الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2002 إلى 2022.

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي .

إعداد الطالبتين :

طيبي أحلام

سلامي خديجة

تحت إشراف الأستاذ :

كحلة عبد الغني .

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة
عبد الغني كحلة	أ.مشرف	المدية
عماد غزازي	أ.رئيس	المدية
محمد زرواطي	أ.ممتحن	المدية

السنة الجامعية : 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله، فالحمد لله الذي ماتيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا وفرحا

فالحمد لله أولا وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

أوجه عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المحترم **كحلة عبد الغني** المشرف على هذا البحث، كما أتقدم بجزيل الشكر:إلى الأستاذ **غزازي عماد**،و كل من مد لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد.

إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

وإلى كافة أساتذة قسم العلوم الإقتصادية.



إهداء



"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

كان أمسي ميعاد اليوم، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة

فالحمد لله الذي اجرى سنوات دراستي حتى توالت ورعى زهور حلمي بفرحة التمام

إلى سندي في هذه الحياة ومصدر الأمان إلى من أستمد منه قوتي إلى من أرشدني طريقي إلى رفيق دربي إلى من أراه خالدا في قلبي وصدري أعلاه إلى عوني بعد الله وضلعي الثابت الذي لا يميل إليك أبي "الحبيب"

أمي الحبيبة أهديك ما وصلت إليه من نجاح ياعزمي حين أثقلتني الحياة،ويا يقيني وإصراري فإني عند رؤيتك أستطيع المضي قدما فشكرا لكي"أمي"

إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل "جدي" فالحمد لله الذي جعلك من بين صفوة الرجال جدا لي.

إلى منبع الخير الدافق والحنان الوافر جدتي "جدتي" أطال الله في عمرها

إلى بحر القيم والمبادئ السامية إلى النفس الصافية والروح الصادقة زوجة عمي "عائشة"

إلى أعمامي(دحمان، بريش،البشير)

إلى من إمتزجت روحي بروحهم ولا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم أخواتي(أسماء،فردوس،هاجر،كوثر).

إلى رفقاء الدرب وزميلاتي الغاليات إلى من شاركني الحلو والمر(شيماء، ربيعة ،أحلام،بسمة ،نادية)

إلى من جمعتني بها نفس الطرق ورفيقة دربي في مشواري الجامعي إلى صاحبة القلب الطيب التي شاركتني في إنجاز هذا العمل غاليتي"طيبي أحلام"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم.

أهدي ثمرة جهدي.



SELLAMI Khadidja



إهداء



الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى ،أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

إلى من علمني العطاء إلى من تعب وسعى في الأرض جاهدا لكي يوفر لي كل ما أتمناه وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز "

وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي " أمي "الغالية

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة إلى من هم سندي بالحياة أخوتي

."سليم ، محمد ، أمير "

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد و إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لاحدود لها أخواتي

." صبرينة ، غنية ، نجاة ،أميرة "

إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم ، ويصبح لكل شئ معنى أعمق بضحكاتهم أصدقائي الأحباء على رؤسهم " صديقة عمري " لبنة لعمري " و شيماء ، نادية ، أحلام ، ربيعة

" إلى صديقتي في هذا العمل ورفيقتي في المشوار الدراسي ، كل الشكر لا يوافيكي حقك "سلامي خديجة

إلى جميع أساتذتي وأساتذة جامعة يحيى فارس الذين تعلمنا منهم الكثير ، ليس فقط بالعلم بل بالأخلاق والمحبة والتفاني والجد .

إلى كل من مروا بحياتنا مرور الكرام و لم يتركوا أثرا سيئا فينا و إلى كل من اختصه الله بحسن المنبت وقلب سليم لا يحب الأذى للغير وإلى كل طالب علم .

هذه ثمرة عملي المتواضع إلى كل هؤلاء وأرجوا من الله أن يكون علما نافعا





TAIBI Ahlem



المستخلص

مستخلص:

تهـدف هـذه الدراسـة إلى بحـث دور السياسـة النقديـة في تحقيـق تـوازن ميـزان المـدفوعات في الجزائـر للفـترة (2000_2022)، وذلك بغية معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير فعال للسياسة النقدية في تحقيق توازن الميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك من خلال التحكم في المعروض النقدي، والاستخدام الأمثل لاحتياطي الصرف الأجنبي في تغطية عجز ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر الصرف، احتياطي الصرف.

Extract :

This studyaims to highlight the role of monetarypolicy in achieving balance of payments in algeria for the period(2000_2022),to determine the effectiveness of monetarypolicy in addressing balance-of-paymentsimbalancethrough the analitical descriptive approach.

The studayfound an effective impact of monetarypolicy on Algeriàs balance-of-paymentsbalance,bycontrolling the money supply and optimizing the use of foreign exchange reserve to cover the balance of payments.

Key words :montetarypolicly,balance of payments,balance of trade,Exchangerate,Exchangereserve.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

ملخص I

الفهرس III

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

مقدمة ..... .أ

الفصل الأول : السياسة النقدية و النظريات الاقتصادية

تمهيد 2

المبحث الأول :السياسة النقدية في النظريات الإقتصادية 3

المطلب الأول : السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية 3

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الفكر الكينزي 7

المطلب الثالث : السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الحديثة 14

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية 17

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية 17

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية 18

المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية 29

المبحث الثالث : أدوات و إستراتجيات السياسة النقدية 31

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية 31

المطلب الثاني :إتجاهات السياسة النقدية 36

المطلب الثالث : إستراتيجيات السياسة النقدية 37

خلاصة الفصل : 43

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

تمهيد ..... 45.

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات 46

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته 46

المطلب الثاني : بنيان ميزان المدفوعات وعناصره الأساسية 48

المطلب الثالث : السياسة النقدية ودورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات ..... 54.

المبحث الثاني : الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات 56

المطلب الأول : الإختلال في ميزان المدفوعات 56

المطلب الثاني : التوازن في ميزان المدفوعات 59

المطلب الثالث : أسباب حدوث الإختلال في ميزان المدفوعات..... 64

المبحث الثالث : طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات 67

المطلب الأول : التعديل التلقائي لميزان المدفوعات 67

المطلب الثاني : التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية العامة 70

المطلب الثالث : المداخل الحديثة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات 71

خلاصة الفصل :..... 86

الفصل الثالث : السياسة النقدية وآثارها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2002_2022)

تمهيد .... 88.

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990_2022)..... 89

المطلب الأول :السياسة النقدية على ضوء قانون النقد والقرض 89

المطلب الثاني : السياسة النقدية خلال الفترة (1990_20000) 92

المطلب الثالث : السياسة النقدية السياسة النقدية خلال الفترة (2000 _2022) 98

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2022) 107

المطلب الأول : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2000) 107

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000_ 2022) 109

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية على التوازن الخارجي 118

المطلب الأول : سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات 118

المطلب الثاني : احتياطي الصرف الأجنبي وعلاقته بميزان المدفوعات ..... 122 .

خلاصة الفصل 130

خاتمة 132

قائمة المراجع 136

قائمة الجداول و الأشكال

1_قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1–3	التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن برنامج التسهيل الموسع في الجزائر .	96
2–3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990_1999).	97
3–3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000_2022).	105
4–3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_ 1999).	107
5–3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000_2008).	110
6–3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2009_ 2014).	112
7–3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015_2019).	114
8–3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2020_2022).	116
9–3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري وعلاقته بميزان المدفوعات(2000_ 2022)	120
10–3	تطورات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر وعلاقته بميزان المدفوعات (2000_2022).	123
11–3	نسبة الاحتياطات إلى الواردات R/M	126
12–3	الجدول رقم 12: نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (R/DSTC).	128

2_ **قائمة الأشكال** :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	الطلب على النقود بدافع المعاملات و الإحتياط.	**11**
2–1	الطلب على النقود بدافع المضاربة .	**12**
3–1	عرض النقود على مستوى الدخل .	**16**
4_1	أوضاع الاقتصاد المختلفة منحنى (سوان) .	**26**
5–1	المربع السحري لكالدوا .	**28**
6–1	وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1990_1999)	**108**
7–1	علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات	**119**
8–1	سعر صرف الدينار وعلاقته بميزان المدفوعات	**121**
9–1	تطورات احتياطي الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات (2000_2022).	**124**

مقدمة

مقدمة :

تشتمل السياسة الإقتصاية على مجموعة من السياسات تتمثل في السياسة المالية والتجارية والسياسة النقدية، حيث تحتل كل واحدة مكانة هامة ولها الدور الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ،

والسياسة النقدية شأنها شأن السياسات الأخرى وحتى يكون أثر هذه السياسة فعالا وجب على السلطات النقدية بناء إستراتيجيات قوية تقوم بتوجيه هذه السياسة نحو تحقيق الأهداف النهائية كما تقوم بتزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها بنجاح في تحقيق استقراراقتصادي، أي كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة لنقدية ذات أثر ايجابي على النشاط الاقتصادي كلما أصبحت هذه السياسة ذات فعالية أكثر.

إن نجاع السياسة النقدية تختلف من اقتصاد لأخر حسب مستويات التطور والتقدم أي أن السياسة النقدية تتأثر بالظروف والتحولات والإصلاحات، حيث تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا ومهما في تنظيم عرض النقود والتحكم في السيولة النقدية والائتمان وبذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق الأهداف الحيوية المحددة، فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى أهدف نهائية كاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات الذي يعد من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها، وذلك لان الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي،كونه يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف للاقتصاد الوطني في الخارج، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني مستوى التشغيل في الداخل .

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية دراستنا المتمثلة في :

مامدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2002-2022)؟

ولنتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأيناإلتقديم جملة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1 _ما علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات؟

2_ كيف يمكن تحقيق توازن ميزان المدفوعات باستخدام أدوات السياسة النقدية؟

3_كيف تؤثرالسياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي؟

الفرضيات:

1_ تساهم السياسة النقدية في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال التحكم في الكتلة النقدية.

2_ يمكن تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال التأثير في عرض النقود، أسعار الصرف واحتياطي الصرف.

3_ تؤثر السياسة النقدية ايجابا في تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من واقع أهمية الموضوع الذي تناولناه ونعني بذلك أن السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من أدوات السياسة الإقتصادية، وتظهر أهميتها في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي على رأسها معالجة إختلالات ميزان المدفوعات سواء كانت داخلية أو خارجية ونوضح كيف تساهم سياسة سعر الصرف والاحتياطي الأجنبي في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة :

- محاولة التعمق في جوانب السياسة النقدية ومعرفة خصائصها و أدواتها .
- معرفة الأسباب التي تؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجة هذا الاختلال .
- الإحاطة بمفاهيم ميزان المدفوعات وعلاقته بالسياسة النقدية .
- محاولة فهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات عموما وعلى المستوى الخارجي خصوصا .

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع انتقاء هذه الإشكالية محل الدراسة للأسباب التالية:

_ارتباط الموضوع بمجال التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

_ التعرف بالتفصيل على ماهية السياسة النقدية وميزان المدفوعات.

_ التعرف على دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر،والمتغيرات التي تتحكم فيه ويتأثر بها عند تطبيق أدوات السياسة النقدية.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا للموضوع وفق ثلاثة جوانب:

الحدود المكانية:إسقاط حالة الجزائر من حيث السياسة النقدية المطبقة فيها.

الحدود الزمانية:تم الأخذ بعين الاعتبار كنقطة بداية سنة 2002 إلى غاية 2022،أي التركيز على الإحصائيات الجديدة.

الحدود الموضوعية:تتمثلفي طرح أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

منهج البحث:

تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتلائم مع طبيعة الموضوع وتعلق الأمر ب:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**الذي تم الاعتماد عليه قصد إظهار الجانب النظري كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات وأوضاعه بالإضافة إلى دراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.كما تم الاعتماد عليه في الفصل الثالث بغرض تحليل تطورات ميزان المدفوعات والكتلة النقدية بالإضافة إلى تحليل أثار تقلبات سعر صرف الدينار على بنود ميزان المدفوعات.

الدراسات السابقة :

دراسة (حاجي سمية)،بعنوان **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990_2014)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات البنوك وأسواق المال ، جامعة مُحَّد خيضر ، (بسكرة 2015_2016). من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن سياسة نقدية فعالة يعتمد على وجود جملة من الأهداف الوسيطة التي تربط بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية وذلك لتحقيق التوازن بين متغيرات المربع السحري،كما تطرق إلى الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في إصلاح خلل ميزان المدفوعات الجزائري وذلك عن طريق أدواتها(سعر الفائدة و معدل إعادة الخصم و نسبة الإحتياطي الإجباري ومعدل إسترجاع السيولة.

دراسة (بن البار آمُحَّد) بعنوان **آثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص علوم إقتصادية جامعة مُحَّد بوضياف،المسيلة،(2016-2017) من أهم النتائج التي توصل ،إليها الباحث أن السياسة النقدية جزء هام من السياسة الإقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التآثير على المتغيرات الإقتصادية وتوجيه النشاط الإقتصادي نحو النمو والإستقرار الإقتصادي، وبالتالي فهي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الإقتصادية غير المرغوب فيها كالتضخم والكساد وتحقيق أهداف السياسات الإقتصادية ولها عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية ووسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الإحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق بائعا او مشتريا للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوح.

دراسة (مليكة نجاعي) **بعنوان تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة،جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة(2019-2020) من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها إرتبط إرتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي وجود علاقة غير مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر، ذلك من خلال العلاقة الطردية الموجودة بين سعر النفط والكتلة القدية بالمفهوم الواسع كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر

هيكل الدراسة وتقسيماتها:

نرى أن أفضل طريقة للإجابة على التساؤل المطروح،تكمن في تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يسبق هذه الفصول مقدمة تختص بتوضيح مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، منهجية الدراسة.أما عن مضمون محتويات الفصول التي تتكون منها الدراسة فهي كالأتي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان **السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية**.

وتطرقنا فيه إلى السياسة النقدية في النظرياتالاقتصادية وماهية السياسة النقدية وأدوات وإستراتيجيات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان **الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات**.

وتطرقنا فيه إلى ماهية ميزان المدفوعات والاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات، طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان السياسة النقدية وآثارها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 2002_2022.

وتطرقتا فيه إلى السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 ، تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990_2022،كما تطرقنا إلى أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي.

ليختتم البحث بخاتمة عامة تناولنا فيها لنتائج الدراسة وصحة الفرضيات من عدمها بالإضافةإلى وضع جملة من الاقتراحات وكذا عناوين متعلقة بموضوع البحث كآفاق للدراسة مستقبلا.

السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدول في تطبيق سياستها لتحقيق الاستقرارالاقتصادي،إلا أن هذه السياسة كانت محل جدل فكري،وظهر الاهتمام بها من طرف الفكر الاقتصادي خلال ''القرن التاسع عشر''وتطور لغاية الفكر المعاصر بقيادة ''ميلتون فريدمان''وذلك عبر مجموعة من المدارس تظم عدة مفكرين(الكلاسيك،كينز،النقديين).

وتستهدف السياسة النقدية الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية في ظل اقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد واستقرارأسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويقوم البنك المركزي بتحريك عرض النقد وأوضاع الإتمان لتحقيق بعض أو جميع تلك الأهداف،والأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في الضروف النقدية والائتمانيةهي ما نسميه بأدوات السياسة النقدية.

وللإحاطة بجوانب هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

_المبحث الأول:السياسة النقدية في النظريات الإقتصادية .

_المبحث الثاني:ماهية السياسة النقدية.

_المبحث الثالث:أدوات وإستراتيجيات السياسة النقدية.

المبحث الأول:السياسة النقدية في النظريات الإقتصادية.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الإقتصادية،جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي، وهنت نتعرف على مختلف المدارس الفكرية التي إهتمت بالسياسة النقدية.

المطلب الأول:السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية.

يقوم التحليل الكلاسيكي على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصاديةويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الأخر انطلاقا من الفرضيات التالية:

_النقود عبارة عن متغير حيادي،لايؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي.

_التوازن يتحقق دائما عند مستوي الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

_النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد وإنما تحدد مستوى الأسعار.

فالسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن إستنباطها من النظرية الكمية للنقود والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات:[1]

1_ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل:وهذا يعني حسب منظور النظرية الكلاسيكية أن النقود ليس لها آثر على تحقيق التوازن الاقتصادي،باعتبارها سوى وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل.

2_إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة:يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس على المستوى العام للأسعار.[2]

[1] مروان عطون"**النظريات النقدية** دار البعث الجزائر 1989، ص ص94،95

[2] سنوسي علي،**محاضرات النقود والسياسات النقدية**،كلية العلوم الإقتصدية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد بوضياف،المسيلة،2015،ص ص 124،125.

3_ثبات سرعة تداول النقود:فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحد من وحدات النقد من يد إلى يد أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة،وقد إفترض الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود،أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان،مستوى تقييم النظام المصرفي.[1]

1_صيغ النظرية النقدية الكلاسيكية:

أ:معادلة التبادل(لأرثر فيشر):

أكد أرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كغرض للمبادلة،وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أي مبادلة تجارية بين البائع والمشتري تتطلب تتطلب إستبدال النقود بالسلع والخدمات أو الأوراق المالية،ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تتساوى مع قيمة السلع أوالخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود .[2]

ويمكن صياغة معادلة التبادل كما يلي:

$$M.V=P.T.....(1)$$

حيث أن:M: كمية النقود المداولة وتشمل النقود الورقية المساعدات و الودائع الاجارية

V:سرعة تداول النقود P:المستوى العام للأسعار T:حجم المبادلات

و بتالي فإن المعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة لتحديد مستوى الأسعار قد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الإقتصادي لفيشر و التي ظهرت سنة 1971 والتي تؤكد وجود علاقة تناسبية طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى[3]

ويمكن صياغة معادلة التبادل كالتالي:

---

[1] مرجع سبق ذكره،سنوسي علي (2015) ص125

[2] ضياء مجيد المسوي ،**الإصلاح النقدي** ،دار الفكر ط1، 1993، ص11

[3] بلحاج ريمة،ربيع سليمة،**دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014م** ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد أكلي محند او لحاج،البويرة ،2014-2015م ص11، 12

$$PT=MV+M'V'$$

حيث M النقود القانونية V سرعة تداولها

M' النقود المصرفية Vسرعة تداولها

والهدف من الفصل بين M وM' هو تبيين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير،فكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار وبالتالي فإن النقد محايد.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج استبدلت(T) بالمتغير (y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:[1] $MV=PY$

ولقد أعيدت صياغة هذه النظرية فيما بعد من قبل البريطاني "آلفرد مارشال"إذ قدم صيغة أخرى للطلبعلى النقود وتيتند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها بمعادلة كامبردجب:**معادلة الأرصدة النقدية(معادلة كامبردج)**:

إن أساس معادلة كامبردج تقوم على العلاقة بين الرغبة فيالإحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى،باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم في الاحتفاظ بأرصدة نقديةسائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة[2]

وقد صيغة المعادلة على النحو التالي:

$$M= K P Y$$

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني **فعالية السياسة النقديةوالمالية في تحقيق التوازنات الإقتصاية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي– موريتانيا**–مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف،2012-2013م،ص49.

[2] بن علي بل عزوز،**محاضرات في النضريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006،ص17

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهومKوالذي هو في الحقيقة يساوي 1/V ويمكن توضيح ذلك[1].

•معادلة فيشر: $MV=PT$

•معادلة كامبردج: $M=K\ P\ Y$ ..... $K=M/PY$

حيث: $V=1/K$ $K=1/V$

يمثلV في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود مثلما أشرنا إليه سابقا ،أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة وهذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق،في حين أن $1/VK=$ يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.[2]

ويتمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي(النظرية التقليدية لكمية النقود)المرتبطة بكمية النقود المعروضة التي ستؤدي نتيجة تغيرها إلى تغير هذا المستوى في نفس الاتجاه بحكم إفتراض العلاقة الطردية والتناسبية بين هذين المتغيرين،إذ أن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الإقتصادية سيتكثف تلقائيا مع توقعات إستقرار أسعار التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج كون هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية،ويمكن للسلطة النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار كهدف للسياسة النقدية وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي[3]

---

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني،مرجع سبق ذكره،ص50

[2] عباس كاظم الدعيمي،**السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية** ،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010ص 29.

[3] قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ظبط العرض النقدي** –حالة الجزائر–مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي ،جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان– 2015، 2016 ص38.

المطلب الثاني:السياسة النقدية في الفكر الكينزي

في السابق تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية كان محدود النطاق،حيث يخضع الإقتصاد لألية الأسعار وقانون "ساي"لكن حدوث أزمة الكساد1929، أدت لفشل التحليل الكلاسيكي في تقديم تفسيرات لها ، إلا أنأفكار "جون مينارد كينز"لاقت إستحسانا أكثر في تلك الظروف الإقتصادية.[1]

1_فرضيات التحليل الكينزي:

لقد كانت أفكار كينز مبنية على أساس العجز النظري والتطبيقي الذي لحق بالفكر والتحليل الكلاسيكي في الثلاثينيات من القرن العشرين جراء حدوث أزمة الكساد

ولقد إنطلق كينز من الفرضيات والأسس التالية:.[2]

1-الإيمان بتدخل الدولة في الحيات الإقتصادية لمعالجة الإختلالات.

2-الإيمان بإمكانية حدوث البطالة وإستمرارها لفترة طويلة.

3-يعتمد تحليله على الفترة القصيرة، ويبرهن على ذلك بأنه في المدة الطويلة سنكون جميعا أموات.

4- تحليل كينز هو تحليل كلي.

5-تحليل كينز هو تحليل نقدي، حيث يرى من الصعوبة الفصل بين الجانب العيني والجانب النقدي في إقتصاد ما،إذ يغبر عن العوامل العينية بقيم نقدية.

6-عدم تمتع الأفراد بالرشادة كما يتصورها الكلاسيك،إذ يمكن حسب كينز أن يتعرض الأفراد بما يسمى بالخداع النقدي،وذلك يفترض أن عرض العملة دالة تابعة للأجر الإسمي وليس للأجر الحقيقي.

7-الأجور النقدية وفقا لكينز لا تعرف المرونة على التغيير، بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الإنخفاض بعد حد معينبسبب التنظيم التسريعي النقابي

---

[1] حاجي سمية،**دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

[2] علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات النقدية في الجزائر**،رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية،ص:34

8-عدم الإيمان بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب ، بل العكس تماما هو الصحيح أي الطلب يخلق العرض فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض لإجمالي ، وذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن إقتصاد الطلب .

9- يعتبر كينز أن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها ، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة،وهكذا أدخل وضيفة أخرى للنقود باعتبارها مخزوننا للثروة، وهكذا تفوق ملحوض على التحليل الكلاسيكي.

10-عدم الإيمان بفكرة التشغيل التام،إذ يمكن للإقتصاد أن يكون في وضع التوازن وهو دون مستوى التشغيل التام،وهكذا نجد يؤمن ضمنيا بفكرة الإكتناز.

11_إهتم كينز على تراكم رأس المال أي الإستثمار.

12-يتوقف الإدخار لدى كينز على مستوى الدخل،وليس على معدل الفائدة كما يرى الكلاسيك.

13- لا يتوقف الإستثمار بين كل من معدل الفائدةوالكفتية الحدية لرأس المال وهو متغير خارجي.

14_يرى كينز بأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها

15-عرض النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية.

16-معلمات تحديد الدخل الوطني الطلب الفعال وفقا لكينزتنحصر في

-الميل الحدي للإستهلاك

-الكفاية الحدية لرأس المال

-معدل الفائدة

17-الإستهلاك دالة تابعة للدخل ومتزايدة

18-ضرورة تساوي الإدخار والإستثمار المحققين، عند التوازن وهذا في أخر فترة.[1]

2- الطلب على النقود في النظرية الكينزية:يرجع كينز دوافع الطلب على النقود لثلاث أغراض:

1-2دافع المعاملات: يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، حيث يتم إستخدام النقود في تسوية المبادلات، ودافع المعاملات يقصد به رغبة المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في الإحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل بغية مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعتبر هذا الدافع من أهم وأكثر الدوافع إنتشارا للطلب على النقود، مقارنة بالدوافع الأخرى باعتباره المحفزالأساسي للمتعاملين الإقتصاديين بجعلهم يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة.

ويقصد بالمعاملات كافة الصفات التي تتم على مستوى الإقتصاد القومي ، سواء تلك التي يقوم بها المستهلكون أو المشروعات، وهي تلك المعاملات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي فقط دون المعاملات المالية،ومن ثم فالنقود التي يستلزمها النشاط الإنتاجي تسمى النقود العاملة تمييزا لها عن النقود الخاملة،التي تستخدم في المعاملات التي لا تتعلق بالإنتاج أي التي تستخدم لغرض المضاربة.وهذا التميز مرتبط بالزمن(الجزء العاطل من النقود) يكون ثابت عند مستوي معين ، على إعتبار أن النقود العاطلة هي الجزء من الرصيد النقدي، الذي يجد الفرد أنه ليس بحاجة لإستخدامه في معاملاته التجاريه بمرور الوقت .

الطلب على النقود لغرض المبادلات يكون نتيجة للفجوة الحاصلة بين إستيلام الدخل و إنفاقه ، مما يجعل الأفراد والمشروعات يحتفظون بقدر متوسط من دخولهم على شكل سيولة، لتلبية حاجاتهم اليومية مع السلع والخدمات فكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية التي تحصل على إيرادات عملياتها الإنتاجية ، لتقوم بدفع مرتبات وأجور العاملين ومصاريف أخرى خاصة بنشاطها ، مما يتطلب منها هي الأخرى الإحتفاظ برصيد أحد الأفراد أو إحدى المؤسسات، إنما تتنتقل بصورة مستمرة بين القطاعين معا،ويرجع الفظل في ذلك لسرعة تداول النقود،ةالتي هي عبارة عن متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية الواحدة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بيها الأفراد والمشروعات،خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.[2]

[1] علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر**،مرجع سابق/ص 34.

[2] مروان عطون،**النظريات النقدية الجزائر**،مرجع سابق،ص ص 132-135

2-2 الطلب على النقود لغرض الإحتياط:ويقصد بدافع الإحتياط الغرض أو الدافع الذي يجبر الأفراد و المشروعات على الطلب على النقود و الإحتفاظ بها لمواجهة ماقد يحدث في ظروف طارئةوهو ما يطلق عليه دافع الحيطة والحذر،فالأفراد والمشروعات يفظلون الإحتفاظ بالنقود إحتياطا لما قد يحث فجأة من إنفاق غير متوقع في المستقبل جراء مرض أو بطالة أو حادث طارئ من جهة ومن جهة أخرى إستعدادا للإستفادة من الفرص غير المتوقعة كانخفاض أسعار بعض السلع أو الفرص غير المتوقعة كانخفاض أسعار بعض السلع أو فرصة لعقد صفقة رابحة، فالطلب على النقود بدافع الإحتياط هو طلب إرادي، نتيجة لقرار الوحدة الإقتصادية(الفرد-المشروع)،بناء على إحتمالات المدغوعات في المستقبل.[1]

ويتوقف الطلب على النقود بدافع الإحتياط ، على مستوى الدخل إضافة إلى مجموعة من العوامل منها، الطبيعة والنفسية للفرد والظروف المحيطة به(في حالة رخاء إقتصادي هناك تفاؤل،مايقلل من إحتفاظه بالنقود والعكس صحيح)، وكذلك درجة عدم اليقين السائدة في فترة الأزمات السياسية والإقتصادية،هذا يؤدي لزيادة الطلب على النقد لغرض الإحتياط ، وإضافة لدرجة نمو وتنظيم رأس المال وظروف قطاع الأعمال....إلخ

وباعتبار أن هذه الظروف والعوامل لا تتغير في الأجل القصير،فان الطلب على النقود بغرض الإحتياط هو عبارة عن دالة لمتغير الدخل، حيث:[2]

$$Dp=f(y).$$

الطلب على النقود لغرض الإحتياط.Dp:

:الدخل.y

ويمكن أن نعبر عن الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط معا على النحو التالي:

$$da=f(y)$$

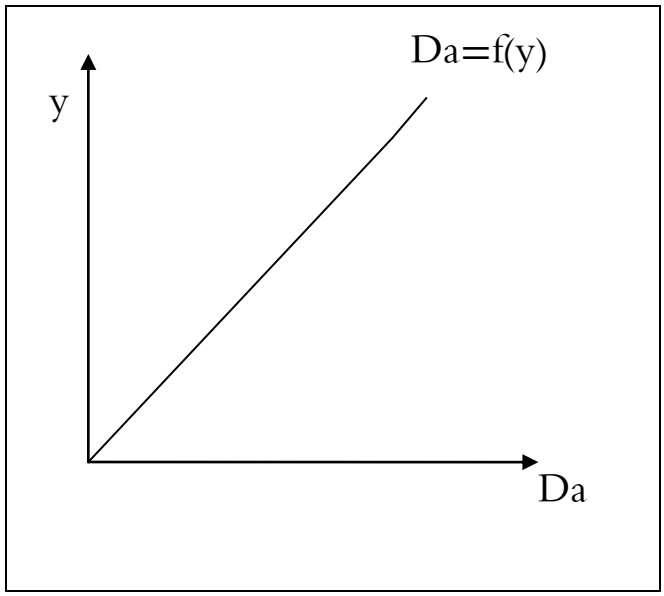
حيث: da الطلب على النقود.

[1] أحمد زهير شامية،**النظريات الإقتصادية**،دار زهران للنشر،الأردن،2002،ص178.

[2] وحيد مهدي عامر،**السياسات النقدية والمالية والإستقرار الإقتصادي**،دار الجامعية،مصر،2010 ص 85.

وهذه العلاقة تربط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط،ويمكن توضيحها بيانيا كالأتي:

الشكل رقم(1-1): منحنى يوضح الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط.



المصدر:أحمد زهير شامية،النظريات الإقتصادية ،دار زهران للنشر،الأردن،2002، ص179.

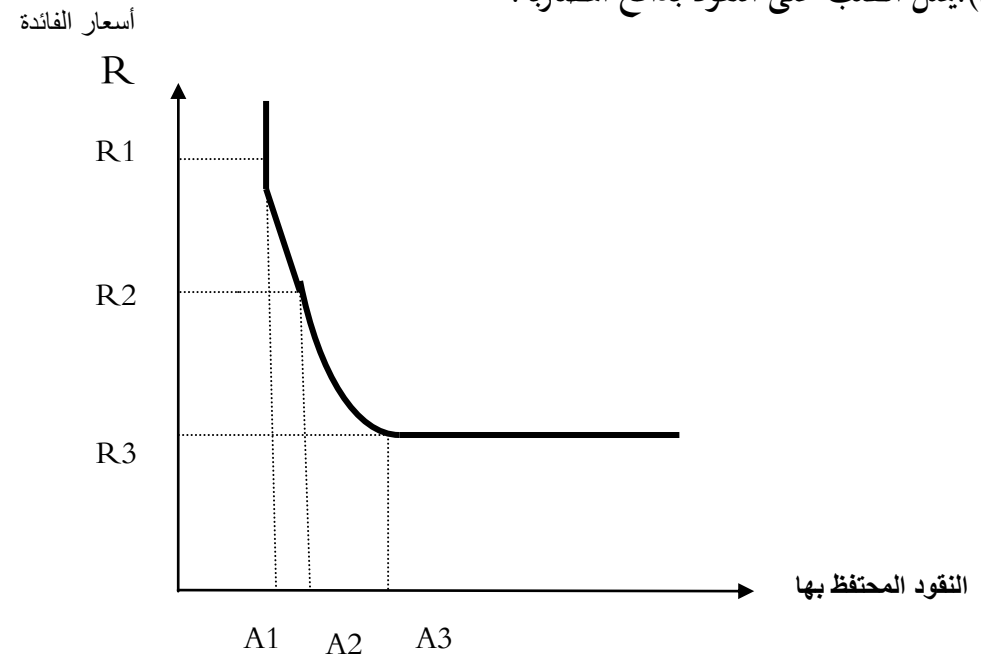
3-2 دافع المضاربة:تعرف على أنها الإحتفاظ بالنقود للإستفادة من الفروق في الأسعار، وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة،بسبب ما يحدث من تطورات في الحيات الاقتصادية وخاصة في سعر الفائدة[1]

ويقصد بها عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات،في أسواق المال بغية الحصول على الربح،وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها.يعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة إضافة جديدة ،جاءت بها النضرية الكينزية ،حيث أن الطلب على النقود بدافع الإحتياط لايمثل في الواقع تحولا كبيرا عن الفكر التقليدي ،وبالنسبة لكينز نلاحظ أنه ركز في دراسته للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات ،وفي هذا المجال نلاحظ أن هناك تناسبا عكسيا بين قيمة السندات الإسمية و أسعار الفائدة لها. إذ يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى إنخفاض أسعار السندات ،حيث تقوم العلاقة العكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة ،حيث أنه ينخفض التفضيل النقدي بهدف المضاربة عندما تكون أسعار

[1] أحمد زهير شامية،"**النظريات الإقتصادية**"،مرجع سابق، ص 179.

الفائدة المرتفعة ،ويزداد الطلب على النقود لغرض المضاربة على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة ،ويمكن توضيح ذلك كالأتي :[1]

الشكل رقم(1-2):يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة.



المصدر:بلعزوز بن علي،"محاضرات في النظريات والسياسات النقديةديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006،ص 56

ولتوضيح مصيدة السيولة عند كينز ،هي توقع كل فرد أن معدل الفائدة سيرتفع إلى مستويات إعتيادية في المستقبل القريب،لذلك ليس هناك من يرغب في الإحتفاظ بالسندات لإنخفاظ أسعارها ويزبد الطلب على السيولة الجاهزة(للإكتناز) وهنا يقول كينز أن السياسة النقدية غير فعالة لأنها لا تتغير من معدلات الفائدة، وعموما كلما كانت دالة تفظيل السيولة أكثر إستواء أو إستقامة،كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية في تغيير معدلات سعر الفائدة أو التأثير في الناتج القومي.[2]

وبالرغم من الإنجازات التي قدمتها هذه النظرية إلى أنها لم تسلم من الإنتقادات منها:

[1] ضياء عبد المجيد الموسوي،**الإقتصاد النقدي**،دار الفكر،الجزائر،2000،ص ص 121-123

[2] محمد صالح القريشي،**إقتصاديات النقودوالبنوك والمؤسسات المالية**،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،2009 ،ص ص 103-104

- يقرر التحليل الكينزي أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط،وهو الطلب على النقود لأغراض السيولة وأهمها عوامل أخرى في تحديد السعر أهمها الدخل.
- لم يهتم بإيضاح العوامل المحددة لصغر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله لأثر الزمن.
- أوضح كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي عرض النقود و الطلب عليها ،ولم يشير ألى تأثير مستوي الدخل.[1]

[1] ناظم محمد نور الشمري،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**،دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن ،2008،ص283.

المطلب الثالث:السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الحديثة.

يتزعم هذه المدرسة الإقتصادي الأمريكي Milton Fridman ،حيث تبنى التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكن بأكثر شمولية وأكثر إتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ ببعض جوانبه.

وقبل دراسة محتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي ترتكز عليها وهي:[1]

**فرضياتالتحليل الكينزي:إستقلالية الكمية النقدية(عرض النقود) على الطلب على النقود.1 _

2-إستقرار دالة الطلب على النقود.

3-رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

4-يتوقف الطلب على النقود على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات،إلى جانب سرعة التداول النقدي V عند الكلاسيك.

5-عدم خضوع الأعوان الإقتصاديين للخداع النقدي.

وأخر فرضية هي نظرية رأس المال،فمن بين حائزي الأصول النهائيةالذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود النسبية لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

ولقد إفترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصدة ، وليس لكمية إسمية وبالتلي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمانبالصيغة التالية:[2]

$$Md/p=f(y_p, r_b-r_m, r_e-r_m, \pi^e-r_m, m-r_m- v).$$

[1] عقيل جاسم عبد الله،**مفاهيم ونظم إقتصادية**،دار وائل للنشر،اللأردن،2006،ص 163.

[2] عوض إسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**،دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل،1990،ص 267.

حيث الطلب على النقود بأرصدة حقيقية:

r_p: الدخل الدائم

r_m: العوائد المتوقعة من النقود.

r_b:العوائد المتوقعة من السندات.m:الثروة البشرية.

r_e: العائد المتوقعة من الأسهم. v : أذواق وتفضيلات الأفراد.

وبتحليل أعمق يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم،ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك،وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الإقتصادية المختلفة.[1]

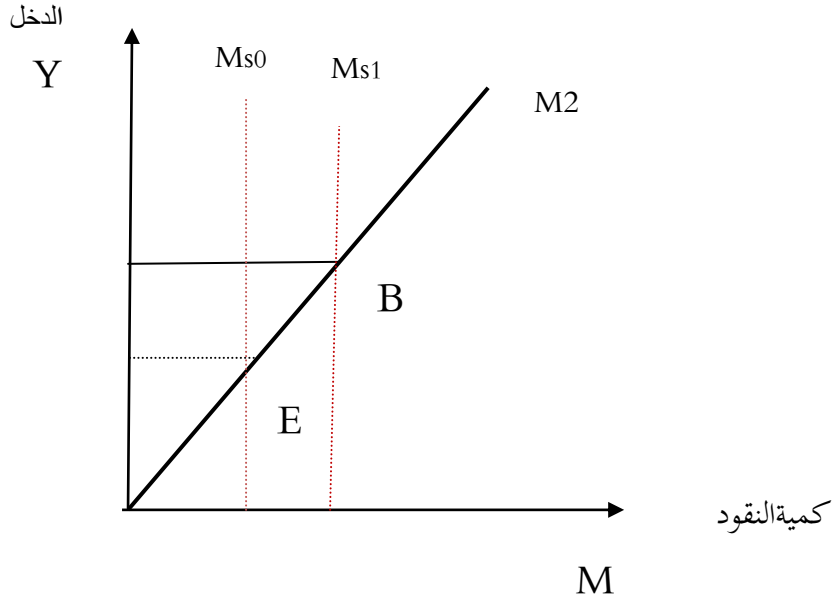
ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الأثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل،حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية،غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.[2]

[1] عوض إسماعيل الدليمي،**النقود والبنوك** ، مرجع سابق ،ص267.

[2] عباس كاظم حاسم الدعمي،**أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية**،مذكرة لنيل شهادة دكوراه في الإقتصاد، جامعة الكوفة ،2008،ص15.

ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوي الدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1–3): أثر عرض النقود على مستوي الدخل.



Source :Robert j Garden and others .MACRO economique 2e Gaetan mounediteur .canada .p 456.

حي يمثل المنحنى Ms عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي ويمثل المنحنىMy الطلب على النقود وهو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان ، وبالتالي يمثل النقطةE التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد Ms مع الطلب My عند مستوى الدخل النقدي Y0 ،فإذا إرتفع عرض النقود من Ms إلى Ms1 فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالإحتفاظ به، وهذا يعني أن النقود يجب أن ينفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي ، فإذا كان الإقتصاد في حالة إستخدام كامل للموارد كما إفترضته النظرية الكلاسيكية في العرض النقدي.[1]

[1] علواني عمر،زرق سيد أحمد،**أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر1990–2014**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ل م د،كلية العلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، ملحقة مغنية،2016/2015،ص23.

المبحث الثاني:ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم و أيضا لحماية عملتها الوطنية ولتحقيق التوسع الإقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.ونظرا لريادة السياسة النقدية في الحد من المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد بكل عام سنتطرق إلى أهم الأبعاد العلمية والإقتصادية للسياسة النقدية.

المطلب الأول:تعريف السياسة النقدية.

السياسة النقدية هي " مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع ، بغرض الرقابة على الإئتمان والتّأثير عليه ، بما يتفق وتحقيق الأهداف الإقتصادية التي تصبو إليها الحكومة[1] ، أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الإقتصاد[2]

كما تعرف أيضا على أنها ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية ، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية.[3]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والإئتمان والسيولة العامة للإقتصاد[4]

---

[1] محمد مروان السمان وأخرون ،**مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،1998،ص25

[2] أبو القاسم الطبولي،**مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي**،.منشورات الجامعة المفتوحة،الطبعة الثانية ،طرابلس(ليبيا)،1997،ص120

[3] مصطفى رشدي شيحة،"**الإقتصاد النقدي المصرفي**"،الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت،1981،ص190

[4] حاجي س،"**دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات خلال(1990–2014)** ، ملرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

يتفق الكثير من الإقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية والمتمثلة في تحقيق الإستقرار العام للأسعار والحد من البطالة لتحقيق نمو إقتصادي مقبول ، وإستقرار قيمة العملة في السوق الدولية وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية.

ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بإصابة الأهداف الأولية (التشغيلية) والتي تؤشر على الأهداف الوسيطية والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية(العامة).

أولا: الأهداف الأولية.

تتكونهذهالأهداف الأولية من قسمين:

فالقسم الأول من هذه الأهداف خاص بالإحتياطات ويتضمن:" القاعدة النقدية ومجموع إحتياطات البنوك وإحتياطات الودائع الخاصة والإحتياطات غير المقترفة".أما القسم الأخر منها فهو يتعلق ب "ظروف سوق النقد ويحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد".[1]

1/ جمعاتالإحتياطاتالنقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطات الإجبارية والنقود المحتضرة في خزائن البنوك أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجماالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى،أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية."كمية القروض المخصومة" نتيجة للخلاف حول المتغير أو المجمع الإحتياطي الأكثر فعالية وسهولة،فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في إستخدام هذه المجاميع.[2]

---

[1] بن البار أ، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر 1986–2014**أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017،ص،64،

نجاعي م ، **تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات سعر النفط** ،أطروحة دكتوراه،الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2020،ص21.

2/ظروف سوق النقد:

وهي تمثل القسم الأخر من الأهداف الأولية التي تسمي ظروف سوق النقد واستخدمه كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء،ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيم بينها وتحتوي الإحتياطات الحرة ،ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاظ أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك والإحتياطات الحرة.[1]

ولقد كان موضوع الأفضلية بالنسبة لأهداف القسم الأول أم الثاني إذ فضل النقديون إستخدام مجاميع الإحتياطات هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم المفضل ،غير أن الكينزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك باعتقادهم أن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال حيث نقول أن أفضل هدف أولي هو الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغيرات الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الإتجاه المرغوب للأهداف الوسيطية المستعملة[2]

ثانيا:الأهداف الوسيطية:

تعتبر الأهداف الوسيطية هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية.ولهذه الأهداف عدة نقاط إيجابية فهي تمثل متغيرات نقدية ولها إتصال مباشر بالبنوك المركزية ويسهل التأثير عليه، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور أما النقطة الأخرى فتعتبر الأهداف الوسيطية ، بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك عن أهدافه الوسيطية فإنه يريد من خلالها إعطاء الأعوان الإقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم[3]

ويشترط في الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي:

---

[1] نجاعي م ،مرجع سبق ذكره،ص،21.

[2] بالعزيزية و،**السياسة النقدية كوسيلة لتحقيقي الأهداف الإقتصادية**، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن المهبدي،أم البواقي،2012،ص38.

[3] كنزة دحان وكريمة سلوكي،**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال فترة،2000–2015** ،مذكرة ماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة دراية ،أدرار ،2017.

وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

_ يتوجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي بواسطة أهدافه.

_ إمكانية مراقبتها بما للسلطة النقدية من أدوات

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1/ المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الإقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق وتعطي هذه المجتمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة مختلف نمو السيولات وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الإقتصاد الحقيقي ولهذا فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهداف في هذه المجتمعات بالتدريج وذلك طبقا للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من(0٪-5٪)للنقد ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الإقتصادي ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي:

_يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم للإستقرار.

_لزيادة عرض النقود بمعدل ثابت فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل أثار الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

_تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابت أو مقتربا من ذلك

وترتكز هذه النظرية لإستعمال المبررات النقدية على المبررات التالية:

- أن المجمعات النقدية تستقطب إهتمام البنوك المركزية فهي التي تقوم بتحديدها وبحسابها ونشرها.

- يمكن التعرف على هذه المجتمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها.

وهناك مبررات لإستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد،وبينت التجارب الإقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الإبتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي

وتوضيفات على حساب الدفاتر تتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التو ضيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

وكخلاصة فإن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب إهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا .

إن إستخدام الأهداف الوسيطية يختلف غالبا من بلد إلىأخر فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطية لسياستها النقدية ، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الإرتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ،بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا معدل الفائدة ومجموع القروض للإقتصاد في بلجيكة الكتلة النقدية في الاراضي المنخفضة وفرنسا .[1]

2 / معدل الفائدة :

تسعى السلطة النقدية أحيانا للوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود ،إن التوجه التام لإستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة إنتقادات خاصة من الإقتصاديين النقديين وكانت حجتهم في ذلك أن إتجاه المتغير في معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الإقتصادي ،في حين انه يميل في أوقات الكساد وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي إن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياستها النقدية من خلال مراقبته لمعدلات الفائدة لوحدها حيث يوجد العديد من معدلات الفائدة في الإقتصاديات وأبرزها هي :

المعدلات الرئيسية :وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية _

كما يستند إليها تحديد معدلات الإقراض بين البنوك .

_ معدلات السوق النقدية :وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول ،شهادات الإيداع ،أوراق الخزينة .....إلخ.

[1] دحماني ر،"**أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر 1980–2017** "مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محند اوالحاج ،البويرة ،2018،ص18.

طويلة الأجل :وهي التي على أساسها تصدر السندات._معدلات السوق المالية أو المعدلات

_ معدلات التوظيف في الأجل القصير :حسابات على الدفاتر ،إدخار سكني ....إلخ .

_ المعدلات المدنية : وهي المطبقة على القروض الممنوحة .

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي .[1]

3/ سعر الصرف :

إن سياسات التأثير في سعر الصرف تنحصر في الوقت الحاضر لزيادة أو إنقاص عرض العملة الأجنبية أو الطلب عليها ولأن البنك المركزي يدخل بائعا دائما للسوق أصبحت هذه الألية هي الأساس في تقليص الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي جزئيا وفي مثل تلك السياسات أي عندما يشتري البنك المركزي العملة الأجنبية تبعث هذه العملية في أسواق الدول الناضجة ماليا إشارات إيجابية حول سياسة نقدية ميسرة حيث يمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الإقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد إتجاه العملات الأخرى وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف الأساسي للسياسة النقدية وعلى الرغم من مرونة سعر الصرف فإن تدخلات البنوك المركزية كانت في كثير من الأحيان لغرض بناء إحتياطات دولية أو لمنع التذبذب الزائد عن الحد في سوق الصرف الأجنبي وهي تعتمد قواعد لتنظيم تدخلها من خلالها وأن تلك القواعد معلومة للمتعاملين في السوق وعندما تواجه تصاعد أو تدهور في قيمة عملتها الوطنية تتدخل مباشرة بإستخدام سلطتها النقدية في سوق الصرف الفورية أو أسواق الصرف الأخرى.

يلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية و المالية لحكومة ما لذلك فإن المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف غير ملائم له نتائج منها :

_ إن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف الخاصة في حالات المضاربة و السلوكيات غير الرشيدة واللاعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية في التحكم والسيطرة على سعر الصرف .

_إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل إلى أضعاف القدرة الصناعية للدولة في المدى الطويل .

[1] نجاعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 21.

أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية في الدول النامية فإنه يعتريها الكثير من الغموض والضبابية ،ليس من ناحية التحديد ولكن من جانبية إمكانية التحقيق فنجد أن هذه الدول تعلق على السياسة النقدية أكثر هدف ،كتشجيع النمو الإقتصادي المصحوب بالعمالة ، وتحقيق الإستقرار النقدي بمحاربة التضخم وضمان قابلية الصرف ،والمحافظة على قيمة العملة ، وإيجاد سوق مالي ونقدي متطور .[1]

ثالثا : الأهداف النهائية :

تعتبر الأهداف النهائية أخر مرحلة من سياسة الأهداف التي تسطرها السلطات النقدية ،من خلال مجموعة من الإستراتيجيات حيث نجد أن هناك إتفاق بين الإقتصاديين على أن الأهداف النهائية على معظم مكونات الإقتصاد للحصول على إقتصاد متوازن لايعاني من مشاكل إقتصادية كالتضخم من خلال الإستقرار في مستوى العام للأسعار ولا مشكلة البطالة من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق نمو معتبر في الإقتصاد وتنمية حقيقية ثم الحفاظ على توازن الإقتصاد داخليا من خلال ميزان المدفوعات وهذا من خلال :

/ تحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار:1

يعتبر هدف تحقيق الأسعار هو العامل الأساسي والهدف الأبرز الذي تسعي إليه السياسات النقدية لمختلف الدول وذلك راجع لكون عدم الإستقرار

يعرض الكيان الإقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد خاصة وأن إستعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو إستقرار الأسعار،بحيث أن أثارها هذه تقييد عرض النقود وتقييد الإئتمان سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى السيئات والأفراد،ثم أن أثارها هذه لا تبدوا واضحة على الأفراد وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة نقل الأفراد وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة نقل الأفراد لها نظرا لاختفاء الأثار عليهم في محاربة التضخم عن الطلب يمر عبر ثلاث مسارات هي:

[1] نجاعي ، مرجع سبق ذكره ،ص 22.

_ توقيف خلق النقود الذي يقع على الطلب الداخلي.

_إرتفاع معدلات الفائدة وهو ما يحد من الإقتراض وتغيير تسيير المحافظ

_ أثر هذه السياسة يكسر التوقعات التضخمية.

إن إستهداف السياسة النقدية للتضخم وإستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار لذا يعتبر هدف تحقيق الإستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الإستقرار النقدي سواء تضخم أو إنكماش إلى :

_يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والوطنيين لصالح المدنيين والمنظمية ورجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة.

_ أما الإنكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال.[1]

2/ التوظيف الكامل:

تتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة يركب في العمل في منصب عمل ومنه يقال أن البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل ويعرف الإقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفء

وتظهر أهميتها في أنها وسيلة وليست غاية لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها،لذلك تبقى هدفا طويل الأجل نظرا لما للبطالة من مضار على الإقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمعات الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج،فمعالجة البطالة وتحقيق العمالة يختلف من بلدان متقدمة إلى بلدان متخلفة وبالرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى نمو إقتصادي كبير الرفاهية الإقتصادية،إلا أنه هناك بطالة وطاقة إنتاجية غير مستغلة.[2]

[1] نجاعي، مرجع سبق ذكره،2020،ص،25

2 دحماني .ر، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

ومنه نستنتج مما سيق أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة غن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الإستثمار وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل.[1]

3/تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

على صعيد توازن ميزان المدفوعات نجد أن الأدوات المستخدمة لعلاج إختلال هذا الميزان في تغيير إتباع سياسة نقدية إنكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي ،ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة ويكون لها أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

_تخفيض مستوي الأسعار مما ينعكس إيجابيا على الصادرات.

_تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدول فتنخفض الواردات.

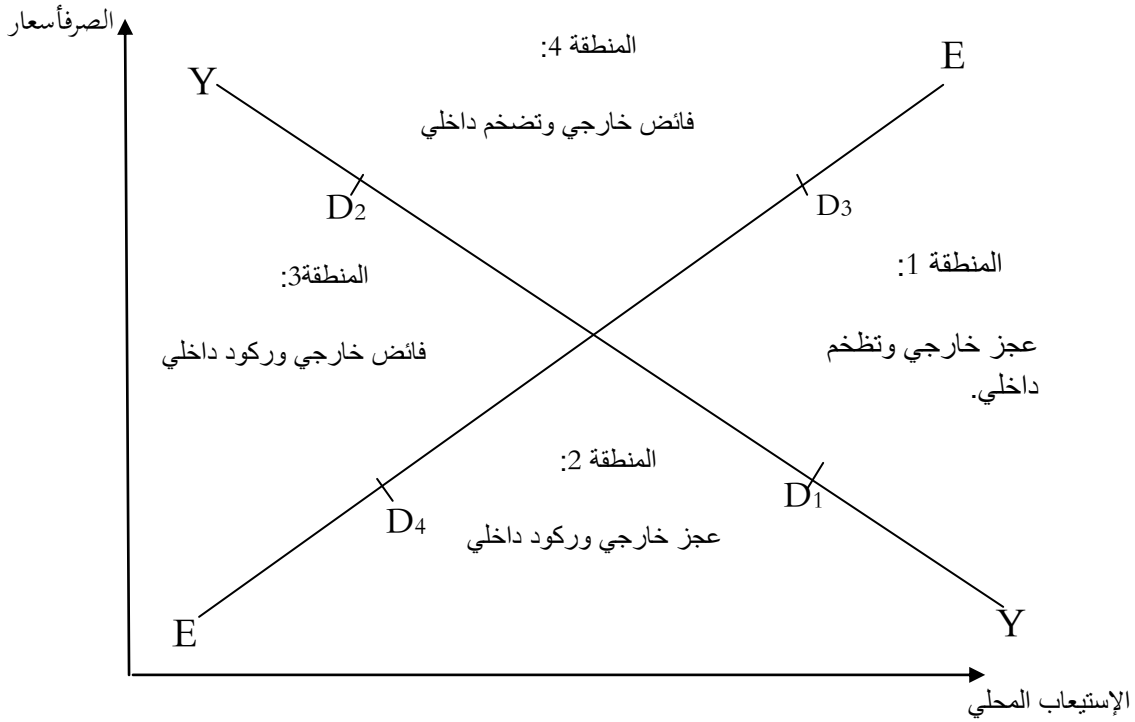
_رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية بجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يساعد على تخفيض العجز.

أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجودعجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

ومن خلال التوازن الخارجي فنجد أن السياسة النقدية بواسطة سعر الصرف الذي يلعب الدور الأبرز في توازن المعادلة الخاصة بتوازن الميزان التجاري فنقول أن الإقتصاد يمكن أن يعرف أوضاعا مختلفة مابين توازن داخلي وخارجي يمكن أن نحددها من خلال الشكل الأتي:

[1] دحماني ر،مرجع سبق ذكره،2018،ص19.

الشكلرقم(1–4):أوضاع الإقتصاد المختلفة(منحنى سوان)



المصدر:دحماني رابح "أثر السياسة النقدية في التضخم،(1980-2017)،مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند،البويرة،الجزائر،سنة2019،ص20.

نلاحظ من الشكل السابق مايلي

يوضحEE المنحنى المستويات المختلفة من التوازن الخارجي وكل نقطة تقع عليه يعني وجود توازن خارجي في ظل مستوى معين من سعر الصرف والإستيعاب المحلية.

ويوضح المنحنى YYأوضاع التوازن الداخلي فأي نقطة تقع عليه تعني وجود حالة من التوازن الداخلي وأي نقطة تقع على يمينه تعني وجود تضخم وعلى يساره تعني وجود بطالة ،هنا علاقة عكسية بين سعر الصرف والإستيعاب المحلي عند تقاطع المنحنيين هناك توازن داخلي وتوازن خارجي معا يكون في النقطة وفي الحالات الباقية يكون الإقتصاد في حالة إختلال و الأسعار بالنسبة "عندما يكون الإستيعاب".[1]

[1] بن البار،**مرجع سبق ذكره**،ص65.

4/تحقيق التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي:

يعتبر عامل النمو الإقتصادي من أهم أهداف السياسات الإقتصادية عموما أما السياسة النقدية فقد تزايد إهتمامها بالنمو الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان الإهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة،ولكن معايير تحقيق النمو الإقتصادي بمعدل ثابت ليست ثابتة فحسب فريدمان أن وضع معدل محدد للنمو الإقتصادي بمعدل ثابت أمرا محققا إذ أن عملية النمو ليست بالمسألة التي تحكمها ظروف وعوامل مضبوطة ولكن النمو هو عصارة نتائج متكاملة لعناصر الإقتصاد عن طريق تجاوزه مشكلات إقتصادية كتحقيق معدل مرتفع للإدخار والتأثير على معدل الإستثمار من خلال التوسع الإئتماني حتى يمكنها من الوصول إلى مرحلةالانطلاق التي تضع إقتصادياتها عن طريق النمو السريع فيقول في هذا الشأن"ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه أو القول أن هناك معدل عال وأخر منخفض ولكن معدا النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم.[1]

فالسياسة في إستهدافها للنمو الإقتصادي تتخذ عدة طرق من بينها معدلات الفائدة و التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإستثمارات وعناصر الإدخار الخاص بالأفراد و المؤسسات وهي كا لآتي:

_معدلات الفائدة:عن طرق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة إستثماراتهم وبالتالي توظيف أكثر للعمالة وزيادة الدخول وفي النهاية رفع مستوى المعيشة النمو إذن رفع معدل الإستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الإدخار اللازم لمواجهة متطلبات للإستثمار إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الإستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الإقتصادية .

_تخفيض الموارد النقدية: تعمل السياسة النقدية بواسطة عنصر الإدخار الذي يمثل جمع وتعبئة الإدخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية و المصرفية القائمة في الدولة ووضعها في خدمة عملية التنمية الإقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الإستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الإقتصاد الوطني نحو التقدم .

[1] حدادي ع،**"دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية** " خلال الفترة(2000-2014)،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر ، 2017 ،ص 21.

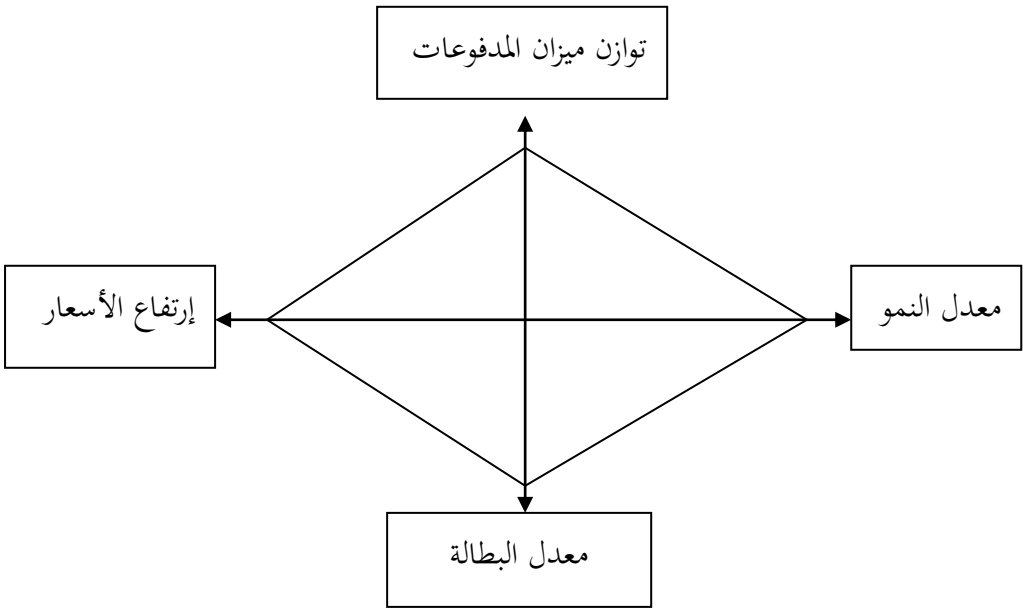
ا

كذلك توجية الإستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها مع زيادة الأهمية بالنسبة لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي.

مما سبق يمكن القول إن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها وكل واحد منهما يكمل الأخر ومن خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية جانب للإستثمار وأخر للإدخار.

ومن خلال ماسبق أيضا يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكال دو في الشكل البياني التالي:[1]

الشكل رقم (1-5):المربع السحري لكالدو



المصدر:بن البار أمحمد،"أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم خلال الفترة 1968-2014،صفحة

[1] دحماني ر،مرجع سبق ذكره(2018)،ص22.

يعتبر المربع السحري تمثيلا لأهداف السياسة النقدية النهائية والذي يصل كذلك إشكالية التعارض بين أهدافها ،فالعلاقة غير متوافقة بين إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل في إحدى الحالات التي توضح ذلك فمن الصعب تحقيق كل الهدفين السابقين معا في نفس الوقت ،فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات ،فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى وبزيادة الصادرات تحدث الزيادة في كل من الدخل والعمالة إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للإستيراد واحتمال إرتفاع مستويات الأسعار المحلية وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات،وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث:قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعبر قناة الإبلاغ عن طريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لإختيار الهدف الوسيط وتنحصر هذه القنوات في أربع قنوات أساسية وهي:قناة سعر الفائدة،قناة سعر الصرف،قناة أسعار السندات المالية،قناة الإئتمان والتي نوضحها فيما يلي:

1_**قناة سعر الفائدة**:هي قناة تقليدية لإنتقاء الأثر السياسة النقدية إلى هدف النمو،وذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على إرتفاع أسعار الفائدة الإسمية مما يعمل على إرتفاع سعرها الحقيقي ومنه إرتفاع تكلفة رأس المال وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على الإستثمار،وتقليص طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول نحو الإستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2_**قناة سعر الصرف**:تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات وإستقطاب الإستثمار الأجنبي،وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي.

[1] بن البار ،مرجع سبق ذكره،(2017)،ص،9.

3_**قناة أسعار السندات المالية**:هي تعبير عن وجهة نظر المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الإقتصاد،بحيث يعتبرون تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد ينتقل عبر قناتين:"قناة توبين الإستثمار"

والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للإستثمار(العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزن رأس المال الصافي)،و"قناة أثر الثروة على الإستهلاك"

•عبر القناة الأولى:يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسب الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية لدى الجمهور ،مما يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين

من التخلص من الأوراق المالية الزائدةببيعها ومن ثم هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين،وبالتالي ينخفض حجم الإستثمار ويتراجع الناتج المحلي الخام.

•عبر القناة الثانية: يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إنخفاض أسعار الأوراق المالية والذي يؤدي إنخفاضهما إلى إنخفاظ قيمة ثروة الجمهور،ومنه الحد من الإستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

4_**قناة الإئتمان**:وتنقسم إلى:

4_1:قناة الإقراض المصرفي:حيث يؤدي إنخفاض العرض النقدي إلى إنخفاض خجم الودائع لدى المصارف فينخفض حجم الإئتمان المصرفي مما يقلل من الإستثمار وبالتالي الحد من النمو.

4_2:قناة ميزانية المؤسسات:يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى الإنخفاض في صافي قيمة المؤسسات،والضمانات لتي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقراض،ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها،وهذا ما يؤثر على إستثمار القطاع الخاص وبالتالي على نمو الناتج المحلي الخام.[1]

[1] عبد المجيد قدي،**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص ،77-79.

المبحث الثالث:أدوات وإستراتيجيات السياسة النقدية.

المطلب الأول:أدوات السياسة النقدية.

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في إستخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود،وإدارة حجم الإئتمان الممنوح،ويوجد نوعان من الأدوات:

1/ أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية(الكمية):

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع والنقود الورقية والنقود المصرفية من أهم الجوانب السياسية،وذلك بإمتصاص الفائض من الكتلة لنقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة،فالمصرف المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر فعالية للتحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على المصارف،ويستعمل البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المركزية في معظم الدول والمسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية،مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية،وبحسب الحالات التي تواجه الإقتصاد من تضخم أو كساد تعتمد الأدوات غير المباشرة على إستخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطرقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطية المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية.

ويسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات غير المباشرة نذكر:[1]

1_1 سعر الخصم وسعر الفائدة:

ترجع أهمية سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تؤثر في السوق النقدية بل إن كلا منها يعتبر أحد مضاهر التعبير عن هذه الأسعار لهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترافع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة التضخم التي يمر بها الإقتصاد القومي فإنها تعتمد على رفع سعر الخصم وسعر الفائدة والأمر الذي يزيد من تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الإئتمان أو الإحتياطات النقدية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما،كذلك فإن إرتفاع سعر الفائدة

[1] بن هاني أ،**إقتصاديات النقود والبنوك**،دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.عمان، 2002

على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا إرتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون

وبهذه الطريقة يتجه مستوي الأسعار إلى الانخفاض وبالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الإقتصاد القومي وعلى العكس إذا مار غبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة عن طريق تخفيض سعر الخصم الأمر الذي سيقلل من تكلفة المصاريف التجارية على النقود السائلة والإحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الإئتمان والقيام بالاستثمار وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الإقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الإئتمان أو في توسيعه حسب الحالة التي يتعرض لها الإقتصاد القومي.[1]

1_2 وسيلة عمل السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الإئتمان ففي حالة إنخفاض مستوى النشاط الإقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك لمركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه يحصل البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه فتزداد الودائع بمقدار الشاك وبالتالي زيادة الصرف التجارية المحفوظة لديه وتزداد الإحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الإئتمان وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الإئتمان والقروض لعملائها وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية في الإقتصاد القومي ويزداد وبالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

[1] دحماني،مرجع سبق ذكره،(2018)،ص22

وعلى العكس من ذلك عندما يعاني الإقتصاد في حالة إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي وظهور التضخم وإرتفاع الأسعار فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الإحتياطات النقدية والمحفوظة لديه مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الإئتمان والقروض وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي ويحد من التضخم وإرتفاع الأسعار الذي يشهده الإقتصاد القومي.[1]

1_3 إدارة الإحتياطي القانوني:

نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الإئتمان وقبول الودائع،فأن قدرتها على تحقيق ذلك تتوقف على مافي حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الإحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية إستخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الإختلالات فهي المسئولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة فقد تلجأ إلى رفع الإحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الإستقرار النقدي وتنظيم الدورات الإقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الإحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو إستغلال أرباحها بمعنى أن إنخفاظ هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الإئتمانية والعكس تماما حيث أن إرتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الإئتمانية[2]

[1] بن هاني،مرجع سبق ذكره،(2002)،

[2] شلغوم ك،**دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدي**مذكرة ماستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،أم البواقي،جامعة العربي بن مهيدي،(2012)،ص،49.

2/ الوسائل المباشرة للسياسة النقدية(النوعية):

تستخدم هذه الوسائل قصد التأطير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا من أهمها:

2_1 تأطير الإئتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة خلال العام كان لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى وهذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في إتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة ويمكن تحديد هذه العمليات أن لا تتعدى ثلاث سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة ويجوز إبدال إحدى التوقعين بكفالة الدولة.

يجب أن تهدف القروض المتوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

_ تطوير وسائل الإنتاج.

_ تمويل الصادرات .

_ إنجاز السكك.

ويجب أن تتوفر القروض التي يفرضها المجلس لتقبل لدى البنك المركزي.

2_2 النسبة الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب مالديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظة البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الإقتصادي[1]

[1] طاهر فاضل البياني،وميرال روحي سمارة،**النقود والبنوك والمتغيرات النقدية المعاصرة** ، ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، (2013)،ص،243.

2_3 الودائع المشروعة من أجل الإستيراد :

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في سورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير مسئولين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الإقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

2_4 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بادئها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد في عندما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك .[1]

2_5 التأثير و الإقناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا ما يقصر نجاحا في كندا وأستراليا ونيوزيلندا و إحقاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية والرقابة على الإئتمان ما فتيء عنه التخلي يتزايد من سنة لأخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين في القرن العشرين لصالح الأساليب الغير مباشرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية وذلك لعدة أسباب منها:

_ تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب إحترامها وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية

_تعمل هذه الأساليب غلى الأضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى وكون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.

[1] شلغوم،مرجع سبق ذكره،(2012)،ص،ص،57-58.

ـ تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره.

ـ إنعدام الضمانات الكفيلة يكون التسهيلات الإئتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للاغراض المحددة لها حيث أن المقترضين بإمكانهم إستخدام تلك القروض في أغراض أخرى.

ـ يؤدي إستخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الإئتمانية.[1]

المطلب الثاني:إتجاهات السياسة النقدية.

في هذا الصدد يمكن التمييز بين إتجاهين للسياسات النقدية حسب حالة النشاط الإقتصادي هما:

1_السياسة النقدية الإنكماشية:

يهدف أساس هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها إقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية إتجاه التضخم هو الحد وهو الحد من خلق الأدوات النقدية،أي الحد من خلق وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه،بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق إستقرار مستوى الأسعار،بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.

[1] دحماني،مرجع سبق ذكره،(2018)،ص،24.

2_**السياسة النقدية التوسعية**:وهي تمثل عكس الحالة الأولى،حيث يتم الرجوع إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الإئتمان ورفع حجم وسائل الدفع،وتخفيض معدل الفائدة،فيرتفع حجم الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.[1]

المطلب الثالث:إستراتيجيات السياسة النقدية.

يقصد بالإستراتيجية من الناحية اللغوية بأنها خطة أو سبيل للعمل،والذي يتعلق بجانب العمل يمثل أهمية مستمرة للمنظمة ككل،وهذا لا يقدر تفسيرا علميا محددا لما يمثل الإستراتيجية،والإستراتيجية تصف طرق تحقيق المنظمة لأهدافها مع الأخذ في الإعتبار التهديدات والفرص البيئية والموارد والإمكانيات الحالية لهذه المنظمة،وهذا المفهوم إنما يشتمل على ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر بدرجة كبيرة على الإستراتيجية،وهي:[2]

1_ البيئة الخارجية وتغيراتها السياسة والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية.

2_ الموارد والإمكانيات الداخلية الخاصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والقيادة والقوة والقيم.

3_ وعليه فإن الإستراتيجية وفقا لهذه المعطيات توضح الكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمة أن تتنافس في ميدان الأعمال.

1:الإستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية.

هي الإسراتيجية الأولى والتي تعتمد على ثلاث عناصر،نذكرها فيما يلي:

1_1: نظرية القرض التجاري.

كانت تمثل إحدى الإستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري،وهو إتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي،يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل،وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة وفتح الإعتمادات والسندات،التي لها خاصية التصفية الذاتيةوذلك حتى تتحول السلع

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف،**إدارة العمليات النقدية والمالية**،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2019،ص65.

[2] فلاح حسين عداي الحسين ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، الطبعة 4 ،دار وائل للنشر،الأردن، 2008،ص29.

النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك،ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده

إن إعتماد البنك المركزي على هذه النظرية كإستراتيجيةللسياسة النقدية قد أتسم بعدة عيوب من بينها:[1]

_ لقد ركز البنك المركزي على توفير عملة مرنة للبنك المركزي،حيث يستطيع خصم الأوراق التجارية لتتناسب مع حاجات التجارة،ولكنه في الوقت ذاته لم يحدد كمية النقود التي يستطيع البنك المركزي إصدارها.

_ خلال فترة الكساد الكبيرة سنة 1929 لم تتمكن البنوك المركزية من منع الإنخفاظ الشديد في كمية النقود وهذا يعود لتأثير إتباع نظرية القرض التجاري داخل النظام المصرفي وخارجه.

_ كانت هذه النظرية مقبولة في القرون السابقة حيث لاتوجد رقابة كبيرة،ولا بنوك مركزية بالمفهوم الحالي حتى تكون على دراية بإجراءات الإقتراض،كما تتدخل بالمساعدة إذا تطلب ذلك.

_ كانت النظرية ترمي إلى إستعمال القروض التجارية بشكل كبير،وذلك لضمان سداد القرض،ولكن في الحقيقة كان هناك إستعمال للنقود في مجالات أخرى بعد العملية التجارية الأولى،وكان البنك المركزي لا يراقب الإستعمالات اللاحقة للنقود.

إن عدم تحكم البنك المركزي في عرض النقود قبل وخلال فترة الكساد الكبير يبين بوضوحأن هناك إستراتيجية غير كاملة للسياسة النقدية وغياب واضح لأهدافها.

1_2:مبدأ الإحتياطات الحرة.

وتعرف الإحتياطات الحرة أو(صافي الإحتياطات المقترضة)بأنها الفرق بين إحتياطات البنوك التجارية الفائضة وإقتراضاتها من البنك المركزي،وتكون موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإقتراضات من البنك المركزي،وتتأثر الإحتياطات الحرةبعوامل متعددة مثل عمليات السوق المفتوحة وإستقراض البنوك التجارية وطرح أسهم الشركات في السوق float والعملة المتداولة وغيرها،ونظرا لأن التغير اليومي أو الأسبوعي كبير جدا،أحيانا

[1] مدحت صادق،**أدوات وتقنيات مصرفية**،دار غريب للطباعة والنشر،مصر،2001،ص ص 257-258

في هذه الإحتياطات فقد تأخذ في العادة من 3 إلى 4 أسابيع قبل أن يستطيع إقتصاديو البنك المركزي الحكم على إتجاه تغيرها[1]

تم إستخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية ولكنة لم يؤدي دورها كما ينبغي لأنه لم لتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما ومن بينها:[2]

_ أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية كالمجاميع النقدية،وبالتالي يكون مبدأ لاحتياطات يؤثر سلبيا على نمو النقود.

_ لم تستطيع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي لأن العلاقة بينهما وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي وهذا يعني أن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية،حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية مثل:المعلومات عن الإحتياطات الحرة بعيد نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية.

1_3:أسعار الفائدة.

يعرف سعر الفائدة على أنه ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، وبمعنى أخر فإنه يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم،فبالتالي فهو ثمن أي شيء غيره يتحدد بالغرض والطلب[3]

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر،وكان الهدف من إستعمال الإحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينيات هو التأثير على هذا الهدف(أسعار الفائدة)،إما بالارتفاع أو الانخفاض،وفي الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:[4]

_ تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الإئتمان،وبالتالي فإنها لامتقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

_ تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية.

---

[1] باري سيجل،**النقود والبنوك والإقتصاد- وجهة نظر النقديين**،دار المريخ،للنشر،المملكة العربية السعودية،1987،ص 304.

[2] مفاتح صالح،**النقود والسياسات النقدية**،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر،2005،ص 109.

[3] جمال بن دعاس،**السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي** _دراسة مقارنة،دار الخلدونية،الجزائر،2006،ص ص146-147.

[4] أكرم حداد،**النقود والمصارف– مدخل تحليلي**،دار وائل للنشر،الأردن،2005،ص185.

"ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة،وذلك لأنه عرضة لأثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات،فسعر الفائدة المناسب للإستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع ليتلاءم مع الطلب،ولا نعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الإسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية،حيث أننا لا يمكن أن نلاحظ التغييرات المتوقعة في مستوى الأسعار ،ففي حالة التضخم نجد سعر الفائدة الحقيقي يكون منخفضا،والإسمي مرتفعا، ولا نعرف هل السعر الإسمي سيؤدي إلى سعر حقيقي أعلى ومناسب، ولكن لا أسعار الفائدة الحقيقية أو الضمنية يمكن ملاحظتهاّ،والأسعار الوحيدة التي تختبر في داخل الإقتصاد وتوضع على أساسها النماذج هي الإسمية،وفي نموذج **فريدمان** نجد الأسعار الإسمية لا تأثير لها على الأسعار الحقيقية،فإذا توقع المقترضون معدلا عاليا من التضخم عن المقرضين،فإن سعر الفائدة الإسمي يمثل صغر فائدة حقيقي منخفض للمقترضين لا للمقرضين،وهذا شجع الإقتراض للإنفاق.

2:إستراتيجيات السياسة النقدية الحديثة.

نظرت لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة،بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الإقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الإقتصادي ،وبفحص السجل التاريخي لخص "فريدوان وشوارتز"إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي ،وهمايجزمان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في إختلاف معدل التغير في الأسعار،وأن التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الأسعار والناتج[1]

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في إختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة،ومحاولة ضبط وتصحيح الفروقات بين التقديرات والواقع وإتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الإحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية،وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك

[1] مايكل إيدجمان ترجمة محمد إبراهيم منصور،**الإقتصاد الكلي–النظرية والسياسية**،دار المريخ للنشر،السعودية،1999،ص551.

ويقوم الإقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية،كما يقدرون سعر الفائدة غلى الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط لأن إنخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة إقتراضات البنوك ،كما أن إرتفاعه يؤدي إلى إنخفاض تلك الإقتراضات،ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الإحتياطي،وبالتالي عرض النقود في زيادة الإستراتيجية أيضا لم تكن نتجحة بالكامل.[1]

[1] قدي غبذ المجيد،**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**،مرجع سبق ذكره .

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مايلي:

السياسة النقدية والتي هي عبارة عم مجموعة من الإجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة فتطرقنا إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تواجه صعوبات كبرى في إتخاذها وتحقيقها وهذا لإرتباطها الوثيق مع أهداف السياسات الإقتصادية الأخرى

كما تعرضنا في هذا الفصل إلى الأدوات التي توضع تحت تصرف البنك المركزي وذلك لغرض مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات وإختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية فمنها مايسمى بالأدوات غير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوح والإحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم

إضافة إلى هذا رأينا الأدوات المباشرة والتي تمثلت في تأطير القروض وإنتقائها ووضع حد أقصى لسعر الفائدة وكذلك تعرفنا على المكانة التي إحتلتها السياسة النقدية عبر الزمن في الفكر الإقتصادي، فقد مرت عبر تطورها بثلاث مراحل وبعد أن كان ينظر إليها من قبل الكلاسيك على أنها حيادية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على النشاط الإقتصادي إذ كان يقتصر دورها فقط في حلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات ،أصبحت ثانوية تزامنا مع ظهور الفكر الكينزي باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية،لتصبح في التحليل النقدوي تمثل أهمية كبيرة إلى جانب النقود حيث كانت تعتبر أكثر فعالية.

الفصل الثاني :الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

تمهيد:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، وذلك لكونه بيان المعاملات الدولية الذي يلم بجميع العمليات الإقتصاديةالتي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ، بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية ، وتتضمن حرية انتقال السلع والخدمات ، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالعالمي .

ميزان المدفوعات هذا يضم عدد كبير ومتنوعا من المعاملات الإقتصادية ،ما يعني أن ضرورة تصنيف هذه العمليات يخضع لقواعد معينة ، هذه الأخيرة تضبط بدورها مجموعة عمليات تجارية تعطينا رصيد فرعي باجتماعها مع باقي الأرصدة الفرعية الأخرى نحصل على الرصيد الإجمالي، والذي يمثل ميزان المدفوعات لدولة ما خلال فترة معينة . ما يعني وجوب وجود اختلالات على مستوى هذه الأرصدة ، تنتج عن عدة أسباب . وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال عرض المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات .

المبحث الثالث : طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات .

المعلومات والبيانات التجارية (التبادلية) الحاصلة بين الدول ، تسجل في ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة على الوضعية الإقتصاديةلدولة ما ، وسنحاول فيما يلي توضيح مفهوم ، ومدى أهمية ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته:

الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات :

تعددت المفاهيم التي تناولت ميزان المدفوعات ، لذا سنحاول إعطاء بعض منها فيما يلي :

تعريف 1 : أطلق الاقتصاديون على تسجيل تدفقات السلع والخدمات ، وتدفق النقود في الاتجاه المعاكس والناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير وتحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات ، والذي هو سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى. [1]

تعريف 2 :هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دول اجنبية أخرى من خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة .[2]

تعريف 3 :هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة والديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة . [3]

بناءا على ماسبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو:سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات receipts والمدفوعات payments اللتين تترتب عليهما حقوق دائنيةوإلتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الإقتصادية والتحولات الخارجية سواء من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ماتكون سنة واحدة.[4]

---

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، **التبادل التجاري –الأسس.لعولمة .التجارة الإلكترونية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، ص 138

[2] موسى عيسى مطر وآخرون، **المالية الدولية**،دارالبازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 75 .

[3] عادل احمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 159 .

[4] هوشيار معروف،**تحليلالاقتصادالدولي**،الطبعةالأولى،دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،2006 ص235.

الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات .

عملية تسجيل المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة هامة لأي اقتصاد ، وذلك للأسباب التالية :

1 يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة : هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤشرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف .

2 يظهر القوة المحددة لسعر الصرف : إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة الشي الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ، ونتائج سياستها الاقتصادية .

3 يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة : حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع . كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجزافي ، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة .

4 يقيس الوضع الخارجي للدولة : حيث أن المعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي ، هي نتيجة اندماجه في الإقتصاد الخارجي ، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة .

5 يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات : تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير ، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.[1]

6 موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة : دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة ، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع مصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها إما الواردات فتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية . عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها

[1] ندى عبد المجيد ، **مدخل للعلاقات الدولية** ، دار هوما للنشر ، الجزائر ، 2001 ، ص 90 .

من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة ، أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية[1]

المطلب الثاني : بنيان ميزان المدفوعات وعناصره الأساسية.

إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات وترتيب مكوناته يعتمدان على محددات عديدة نذكر منها:

- مدى توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة مثل السلطات الجمركية والأجهزة المصرفية وخاصة البنوك المركزية ومستوى تنوعها أو تركزها .
- حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها .
- النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم واندماجه كمركز أو كهامش في الأسواق ودور مؤسساته في عمليات الإنتاج والتبادل والائتمان الدولية .
- أهداف السياسة الاقتصادية المعتمدة في الدولة وخاصة تجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية وحرية أو تقييد التحويلات الخارجية ونمط التنمية فيما بين تعويض الاستيرادات وتعزيز الصادرات
- واقع الاقتصاد بين التخصيص والتركيز الإنتاجي في موارد أولية بغرض التصدير أو التنويع الإنتاجي والتوازن الهيكلي .

وعليه يظهر تباين واضح في حجم ومحتوى وتصنيف العناصر الأساسية كميزان المدفوعات الدولية بين بلد وآخر وهو ما يعني بالضرورة عدم وجود قاعدة عامة وثابتة تتخذ كأساس لوضع هذا الميزان في كافة الدول وعلى مر السنين .[2]

إذن يقسم ميزان المدفوعات إلى موازين عدة أو حسابات فرعية طبقا لتجانس أو تشابه المعاملات الإقتصادية الدولية ، وعلى الرغم من وجود طرق متباينة في النظر إلى هذا التجانس ، إلا أنه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى:

أولا : الحساب الجاري (الميزان التجاري) :

يعد من المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات ،كما أن المكون الرئيسي للحساب الجاري هو الميزان التجاري ، الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات ، وعليه فإن الحساب الجاري يتضمن كافة

[1] منيس اسعد عبد الملك ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي** ، دار المعارف ، مصر ، 1986 ، ص 312 .

[2] هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ،ص 239 .

المعاملاتالإقتصاديةالدولية مع التدفقات المتعلقة بالدخل المستلم أو التسديد الذي يتم خلال سنة [1] ويحتل هذا الحساب أهمية كبيرة كمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات والتي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف ، كما يوضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الحكومي) على الثروة الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف ، طالما أن هذا التغير سيؤثر على طلب المواطنين على الموجودات بالعملة المحلية ، ويتشكل الحساب الجاري من :

أ : ميزان التجارة المنظورة (الميزان السلعي) :

ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي ترى وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة ، وتشمل هذه الصادرات والواردات بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين . وعلى حين تكون الصادرات مقومة بالقيمة * (FOB) أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة ، فإن الواردات تقوم بالقيمة (CIF) **أي قيمة السلعة في ميناء الوصول . ويوصل صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون الصادرات والواردات مقومة بالقيمة (FOB) وذلك حتى يكون تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا.

ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاحا – ميزان التجارة المنظور – ويقال أن الميزان في صالح الدولة أي موافقة (FAVORABLE) إذ كانت قيمة الصادرات السلعية ، أثناء الفترة التي يعد عنها الميزان ، تفوق قيمة الواردات منها أي يوجد فائض (SURPLUS) ، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة ، أي غير موافقة (UNFAVORABLE) إذا كانت قيمة الصادرات السلعية اقل من قيمة الواردات منها .

ب : ميزان التجارة غير المنظورة (الميزان الخدمي) :

ويشمل ميزان الخدمات الإقتصاديةالمرتبطة بخدمات النقل (الملاحة ، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية ولا سلكية ، الخدمات المصرفية ، التأمين والسياحة والسفر ، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الاستثمارات في الخارج.

[1] عدنان تايه النعيمي ، **إدارة العملات الأجنبية** ،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ص 60 .

*FREEONBOARD.

**COSTINNAURANCEFREIGHT

الخدمات التي قدمت من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية إلى الدولة ، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في جانب المدين لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج .

أما عائدات استثمارات رؤوس الأموال في الخارج و التي هي عبارة فوائد القروض إلى الشركات والهيئات الأجنبية، وأرباح الاستثمارات في الخارج لتسجل في جانب الحقوق بالنسبة للدولة المستوردة لرأس المال ، أما الأرباح والفوائد التي لا تعود إلى الدولة الأم فإنها تضاف إلى استثماراتها الخارجية وتزيد من حقوقها .

ج : ميزان التحويلات : ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب تسجل فيه كل المعلومات الخاصة بالخبرات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب،حيث يقسمها صندوق النقد الدولي إلى بندين :[1]

1 الهبات والمساعدات الحكومية :وتتضمن التعويضات وكذلك الهدايا على أنواعها:

سلع ، خدمات ، نقد ، صكوك مالية.

2 الهبات الخاصة : بالإضافة إلى الهبات والمساعدات الحكومية هناك أيضا هبات من المنظمات دينية وخيرية وثقافية وهي تعطى غالبا من دولة إلى أخرى بدون مقابل .

وقد يكون من أهداف الهبات والمساعدات الحصول على امتياز أو مواقف سياسة معينة من قبل الدولة الموهوبة ، على سبيل المثال ، التزام الدول النامية بنهج سياسي واقتصادي يخدم بالنتيجة مصالح الدولة الواهية.

تسجل الصادرات من السلع والخدمات في الجانب الدائن (جانب الحقوق) لأنها تعتبر بمثابة إيرادات تتلقاها الدولة من الخارج ، وعلى العكس واردات الدولة تسجل في الجانب المدين ، لأنها تعتبر بمثابة مدفوعات تؤديها الدولة للخارج .

ثانيا : حساب رأس المال :

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين :

[1] بسام الحجار ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 2003 ،ص 58 .

أ / الاستثمارات طويلة الأجل:

ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد ، وتضم الاستثمارات المباشرة ، والقروض طويلة الأجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج الأجل طويل .

1الاستثمارالمباشر:الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر[1] ومقياس هذا الاستثمار يمثل صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها وذلك لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول ، على سبيل المثال ، فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعينة ، وعندما تخرج التدفقات الرأس مالية من الدولة المعينة ، فإن قيود رصيد التسديدات يتمثل تدفقا سالبا ، وبالمقابل فإذا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في الدولة المعينة ، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وان قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا .[2]

2 القروض الدولية : لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب ففي وقتنا الحاضر ، ومصادرها إما خاصة و إما حكومية أو من منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له وكذلك صندوق النقد الدولي ، ويبين هذا البند القروض الدولية طويلة الأجل التي منحها مقيمون إلى غير المقيمين ، أو التي حصل عليها مقيمون من غير المقيمين

3 استثمار الحافظة *:* تشمل فئة استثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين ، وتنقسم هذه الأخيرة إلى سندات أذونات وأدوات السوق النقدية والمشتقات المالية مثل (عقود الاختيار) ، إذ تولد عن الأداة المشتقة استحقاقات والتزامات مالية .

وتتوزع مختلف أنواع الأدوات المالية الجديدة على البنود الملائمة لأنواعهافي هذا التصنيف تستبعد المعاملات التي تشملها فئتا الاستثمار المباشر والأصول الاحتياطية .

[1] صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة 2009 ،ص100انظر الموقع.https //www.imf.org تم الاطلاع عليه يوم : 07 /03 /2023 ، على الساعة 11:15.

[2]عدنان تايهالنعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 – 64 .

4 استثمارات أخرى: تشمل فئة استثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية القصيرة والطويلة الأجل والقروض (بما في ذلك استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير المالي) ، والعزلة والودائع (القابلة للتحويل وغير ذلك مثل الودائع الإدخارية ، الودائع لأجل وأسهم المدخرات والقروض وأسهم الاتحادات الائتمانية وما شابه ذلك) ، وحسابات أخرى مستحقة التحصيل أو الدفع .(ويستبعد من ذلك المعاملات التي يشملها الاستثمار المباشر) .[1]

ب/ الاستثمارات قصيرة الأجل:

وهي التي لا تتجاوز أجل استحقاقها السنة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق قصيرة الأجل، الكمبيالاتوتتسم بسيولتها الفائقة وسهولة الحصول عليها ، تسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن، وعلى العكس من ذلك تقيد في الجانب المدين إنكانت محمولة إلى الخارج وتتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل :

- أرصدة الخارج من العملة المحلية لدى البنوك المحلية .
- الودائع الأجنبية العامة المتداولة التي يشتريها الأجانب .
- القروض الأجنبية قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية محلية .

– التغيرات الطارئة على الأصول مثل :

- الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية .
- القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج .
- أرصدة القطاع الرسمي والبنوك المحلية في الصرف الأجنبي (عملات ، ودائع ، أذونات...) لدى البنوك الأجنبية.

ومن الضروري التفرقة بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية ، بعوامل نذكر منها :

- التضخم وما ينتجعنه من هبوط في قيمة رأس المال .
- التغيرات في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة .

[1] عباس الفياض ، **التمويل وادارة التمويل الدولي** ،ص 10 .

- عامل المضاربة ، أن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما ، تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي ، ثم يبادر إلى بيع هذه العملة بعد ارتفاع سعرها . [1]

ثالثا : حساب عمليات التسوية

أ –قفزة السهو والخطأ : وتستخدم هذه القفزة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية ، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل عملية تجري ، إنما تسجل مرتين في الميزان ، مرة في الجانب المدين ، وأخرى في الجانب الدائن نظرالإتباع طريقة القيد المزدوج ، وتستخدم هذه القفزة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي

عدم توازن بين القيدين ويحصل ذلك في حالة:

-الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات .

-الخلل الناجم من تغيير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا .

-قد تقتضي ضرورة الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات بفقرة السهو والخطأ ، وهناك قواعد للتسجيل التي أشرنا إليها في أن هناك مقابلة نقدية في قيام المعاملات الإقتصادية حيث تتساوى في القيمة وتتعاكس في الاتجاه (الحساب) .[2]

ب – حساب الاحتياطات الرسمية : تشمل فئة الأصول الاحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية في الاقتصاد أصولا متاحة للاستخدام بغرض الوفاء باحتياجات المدفوعات وباحتياجات أخرى في بعض الأحيان .ولا يرتبط توافر هذه الأصول ارتباطا وثيقا من حيث المبدأ بالمعايير الشكلية مثل معيار الملكية أو العملة المحررة بها الأصل، وتتكون الاحتياطات الدولية من [3]الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي) ، ويجب التمييز بين الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل به بغرض البيع والشراء ، أما الذهب غير النقدي فإنه يعامل على أنه سلعة عادية وتفيد صادراته و وارداته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعية.

[1] بسام الحجاز ، مرجع سبق ذكره ، ص59 .

[2] عباس الفياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

[3] ميرندا زغلول رزق ، ا**لتجارة الدولية** ، جامعة الزقازيق ،كلية التجارة ، 2010 ، ص 79 .

رابعا : طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات:

كما قلنا سابقا طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن والجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة ويشمل :

- الاستيرادات من السلع والخدمات
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (المقدمة من طرف واحد) .رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الاصول الوطنية في الخارج أو تقليل الاصول الأجنبية في الداخل .

أما الجانب الدائن : يأخذ الإشارة الموجبة ويشمل :

- الصادرات من السلع والخدمات
- الهداية والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (المقدمة من طرف واحد) .
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج .[1]

المطلب الثالث : السياسة النقدية ودورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات

إن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم ،لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة ، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض ، وهو ماسيجعلالأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا ، لأن الطلب قل على السلع المعروضة ، وإذاانخفضتالأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة ، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة ، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان

[1] الشروق اونلاين ، ميزان المدفوعات ، تلمسان 2010، الموقع الإلكتروني :
http://montadaechoroukonline.com ./archive/index .php/t-13t-13.htm تم الاطلاع عليه في 2023/03/15 على الساعة 20:54.

المدفوعات ، وذلك ما حدث في أعقاب انتخابات عام 1980 في الولايات المتحدة عندما كان الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع، وارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية خلال نفس السنة.

وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم ، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مثل:

- تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات.
- معدل التضخم في الداخل يكون منخفضا بالنسبة للدول المتعامل معها.
- أسعار الفائدة الحقيقة الأعلى في الداخل.
- أسعار الفائدة الحقيقة الأقل في الخارج.

أما دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة فإنه يختلف عما ذكرنا نتيجة لعدم توافر العوامل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى نفس احتياطات الصرف لدى هذه الدول وتأثر سيولة الجهاز المصرفي بحالة ميزان المدفوعات لكل التغيرات التي تتعرض لها احتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمثلها. [1]

[1] عبد العزيز بن حمد القاعد ،**حدود العجز المقبول في ميزان المدفوعات**، على الموقع التالي:
http://www.aleqt.com/2009/02/02/article_191474 html تم الاطلاع عليه في 2023/04/06 على الساعة 10:33.

المبحث الثاني :الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

المطلب الأول:الاختلال في ميزان المدفوعات.

إذا كان من الضروري أن يتوازن ميزان المدفوعات ، فليس هناك ما يضمن أن يتحقق هذا التوازن لجميع أجزاءه، فقد يحدث أن يكون الحساب الجاري آو حساب عمليات رأس المال غير متوازن بالرغم من كون مجموع الأرصدة الكمية الدائنة والمدينة متوازنة، ولكن تكمن الأهمية في توازن أجزاء ميزان المدفوعات وليس توازن الأرصدة الكمية ، بمعنى أن هناك فرق بين التوازن الاقتصادي الحقيقي ، والتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.[1]

ومن هنا نجد نوعين من العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات، وهي عمليات مستقلة وأخرى تابعة، بمعنى أن صافي قيمة العمليات المستقلة هي نوع من الاختلال في ميزان المدفوعات، سواء كان هناك عجز أو فائض، و يمكن أن نوضح ما يلي:

1العمليات المستقلة: هي العمليات التي تحدث لذاتها، ولا تحدث لغرض تسوية عملية أخرى ولا مناص من حدوثها، ومن أمثلتها عمليات التصدير الاستيراد، التحويلات أحادية الجانب والقروض طويلة الأجل, هذه العمليات تنقسم لقسمين:

1- عمليات مستقلة دائنة: هي العمليات التي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي للبلد، كالصادرات سلع أو غيرها، واستلام هبات وتحويلات ، استلام قروض طويلة الأجل . . .الخ.

العمليات التابعة: هي العمليات التي تحدث لأغراض تسوية الالتزامات الناشئة عن حدوث العمليات المستقلة، ولذلك يطلق عليها العمليات التابعة ، في تابعة لعمليات المستقلة وهي تحدث لتسوية الالتزامات المترتبة عليها وهذه العمليات غالبا ما تنحصر بحركة رأس المال قصير الأجل، وحركة الاحتياطات السائلة، والذهب النقدي وهذه تتحرك سريعا لتسوية ما ترتب على العمليات المستقلة من ديون أو حقوق.

إذا معنى الاختلال سواء كان عجز أو فائض، بدلالة هذه العمليات هو:[2]

[1] أحمدفريد مصطفى،**الإقتصادالنقديوالدولي** ،مؤسسةشبابالجامعة ، مصر .2009.ص 365

[2] هجيرعدنان زكي أمين،**الإقتصادالدولي النظريات والتطبيقات**، إثراءللنشروالتوزيع ،الأردن 2010، ص211.212

***تعريف1**: حالة الفائض: تعني أن العمليات المستقلة الدائنة(التي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي للبلد كما في حالة الصادرات)، تكون اكبر من العمليات المستقلة المدينة(خروج نقد أجنبي الاستيراد)، أو بعبارة أخرى نقول أن العمليات التابعة المدينة اكبر من العمليات التابعة الدائنة.

***تعريف2**:حالة العجز: فتعني أن العمليات المستقلة المدينة اكبر من العمليات المستقلة الدائنة، وعلى هذا فان التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها.

***تعريف الاختلال**:فهو الحالة التي تزيد أو تنقص فيها المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة ،ولاينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب،بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى ،بين جانبي الميزان تارة بالزيادة أو النقصان[1]

الفرع الأول :أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك أربعة أنواع الاختلال ميزان المدفوعات و هي:

1- الاختلال العارض أو العشوائي: و هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة، و يحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تؤدي بحياة كثير من البشر و الحيوانات، وتهدم المنازل و المصانع و المنشآت الحيوية بالدولة، و يتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

2- الاختلال الموسمي: و هو نوع من التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة وينشأ هذا النوع من الاختلال في مجموعة الدول الآخذة في النمو على وجه خاص الاعتمادها على تصدير الحاصلات الزراعية و هي أنوع الصادرات لا تتحقق إلا في فترة زمنية معينة خلال السنة ومن الناحية النظرية البحتة، فإنه يمكن أن نتصور أن هذا النوع من الاختلال يتم إزالته على مدار السنة محل الدراسة على أن زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن أن نعوض نقصانها في فترة أخرى من السنة.

[1] محمودطنطاوي الباز،**العلاقات الاقتصاديةالدولية**،الدارالجامعية ، مصر، 1984، ص288.

-**الاختلال الدوري**: وهو ذلك النوع منالإختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول اقتصاديات السوق، و تقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى، و تفصيلات ذلك أن الرواج الاقتصادي الذي تشيده إحدى دول اقتصاديات السوق هو زيادة طلبها على الواردات من العالم الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف في تلك الدول الأخرى المصدرة.

4- **الاختلال الهيكلي**: وهو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهياكل الإنتاج و الدخل و التوظيف للإقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغيا عمى هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي بالشكل الذي يرفع من بنود المتحصالات المستقلة لميزان المدفوعات على نحو يغطي المدفوعات المستقلة لدولة محل الدراسة .[1]

من الوجهة الاقتصادية يمكن استنتاج مجموعة من العوامل أو الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، حيث توجد علاقة واضحة بين حجم التجارة الخارجية وتلك الأسباب، من أهم الأسباب نذكر:

*التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي: تعتبر تغيرات سعر الصرف عامل هام في إحداث الإختالالات المعروفة في موازين مدفوعات الدول المختلفة، و في هذا الخصوص يتم أيضا التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، و التغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها أو بأقل من قيمتها من ناحية أخرى.

يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضا من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات متناظرة في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع الصرف (إرتفاع قيمة العملة الوطنية)تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، و تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمة الواردات و تنخفض قيمة الصادرات، و العكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل(انخفاض قيمة العملة الوطنية)مما يتناسب و الأسعار السائدة في السوق المحلي فتزداد الصادرات و تنخفض الواردات وهذا ما يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات.

*تغيرات مستوى الدخول المحلية و العالمية: من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات لبلد ما، هي التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات الدخول في الدولة تعقبها زيادة في اتفاقها على الوردات، و بطريقة متشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة المعنية، كما أن انخفاض هذه الدخول يؤدي إلى نتيجة عكسية.

[1] سامي عفيف حاتم،**التجارةالخارجية بين التنظيروالتنظيم**، ط2 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1994ص33، 34.

*تغيرات مستويات الأسعار المحمية و العالمية: يتجلى أثر الأسعار المحمية على ميزان المدفوعات من خلال التضخم و الانكماش التي يتعرض ليا الاقتصاد الوطني و التي من شأنها أن تحدث أثار على كل من الطلب العالمي

على الصادرات الوطنية، و الطلب الوطني على الواردات الأجنبية، و مضمون ذلك هو أنف في حالة إرتفاع الأسعار محليا، فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجعة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس على زيادة الطب الوطني

عليها، و بالتالي زيادة قيمة الواردات. و على العكس بالنسبة للموجاتالانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحمية.

*تغيير الأرصدة النقدية: تتعرض الأرصدة النقدية لنقصان أمام اشتداد حركة المضاربة في الصرف الأجنبي، و هذا ما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، و في هذه الحالة يضطر البنك المركزي بهدف حماية قيمة العملة الوطنية إلى بيع العملات الأجنبية، و بالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في السوق العالمية، و هذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، و العكس صحيح أي في حالة إضطرار الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية، إضافة إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب، و في هذه الحالة تواجه الدولة تيار التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، و بالتالي نقصان ما لديها من أرصدة نقدية و هذا ما يعرف بتحركات رؤوس الأموال الساخنة[1].

المطلب الثاني:التوازن في ميزان المدفوعات.

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه،وكيفيةمعالجتها،وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي هناك بعض الاقتصاديين من يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يطلقون

على الأول "تعادل ميزان المدفوعات" ويطلق على الثاني بـ"التوازن الخارجي"

[1] عمرو شريف .**السياسية النقدية ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2005.

1-التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات : إن ميزان المدفوعات متوازنا دائما فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه وتلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟

الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، و السبب ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء لعمليات أجنبية بعملة وطنية. و كل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، و تلك بديهية و لكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من "الناحية الحسابية" و معنى هذا أن ما صدر يساوي ما أستورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلا قد حقق فائضا، إي أن متحصلته أزيد من مدفوعاته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته إما بوصفها رأس مال البلد في الخارج

و إما بوصفيا ذهبا نقديا مستوردا لهذا البلد. معنى هذا أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العموميات الجارية، ثم يبين أيضا كيفية استعمال هذا الرصيد، و بالتالي يكون الميزان في مجموعة متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموعة المتحصلات مساويا لمجموعة المدفوعات .[1]

2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة.

بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنّما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها و هي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

أ- العمليات التلقائية أو المستقلة: وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العملياتالتي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح. ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقيالاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية

[1] مجدى محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي المعاصر**،دار الجامعة الجديدة، 38 شارع سوتير –االزريطة،الإسكندرية، 2007،ص237

والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافةلرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثّل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب-العمليات التعويضية أو الموازنة: ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه

المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان

المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتتمثّل هذه المعاملات في : حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنّه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم،

يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات .

1-**الميزان الأساسي**: ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال

القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهميةخاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجلوالاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا،

لهذا يتم تصنيفها فيالعمليات التعويضية. ويكون الميزان بهذا الشكل:

رصيد الحساب المالي +

رصيد الحساب المالي+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي +

رصيد المعاملات الرأس مالية قصيرة الأجل +

صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

=ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا

المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسماليطويل الأجل.

2**–ميزان التسويات الرأسمالية**:هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض

منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات علىرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيرادلأنّها تتم لذاتها. في حين، يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروضقصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية.

فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

ميزان التسوية الرسمية

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الحكومية)

صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: أسباب حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات

قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب،وهذا باختلاف الدول و الظروف المحيطة بها، أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والظروف المحيطة بها، والملاحظ أن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها، وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-أسباب غير اقتصادية: هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معروفة فيه، وتتمثّل في:

-عوامل طبيعية: الاختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

-التقدم الفني والتكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، خاصة إذا كان هذا التقدم منحصرفي دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة، وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة. كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتاليانخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثّل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها. لكن ما نلاحظه عند الدول المتقدمة فيما بينها أن أثر التقدم التكنولوجي هو موزع، لأن ما تحققه دولة من تقدم في صناعة ما تعوضه دولة أخرى في صناعة أخرى، كماأن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن، أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة، لأنّها مركز التقدم التكنولوجي، في حين أن الدول النامية لا يمثّل نصيبها سوى خمس هذه التجارة.

وبالتالي، فإن التقدم الفني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية.

-الأحوال السياسية الداخلية: فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا، كلما أدت هذه الوضعية

إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وارداتها من المواد الأولية والأسلحة.

-الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثّل سوق خارجي فعال للدولة.

-النمو الديمغرافي: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولةنتيجة إرتفاع أسعار صادراتها.

-الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنّها تؤدي إلى شل الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملةالمحلية. كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مست هذه الإضرابات أنشطة رئيسة في الاقتصاد، أو صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولي.

2- أسباب اقتصادية:

تتمثل أساسا في:

-التطورات في المحيط الخارجي كتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالحالدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

-الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنّها تمثّل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

-تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب،والتأثير على هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية.
بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى نذكر منها:

-العوائق التجارية التي من شأنها كبح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظامالحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاءكل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية

-ومن أهم الأسباب (لكن يمكن الدولة التحكم فيه) هو نسبة التضخم داخل الدولة، ومقارنتها بمعدلات التضخم في بقية الدول. ويؤثر التضخم على الأسعار والدخول وعلى الموازين الفرعيةكما يلي:

***الميزان التجاري** :هو الأكثر تأثرا به، لأنّه يؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع الصناعية وذلك لإرتفاع تكاليفها مقارنة بالأسواق الخارجية. أو زيادة الطلب المحلي على هذه السلع التصديرية، أما السلع الزراعية

والمواد الخام إذا كانت نسبة صادراتها إلى الإنتاج العالميكبيرة، سيؤدي في الزمن الطويل لارتفاع أسعارها والتحول إلى توسيع الإنتاج في سلع بديلة وإحداث عجز في الميزان التجاري.

***أما ميزان الخدمات** :التضخم يؤدي لانخفاض الدخل السياحي لارتفاع تكاليف المعيشة داخل البلد،وتحول السواح إلى بلدان أخرى، بالإضافة لزيادة التكاليف المرافقة لزيادة الواردات من تأميمضرائب ورسوم.

***أما الميزان المالي**: فإن التضخم يفقد المستثمرين الثقة في القيمة المستقبلية للعملة المحلية، ومدى التحكم في سعر الصرف، ويؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال الداخلة. بالإضافة لتضاعف عمليات التهريب نتيجة عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

– قيام الدول النامية ببرامج تنموية اقتصادية أو اجتماعية، وذلك بزيادة استيراد السلع الرأسمالية،الآلات، التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، بغرض زيادة قدرتها الإنتاجية على أمل أن هذه الزيادة سوف تزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها
،لأن هذا التوسع في البرامج الاقتصادية يتم تمويله عادة بقروض طويلة الأجل. [1]

[1] حنان لعروق،**سياسة سعرالصرف والتوازن الخارجي**،دراسةحالةالجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستيرفي العلوم الاقتصادية،جامعةقسنطينة2005/2004,ص29- 45 .

المبحث الثالث : طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على اقتصاد ذلك البلد لاسيما في حالة حدوث عجز ونظرا لأهمية هذا الميزان تحاول كل الدول معالجة الاختلال الذي يطرأ على موازينها على اختلاف الأسباب المؤدية له وذلك من خلال أساليب معينة وبشكل مبدئي هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: التعديل التلقائي لميزان المدفوعات (بالاعتماد على آليات قوى السوق)

ويتم التوازن التلقائي لميزان المدفوعات من خلال القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال.

أولا: النظرية الكلاسيكية النقدية .

استقر الفكر الكلاسيكي التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي وتأخذ هذه الطريقة أربعة أشكالهي :

أ – التصحيح عن طريق آليةالأسعار :

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب ، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاثة شروط أساسية هي :

– ثبات أسعار الصرف .

– الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر .

_ مرونة الأسعار والأجور(أي حرية حركتها) .

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية وتتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها ، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعطي دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية القطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وسيترتب عن ذلك نتيجتين أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب ،وثانيهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارجنظرا الملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن

إلىميزان المدفوعات ، أما في حالة حدوث عجز فإن النتيجة ستكون معاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى(حالة الفائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاحة وإعادة التوازن للميزان ثانية ، أما الحالة الثانية (حالة العجز) ، فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان .[1]

ب- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف :

وهذه الطريقة ترتبط بنفس الطريقة ، وهي خاصة ترتبط بسيادة نظام العملات الورقية مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وشروطها ترتبط بحرية أسعار الصرف وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الأفكار في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة مايحتاج إلى العملات الأجنبية ، ولكن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق، وعندما ستغدو أسعار السلع والخدمات في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات البلد المعني ، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته ...وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن " حسب هذه النظرية " أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[2]

ج- التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة :

وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان:

[1] حنان لعروق، مرجع سبق ذكره

[2] احمد السيد الكردي ،**ميزان المدفوعات** ، انظر الموقع الإلكتروني:
https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562 تم الاطلاع عليه في 2023/04/10. على الساعة 15:10.

– ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاحة وإعادة التوازن للميزان ثانية.

– أما في حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثان ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية ومن ثم تسجيل دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان.

د– التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي :

وطبقا لهذه الآلية فإن القوة الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد ، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان:

– في الحالة الأولى(حالة الفائض) تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد من ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية(زيادة الواردات) وافتراض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية.

– أما الحالة الثانية(حالة العجز) تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية(انخفاض الواردات) وافتراض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن للميزان ثانية .[1]

ثانيا : النظرية الكينزية

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات واهم شروط هذه النظرية هي :

– ثبات أسعار الصرف.

– مجود الاسعار (اثباتها) .

– سيادة حالة التوظفالناقص .

– الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

[1] السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصادالدولي**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، 2011 ،ص 142 .

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فيواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة.

وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة اكبر نتيجة عمل المضاعف فترتفع الاستيرادات من ما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان ، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان .[1]

ومن الانتقادات الموجهة لآلية التعديل التلقائي مايلي :

●إن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الإقتصادية يرتبط بوجود مخاوف حقيقية بتعريض الاقتصاد لموجات من التقلبات الإقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا نسبيا حتى يتسنى القضاء على الخلل الذي يهدد المركز الاقتصادي الخارجي للدولة .

●إن التغيرات في الدخل لا تضمن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات طبقا لآلية الكينزية ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون نفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغيرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات .[2]

المطلب الثاني : التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية العامة

وهذه العملية ترتبط غالبا بتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، أي لا تدع السلطات الحكومية في الدولة المعنية قوى السوق حرة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بالتغيرات في مستويات الأسعار والدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى العملات الكاملة ،وللحد من الآثار الإقتصادية الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات لعلاج اختلال الميزان .

[1] منتديات الجلفة وللمزيد من المعلومات انضر الموقع الإلكتروني:
http:// www.forum.djelfa.infoتم الاطلاع عليه في : 2023/04/11 ، على الساعة : 08:45 .

[2] السيد متولي عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 143 .

وهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني ومثلها : .[1]

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على استيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى البلد المعني في تصحيح الخلل في الميزان .

كما هناك إجراءات خارج الاقتصاد الوطني ،ومنها :

- اللجوء إلى الفروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو أسواق المال الدولية .....الخ .
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
- بيعالأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي

المطلب الثالث : المداخل الحديثة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات

لقد أخذت الآيات الحديثة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الإقتصادية فجاء منهج المدونات ملائما للنظرية الكلاسيكية ومنهج الاستيعاب متوافقا مع الفكر الكينزي وكان المنهج النقدي منسجما مع أفكار مدرسة شيكاغو ، وهذا تفصيل لهذه المناهج :

أولا : منهج المرونات :

تم تقديم هذا المنهج بواسطة الفريد مارشال ؛ابالينر وقام بتطويره ماخلوب ؛ روبنسون عام 1937 وهو ذلك المنهج الذي يركز على دور سياسة الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه الخصوص تركيز التحايل على الميزان التجاري وذلك لاعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ماهوإلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج ، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في معدل الصرفسوف

[1] عباس الفياض ،**التمويل وادارة التمويل الدولي**، ص17.

تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية [1]

1_ **إفتراضات منهج المرونات**:أهم الإفتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

- يفترض منهج المرونات إنطلاق التحليل من ميزان متوازن (الميزان التجاري)أي أن رصيده يساوي الصفر.
- لا نهائية مرونة عرض الصادرات والواردات ،وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للإتجار دوليا(صادرات،واردات)ثابتة.
- إفتراض ثابت الدخول،ويستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي لسيادة حالة التوظف الكامل،وبالتالي يتم إهمال تغيرات الدخول كإحدى القوى الصحيحة لميزان المدفوعات.
- إقتراض عدم عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تغيير في معدل الصرف.
- المرونات السعرية في المتغيرات القادرة على تفسير أثر معدل الصرف غلى الميزان التجاري.[2]
- إقتراض حالة إستقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الأثار النقدية لتغيرات معدل الصرف)، ويفسر هذا الفرض بوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الأختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي.[3]
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.[4]

[1] نشأة الوكيل ،**التوازن النقدي ومعدل الصرف**،ط1،شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006،ص314.

[2] نشأةالوكيل"**مرجعسابق**"ص 3.

[3] محمد يونس محمد وأخرون ،**إقتصاديات دولية**،الدارالجامعية للنشر والتوزيع،بيروت، 2009،ص314.

[4] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ،1990، ص324.

2_ الصيغة الرياضية لمنهج المرونات:

يستند منهج المرونات في تحليله إلى تأثير تغيرات معدل الصرف على الميزان التجاري على مجموعة من المعادلات الرياضية كما يلي:ك

X: الصادرات ، M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية ، p:سعر الصرف.

B : رصيد الميزان التجاري وهو الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

ex : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي.

$$ex = \frac{\Delta x}{\Delta p} \times \frac{p}{x} \dots\dots\dots\dots (1)$$

Δp : بحيثالتغيرفيΔx : الصادرات،فيالتغير سعر الصرف.

ex: تعبر عن قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة ، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$em = \frac{\Delta M}{\Delta p} \times \frac{p}{M} \dots\dots\dots . (2)$$

حيث: ΔM: التغير في الواردات ،Δp: التغير في سعر الصرف.

em :تعبر عن قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة ، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وبما أننا إفترضنا أن Mمقيمة بالعملة الأجنبية فإن لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف p لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية (MP) وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي.

$$B = X - MP \dots\dots\dots (3).$$

إن هذه الأخيرة تسمى بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

وللتعرف على تغيير معدل الصرف على الميزان التجاري ، يمكن مفاضلة B بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

وبإخراج M عامل مشتركنجد:

$$\frac{\mathrm{dB}}{\mathrm{dP}} = \mathrm{M}\left(\frac{\mathrm{dx}}{\mathrm{dP}} \times \frac{1}{\mathrm{M}} - \left(1 + \frac{\mathrm{dM}}{\mathrm{dP}} \times \frac{\mathrm{P}}{\mathrm{M}}\right)\right) \dots\dots\dots (4).$$

أو $\frac{\mathrm{dB}}{\mathrm{dP}} = M(\frac{dx}{dp}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M}\right))$

وبما أن مدخل المروناتيفترض مبدئيا حالة توازن الميزان التجاري ، أي أن قيمة الصادرات تعادل قيمة الواردات

أي أن: $\mathrm{B}= X - MP = 0$ $(\mathrm{X}= MP)$

ومن ثم يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (4) كما يلي:

$$\frac{\mathrm{dB}}{\mathrm{dP}} = M(\frac{dx}{dP} \times \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M}\right) \dots\dots\dots (5)$$

وبتعويض(1) و(2) في المعادلة(5) مع مراعات امرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{\mathrm{dP}} = \mathbf{M}(e_x - (1 - e_m) = \mathbf{M}(e_x + e_m - 1) \dots\dots (6)$$

وتعني المعادلة رقم (6) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

وهو مايعرف بشرط مارشال –ليرنر ، والذي يقصي بأن تحسن الميزان التجاري لدولة ما يتحقق ذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد تماما: $e_x + e_m > 1$

أما إذا كان $e_x + e_m = 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

و بافتراض وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري في ظل تحقق شرط مارشال –ليرنر ، وتوافر الفروض التي يقوم عليها هذا المنهج ، فإن تغيير معدل الصرف)تخفيض قيمة العملة الوطنية(،سوف يؤدي إلى تغيير أسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات ، بحيث تصبح الصادرات أكثر رخصا من وجهة نظر المستورد الأجنبي ، و تعتبر الواردات أكثر تكلفة عن ذي قبل ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على

الصادرات و انخفاض الطلب المحلي على الواردات ، و بالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري.
هذا عندما يكون عجز في الميزان التجاري و يحدث العكس عندما يكون فائض فيه أي رفع قيمة العملة الوطنية و يؤدي إلى تلاشي الفائض[1].

3_الإنتقادات الموجهة لمنهج المرونات:

لكي يؤدي التغيير في سعر الصرف إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات كما ينص عليه شرط مارشال-ليرنر ، يجب أن لا يكونالاختلال في الميزان خطيرا، و إلا وجب أن يكون مجموع مرونات الطلب على الصادرات و الواردات أكبر بكثير من الواحد الصحيح أو أن يحدث تغيير ضخم في سعر الصرف.
إن الأبحاث و الدراسات الإحصائية حول دور مرونة الطلب في المساهمة في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات التي قامت بها "مسز روبنسون" ، أظهرت ضعف هذه المرونة و بالتالي دورها ، مما أدى إلى تشجيع الفكرة القائلة بأن تقلبات سعر الصرف لا تستطيع ، على الأقل في الفترة القصيرة ، أن تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات ، و منه فالعديد من الإنتقادات قد وجهت إلى فكرة المرونات سواء على المستوى الإحصائي أو المستوى النظري، و من بين هذه الانتقادات ما يلي:

-يعتبر التحليل أن مرونات العرض لا نهائية و من الصعب قبول هذا الافتراض ، إذ أن مرونات عرض المنتجات الزراعية و الغذائية، المواد الأولية بصفة عامة ، تكون ضعيفة . أما مرونات عرض المنتجات المصنعة ، و التي يمكن أن تكون قوية ، فإن قيمتها ، عمليا، منخفضة بسبب وجود الاحتكارات فالبائعين عند مواجهتهم لطلب قليل المرونة يميلون إلى رفع الأسعار بالعملة الوطنية كي يمكن لهم التكييف من الإنخفاض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية.

أن التحليل ينطبق فقط على الوضع الذي يكون فيه الميزان متوازنا ، و في حالة نادرة ، و الغالب – هو أن يكون هناك زيادة في الواردات عن الصادرات ، و كلما كانت هذه الزيادة كبيرة ، كلما ضعفت قيمة مجموع مرونات الطلب . غير أن هذا التحليل لم يأخذ بعين الإعتبار آثار التخفيض على الدخل القومي ، و كما نعرف فإن هذه الآثار قد تضعف أو تنشط من نتائج تخفيض قيمة العملة على الأسعار.[2]

– يفترض منهج المرونات عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف ،و هو ما يتنافى مع الواقع ، فمعظم الحروب التجارية لم تكن في البداية سوى إجراءات اتخذتها دول معينة لتحديد آثار قيام إحدى الدول الأخرى برفع معدل صرف عملتها. و من ثم لن تظل أسعار السلع المنافسة لها ثابتة..

---

[1] نشأت الوكيل **مرجع سبق ذكره** ص ص 13،14.

[2] محمود يونس محمد وأخرون **مرجع سبق ذكره**ص ص319،320.

يهمل منهج المروناتالآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف ،و ما تمارسه من – تأثير على طلب الأفراد للنقود و من ثم التأثير على الميزان التجاري..

(Partial economicequilibrium) و أخيرا يمثل منهج المرونات نموذج التوازن الإقتصادي الجزئي الذي يركز على مدى استجابة الصادرات و الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية تأثير كل من الدخل القومي وتدفقات رأس المال وسوق النقد.

ثانيا: منهج الإستيعاب

عن ميزان 1951عام « mead » يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الإستيعاب لكتابات ميد المدفوعات ، بينما ينسب فضل استخدام مصطلح الإستيعاب " absorption" لأول مرة إلى آلكسندر– سيدني « Alexander sidney » عام 1952[1]،وهو تحليل يأخذ بعين الإعتبار كل من أثار الأسعار والدخل عند دراسة مشكلات المدفوعات الخارجية ، و يعرف ميزان المدفوعات بأنه الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد بلد ما.

يبحث مدخل الاستيعاب اثر تغيرات الدخل التلقائية على عمليه تصحيح العجز ميزان المدفوعات التي تتم عن طريق انخفاض أو تخفيض قيمه العملة الوطنية لدولة العجز[2]، ويعتمد في تحليله الاقتصادي على الأفكارالكنزية، ويتشابه مع منهج المرونات بكونه يركز على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل كل من سوق النقود وتدفقات رأس المال.[3]

–افتراضات مدخل الإستيعاب:

يستند منهج الاستيعاب على جموعه من الفروض الاساسيه، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

– ينطبق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة ماليه.[4]

– افتراض سيادة حاله التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا

استبعاد كافه لعناصر ميزان رأس المال من التحليل والتركيز فقط على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات الصادرات تتم من الإنتاج الجاري.

_افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة.

---

[1] نشأت الوكيل **مرجع سبق ذكره** ص ص16،15.

[2] محمود يونس ، **إقتصاديات دولية**' الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1999،ص،301.

[3] محمود يونس مُحَمَّد وأخرون ، **مرجع سبق ذكره** ص .342

[4] سامي عفيفي حاتم،**دراسات في الإقتصاد الدولي** ، الدار المصرية ، اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،ص 146.

_فرض سريان قانون ثبات النفقةأو الغلة في العملية الإنتاجية.

_ فرض توافر قدر كافي لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

وفي إطار هذه الفروض بدأ آلكسندرAlexanderتحليله لمنهج الإستيعابيإستخدام مبادئ التحليل الكينزي.

2_الصياغةالرياضية لمنهج الاستيعاب:

ويبدأ مدخل الاستيعاب بالمتطابقةالتالية وهي معادله الدخل الوطني في النظريةالكنزيه:

الدخل (y)= الإستهلاك(c)+الإستثمار الصافي (I)+الإنفاق الحكومي(G)+رصيد الميزان التجاري+(الصادراتEX–الوارداتIM)

بمعنى أن: $$Y= + I + G +(EX–Em) \ldots\ldots C(1)$$

وبافتراض عدم وجود واردات(IM) نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا ، وهو ماتعبر عنه المعادلة:

$$Y= + I_d + G_d + E_x \ldots\ldots (C_d2)$$

وتشير d إلى المحليdomestic وتوضح المعادلة (2) أن الدخل القومي يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب (إستهلاك،إستثمارات + إنفاق حكومي) محليا$C_d+I_d+G_d$ مضافا إليها الصادرات(Ex) ويقصد بالإستيعاب المحلي(Ad) الإنفاق على السلع المنتجة المحلية، ةيعبر عن الإستيعاب المحلي بالمعادلة رقم(3).

$$C_dA_d= + I_d +G_d \ldots\ldots\ldots\ldots(3).$$

وبالتالي فإن:

$$Y_d=A_d+E_x$$

أماالإستيعاب الكلي(A) فهو يشتمل على الإستيعاب المحلي(Ad) مضاف إليه الواردات(IM) ويعبر عن الإستيعاب الكلي بالمعادلة رقم(4):

$$A=A_d+IM \ldots\ldots\ldots\ldots(4).$$

ومن ثم فإن:

$$A_d=A–IM \ldots\ldots\ldots(5).$$

ومن المعادلة (3) و(5) نصل إلى:

$$Y=A+A_x-IM \quad \ldots\ldots(6).$$

ومن ثم الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الإستيعاب:

$$Y-A=E_x-IM \quad \ldots\ldots\ldots(7).$$

وتعكس المعادلة رقم (7) حقائق أساسية في منهج الإستيعاب فإذا كان (A) أكبر من Y بمقدار معين فإن IM يجب أن تفوق E_x بنفس المقدار والعكس ، إذا كانت Y أكبر من (A) فإن E_x (يجب أن يفوق IM بنفس المقدار

ويمكن تعريف رصيد الميزان التجاري (B) من المعادلة (7) بأنه الفرق بين الدخل القومي ولإستيعاب الكلي:

$$B=(Y-A) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8).$$

ومن ثم نصل إلى أن دالة في الفرق بين "A و Y":

$$B=f(Y-A) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9).$$

وتعكس المعادلة رقم (8) حالات ثلاثة هي:

الأولى: إذا كان الدخل القومي أكبر من الإستيعاب الكلي ($Y>A$) فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون موجبا ($B>0$) بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.

الثانية: إذا كان الدخل القومي أقل من الإستيعاب الكلي ($Y<A$) فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكونسالبا($B<0$) بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.

الثالثة: إذا كان الدخل يساوي الإستيعاب الكلي ($Y=A$) ، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يساوي صقر ($B=0$)، بمعنى أن الميزان التجاري يشد حالة توازن.[1]

[1] نشأت لوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :16،19.

وكما يظهر مما سبق فان الاختلاف في ميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي، وعليه فان تصحيح هذا الاختلال يتطلب إعادة المساواة بين الدخل الوطني والاستيعاب، ويتم ذلك من خلال العمل على تكييف مستويات الإنفاق الكلي، أمابزيادةالإنفاق في حاله وجود القابض، وتخفيضه في حاله وجود العجز[1]لإحداث التغيرات المطلوبةفي مستويات الطلب الكلي الفاعل، ومن ثم إحداث التغيرات المطلوبة على الميزان التجاري، لهذا يعتبر منهج الاستيعاب احدث أركان مجموعه سياسات تغيير الإنفاق Expenditeurchangingpolicies

3-الانتقادات الموجهة لمدخل الاستيعاب :

وجهت عده انتقادات لمدخل الاستيعاب انصبت معظمها على الفروض التي يقوم عليها :

عدم وضوحأثر رفع معدل الصرف على الدخل، حيث يرتبط هذا الأثر بماذا تحقق شرط "مارشال ليرنر" من عدمه، وإذا ما تحقق هذا الشرط فان الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلى تخفيض الدخل وبفرض زيادة الدخل وبفرض زيادة الدخل جدلا فإن تأثيره على الميزان التجاري يتسم بعدم الوضوح نظرا لإعتماده على الميل للاستيعاب، ويحتمل أن يكون هذا الأخير اكبر من الوحدة في الأجل القصير، وبالتالي لا يمكن التعرف على ما إذا كانت زيادة الدخل سوف تؤدي إلى تحسن أو تدهور الميزان التجاري .

_عدم وضوح اثر رفع معدل الصرف على الاستيعاب، فإذا كان اثر الأرصدةالنقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب فان اثرأخرى من شانها تقليل أوزيادة الاستيعاب وتزداد الأمور تعقيدا إذاأخذنا في الاعتبار حدوث هذه الآثار المختلفة في الأوقات المختلفة ناهيك من تفاوت أهميه هذه الآثار بين الإقتصاديات المختلفة.

وخلاصه القول انه يصعب تحديد اثر رفع (خفض) معدل الصرف على الدخل أو الاستيعاب وبالتالي على الميزان التجاري[2].

[1] سامي عفيفي حاتم ،**مرجع سبق ذكره**، ص147.

[2] نشأت لوكيل ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

ثالثا : المنهج النقدي لميزان المدفوعات

ترجع الأصول النظرية للمنهج النقدي إلى أفكار Davide Humeعام 1752 عن ألية تدفق السعر العيني أو مايعرف بألية تدفق الذهب[1] ،ففي عام 1970 ألقي price-specée-flow mechanism هذا الأسلوبالأضواء على دور النقود في تعديل ميزان المدفوعات ،و قد جاء هذا الأسلوب بوصفه بديلا للنظريات و الأساليب التقليدية ، و لقد طور جزئيا على هده مبادئ المدرسة النقودية المحلية (الأمريكية) مما جعل تنبؤات هذا الأسلوب و مضامينه للسياسة الإقتصادية Domestiemonetarism مختلفة عن تلك الخاصة بالأساليب الأخرى.[2]

و يبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف لميدان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية ، فهو ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية (صافي الأصول الأجنبية)و هذا الأخير يعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية ، مضافا إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

حيث أنه يعرف الاختلالفي ميزان المدفوعات على أنه نوع من الإضطرابات التي جمعت عن الاختلالفي العرض أو الطلب النقدي ، و منه فعلاجه يكون بالتحكم الجيد في تغيير حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق.[3]

3-إفتراضات المدخل النقدي:

يقوم هذا المنهج على عدة افتراضات أساسية هي:

-يفترض المنهج النقدي أن ميزان المدفوعات أساسا ظاهرة نقدية و يشير مصطلح ميزان المدفوعات طبقا لهذا الفرض إلى ميزان التسويات الرسمية(*) والذي بدوره ماهو إلا "حساب النقود".

يفترض المنهج النقدي وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الإقتصاد القومي مثل: الدخل و الإستثمار و - الإستهالك على معدل الصرف هذه المتغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب و العرض النقدي و بالتالي تؤثر

[1] نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص21.

[2] مُحَمَّد صالح القريشي ، **المالية الدولية** ، الوراقللنشر والتوزيع، ط1،2008،ص99.

[3] سامي عفيفي حاتم ، مرجع سبق ذكره،ص146.

(*) فيكون ميزان التسويات الرسمية في حالة فائض(عجز)عندما تقوم السلطات النقدية لدولة ما بشراء(بيع) أصولها أو ما لديها من الصرف الأجنبي لكي تمنع قيمة نقودها من الإرتفاع(التدهور) بالنسبة للنقود الأخرى.

في معدل الصرف، فان نمو الدخل مثلا يؤدي إلى زياده طلب النقود على عرضها، مما يؤثر ايجابا على وضع ميزان المدفوعات ومنه على معدل الصرف [1] .

– سيادة نظام الصرف الثابت لاستبعاد اثر تغيرات الصرف على تسويه ميزان المدفوعات .

– يفترض كفاءةالأسواق الدولية للسع والخدمات والأصول المالية، وان الأجل الطويل هو الذي يحكم علاقة المتغيرات النقدية بمعدل الصرف، أيأن الأجل الطويل كفيل بإلغاء الإختلافات بين أسعار السلع والخدمات وكذلك تساوي أسعار الفائدةفي أسواق رأس المال الدولية وهو ما يعرف بقانون السعر الواحد بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبيةوأسعارالفائدةإنما يظهر فقط في الأجل القصير [2] .

– يفترض المنهج النقدي أن معدل الفائدة يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على الارصده النقدية ويعكس ذلك اقتراح حاله عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدةأو تخصيص الائتمان المحلي حيث بافتراض زيادة المعروضالنقدي فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة بما يؤدي إلزيادة الطلب على النقود ومنه يتحقق فائض خارجي وهو ما يؤدي إلى تأثر معدل الصرف .

– يفترض أن السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول الماليةالأجنبية والعكس صحيح .

– الطلب على النقود هو طلب على الأرصدة النقدية stockوليس طلب على التيار flow.

– يفترضأن المحددات الأساسية لميزان المدفوعات أو معدل الصرف تتبع في الأصل من سوق النقد، ومنه فان وضع العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها يحدد حالة معدل الصرف .

– يفترض المنهج النقدي المرونات الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال، ويعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، ومنه ففي سوق الصرف يقارن المتعاملون المحليون والأجانب بين معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية أخذا في الإعتبار مدى ثبات معدلات الصرف من عدمه [3].

2– الصياغة الرياضية للمنهج النقدي:

يتكون النموذج النموذج النقدي من عدة معادلات هي:

–**دالة الطلب النقدي**:إذا عدنا إلى معادلة التبادل والتي هي :$PO= MY$وإعادة ترتيب حدودها نحصل على معادل جديدة $\boldsymbol{M = 1/V}$ (po) ، $\boldsymbol{k = 1/V}$وإحلالY**بدلا من** o فنحصل على معادلة [4] تعبر عن الطلب على النقود :**Md= KPY.....(1)**

[1] نشأت الوكيل، **مرجع سبق ذكره**،ص ص34،35.

[2] **مُحَمَّد** سيد عابد، **مرجع سبق ذكره**، 348.

[3] الوكيل ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص، 35،37.نشأت

[4] مجمد صالح القريشي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 100.

حيث:**Md**: الطلب على الأرصدة النقدية المحلية ،**K** :نسبة التفضيل النقدي.

P: المستوى العام للأسعار المحلية، **Y:**الدخل النقدي.

ولذا فإن الطلب على النقود الاسمية هو دالة موجبة مستقرة لمستوى الأسعار والدخل الحقيقي.

-**دالة المعروض النقدي**:إن عرض النقود(MO) الذي يرتبط مع الطلب بعلاقة مستقرة هو ثابت (m) يكون لتلك القاعدة مكونين رئيسيين هما:

1- الرصيد المحلي (D) الذي تم خلقه بواسطة السلطات النقدية.

2- المكون الدولي(R) الذي يمكن لهذا المكون الأخير أو ينقص إذا ما تدفقت النقود من وإلى البلاد الأخيرة غلى التوالي، عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض أو عجز على التوالي ، ويمكن صياغة ذلك في المعادلة التالية:$M^s = m(D + R) \dots \dots \dots (2)$

حيث:

M^s :عرض النقود الكلي .

D:المكون المحلي للأرصدة النقدية .

R:هو المكون الدولي

M:مضاعف النقود، والذي افترض انه ثابت في هذه الحالة.

وتشكل المعادلتين (1) و(2) العمود الفقري للمدخل النقدي .

ومنه يمكن تلبيه الطلب على النقود إما من المصادر المحليةأو من المصادر الدولية، ولذا فإذا ما ارتفع الطلب على النقود في حين أن عرض النقود ثابت، فإن هذه الزيادة في الطلب يمكن مواجهتها بالزيادة في المكون الدولي. ويتم ذلك من خلال جذب الأرصدةإلى داخل الدولة، والعكس صحيح، فإن زيادة العرض المحلي للنقود(D)مع عدم تغيير الطلب على النقود (M^d) يمكن أن يؤدي إلى عجز.

ويمكن القول أن أي تغير في المكون المحلي لعرض النقود، يمكن معادلته بتغير مساو في المقدار ومضاد في الاتجاه في مكون الاحتياطي الأجنبي من خلال ميزان المدفوعات.

– ونستخدم هذهالأفكار لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

•**الفائض الخارجي:** يعكس الفائض والعجز الخارجيان لميزان المدفوعات الرصيد التوازني بين الطلب وعرض النقود، ويحدث الفائض على تعاملات الاحتياطي الرسمي عندما يفوق الطلب على الأرصدة النقدية الرصيد من النقود، وإذا لم يتم مواجهة الزيادة في الطلب على النقود من المصادر المحلية كزيادة عرض النقود فانه سوف يتم جذب التمويل من الخارج لتلبيته (مثل: جذب استثمارات محفظةالأوراق المالية طويلة وقصيرةالأجل أو من خلال حساب السلع والخدمات أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وغير أن هذه الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلىفائض في ميزان المدفوعات، لكن مع افتراض عدم التدخل من قبل السلطات النقدية لتعظيم تلك التدفقات النقدية، فان مثل هذا الفائض يكون بالضرورة مؤقتا. وسوف يستمر فقط إلىأن يزيد الرصيد النقدي إلى المستوى اللازم لمواجهه الأرصدةالنقدية، أي إلى الحد الذي يتم إزالةالزيادة في الطلب على النقود.

•**العجز الخارجي:** إن العجز في ميزان المدفوعات يعكس زيادةفي عرض النقود. فعندما يفوق رصيد النقود الطلب عن الأرصدة النقدية، فإن الأفراد يحاولون التخلص من تلك الزيادة وذلك بزيادتهم مشترياتهم من السلع والخدمات الأجنبيةأوبالإستثمار في الخارج، أو امتلاك أصول مالية بالخارج، كذا فإن العجز في إحتياط التعاملات الدولية، يمكن النظر إليهكأنهأحد أعراض الزيادة في عرض النقود .

ويكون العجز مؤقتا وذاتي التصحيحSelf_correctionلو إفترضنا أن السلطات النقدية لا تقوم بإحلال التدفقات النقدية الخارجية تخلق ديون محلية جديدة، فإن العجز يستمر إلىان يتم تحويل الزيادة في العرض إلى الخارج، ويتوقف عندما يتحقق التوازن في الأرصدةالنقدية في سوق النقد[1] .

3–الانتقادات الموجهة للمدخل النقدي :

لقد واجه المدخل النقدي لميزان المدفوعات عدة انتقادات، وذلك لتركيزه على منهجية تحليل ظاهرة مشاكل حلول ميزان المدفوعات عن طريق استخدام أدوات النظرية النقدية، وبالتالي فان هذه المنهجية قد يعيبها بعض القصور في التركيز بدرجةكبيرة على هذا النوع من التحليل[2]، فقد ذهبت بعيدا في التأكيد على المتغيرات النقدية والى أي حد استبعاد تام لأي شيء أخر عدا النقود وفي عرضهم بأسلوبهم بوصفه بديلا كاملا للأساليب التقليدية.[3]

وهناك العديد من الاختبارات التيأجريت حتى الآن على هذا المدخل، ولكنها فشلت في التحقق من صحته. وهناك سببان يمكن أن يكونا وراء تلك النتائج السلبية:

[1] مورد خاي كريانين ، ترجمة : محمود إبراهيم منصور ،علي مسعود عطية،**الاقتصاد الدولي**، دار المريخ للنشر، ص ص 364،367.

[2] عمروش الشريف ، **السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعا ت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية ونقود وبنوك،2005،ص34.

[3] محمد صالح القريشي، مرجع سابق،ص104.

_فعلى المستوى المفاهمي: فإن المدخل يتعامل مع سعر الصرف االإسمي خلال الأجل الطويل، ويكون الموقف متعلقا باضطرابات نقدية، ولكن خلال الفترة التي تم اختباره شهدالإقتصاد العالمي العديد من الصدمات الحقيقية، وكذلك صعوبة تحرك الأسعار التي يتم دمجها في النموذج.

–و على المستوى الفني: فإن استناده على فرضية القوة الشرائية المكافئة في الفترة الملائمة ، و لذلك فإن تغيرات أسعار الصرف تتحدد بفروق التضخم ، و انطباق مفهوم تساوي أسعار الفائدة و بالتحديد فإن العوائد المتوقعة من الأوراق المالية المقومة بعاملات مختلفة تكون متساوية[1].

[1] مورد خاي كريانين ، مرجع سابق،ص ص374،375.

خلاصة الفصل:

ميزان المدفوعات هو المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على إمتداد العام بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين في الداخل، وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي فهو يوفر أداةإقتصادية تحليلية شاملة للإقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي والتصديري والعوامل المؤثرة فيهما. أي أن ميزان المدفوعات عبارة عن تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الإقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.

يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسما إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي : الحساب الجاري ، حساب رأس المال، صافي الإحتياطات الدولية من الذهب و الأصول السائلة، ويضاف حساب رابع يسمى بحساب السهو والخطأ، وذلك لغرض التسوية المحاسبية، أو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات،الذي يستوجب تعادل كل بنود الميزان سواء حسن مركز الدولة الإقتصادي أو ساء، وسواء تلاءمت أوضاعها الإقتصادية الداخلية مع مقتضيات مركزها الإقتصادي العالمي أو تناقضت.فنجدأن ميزان يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر وإستعمالات الصرف الأجنبي لكونه يلخص المعاملات الإقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

يعرف توازن ميزان المدفوعات على انه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية وهناك نوعان من التوازن الأول محاسبي أن كافة البنود الدائنة تساويالبنودالمدينة،والثانياقتصادي يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والتحويلات.أما غير ذلك فهو خلل إقتصادي يعني حالة عجز الفائض، ولا بد من إصلاحه.

ولمعالجة الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات هناك طريقتين : الأولى التعديل التقائي لميزان المدفوعات والثانية التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية العامة.

الفصل الثالث : السياسة النقدية وآثارها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من2002 إلى 2022.

تمهيد:

في هذا الفصل سوف ندرس بالتحليل كيف تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على ميزان المدفوعات، فبعد المشاكل الإقتصاديةالتي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الإستقرارالإقتصادي،حاولت الدولة الجزائرية سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت السياسة النقدية بإعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الإستقرارالإقتصادي و الإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزماتإقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات النقدية وهي أحد الركائز الأساسية للسياسة الإقتصادية التي تمكنها من مراقبة تضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الإستقرار النقدي

من خلال ما تقدم، تناولنا هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 1990_2022.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 1990_2022.

المبحث الثالث: آثار السياسة النقدية على التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990_2022.

أدى ظهور قانون النقد والقرض إلى إحداث تغيرات عميقة في النشاط البنكي فأدى إلى إعطاء حرية الإدارة للبنوك حسب سياستها في توجيه نشاطها، وهكذا كان هذا القانون نقطة التحول نحو الإبتكار المالي ، فقدك تغيرت العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة والخزينة وتم وضع إطار قانوني للسياسة النقدية وأهداف محددة على رأسها محاربة التضخم، وإدخال أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية على ضوء قانون النقد والقرض10/90.

على الرغم من سلسة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته، كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي،ورغبة السلطات في تفادي سلبيات وتجاوز قصور الإصلاحات السابقة إلى جانب الدوافع النقديةوالاقتصادية والتقنية حيث قامت بإصدار القانون رقم90_10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي صدوره يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل قناة صلاحيتها التقليدية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وبهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على مايلي:

_ منح إستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر وإعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطة للمالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته .

_ تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ودخول أسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة إنفتاح السوق المصرفة على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي .

أولا:أهدافومبادئ قانون النقد والقرض 10/90.

جاء بأفكار جديدة تصب معصمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد ووضع الأسس التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من كل القوانين التي وضعت من قبل

1/ أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف قانون النقد والقرض 90_10 إلى تحقيق ما يلي[1] :

_ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.

_ رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.

_ تشجيع لإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية

_ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

2/مبادىء قانون النقد والقرض:

سمح قانون 90_10 بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر،يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض و النقد، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1989 ،ولقد نص قانون النقد والقرض 90_10 على تطبيق المبادئ التالية:

[1] اكن لونيس ،**السياسةالنقدية ودورها في ظبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصادجامعةالجزائر،كلية العلوم الإقتصاية وعلوم التسيير،2010_2011،ص152.

*** الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**

وكانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة،بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

***الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض،كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز ،هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية،وخلق تدخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة،وجاء هذا القانون ليفصل بين دائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

_ إستقلالالبنك المركزي عن الدور المتعاظم للحزينة .

_تقليص ديون الخزينة باتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

_ الحد من الأثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية .

_ تراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

***الفصل بين الدائرة الميزانية ودائرة الإئتمان:**

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ،حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى دائرة المؤسسات ،فجاء القانون ليضع حدا لذلك فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية

المخططة من طرف الدولة ،ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية ،وإنما يرتكز أساسا غلى مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع[1].

المطلب الثاني: السياسة النقدية من (1990_2000)

الفرعالأول:تطورات السياسة النقدية:

1 –السياسة النقدية خلال الفترة 1990–1993 :إرتبطت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني ،مع صندوق النقد الدولي وما يتطلبه من شروط ،إضافة لانعكاسات

التحولات السياسية والأمنية كما تميزت هذه المرحلة بأزمة مالية و إقتصادية ،نتيجة تراجع مداخيل الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات وترتكز السياسة النقدية (خاصة)على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة (أي تكاليف النقود ،وأسعار الصرف ،وتنظيم القطاع المصرفي والمالي وتعديل ميزان المدفوعات .

ودخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولي لتمويل الإصلاحات الاقتصادية ،بالحصول على القروض والمساعدات ضمن شروط ، وذلك باقتراح مخطط مالي ونقدي صارم ، مقابل الموارد المحصلة ،ويتجلى ذلك فيما يلي :[2]

- تحريرالأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة .
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار فضلا عن تحرير التجارة والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

ويمكن تقسيم أهداف اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال 1989 – 1993 ، من جهة السياسة النقدية إلى ثلاث محاور هي :

-تحقيق معدل الفائدة حقيقي موجب نهاية 1991.

[1] دخنياترانيا،**دور السياسة النقدية في علاج إختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية،ماليةوإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر،بسكرة 2013 _2014 ص61

[2] حميدية بلال .ضيف عبد الرزاق ،**آليات السياسة النقدية في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات** ، دراسة حالة الجزائر ،خلال الفترة 2000_ 2015 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة يحي فارس بالمدية ،2016_2017 ،ص 79_81.

-التحكم في نمو الكتلة النقدية ،بعدما تجاوزت 5% بالمئة سنة 1991.

- تخفيض تدفقات القروض المقدمة للإقتصاد إلى 28.5 مليار دج .وهنا لابد من الإشارة أنها تجاوزت عمليا (نهاية أول سداسي لسنة 1991) مبلغ 33.2 مليار دح.

2- السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998):تمتطبيق سياسة نقديةصارمة ، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية و الأمنية و السياسية ، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم ، والوصول إلى مستوى معقول لمعدل هذا الأخير ،حيث كانت الجزائر مرغمة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي ،والذي يمتد على مرحلتين : برنامج التثبيت من أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995 ، وبرنامج تسهيل التمويل الموسع والذي يمتد من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998 وبهذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة ، وإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن .

2ب-1-**السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت (1994-1995)**:لقد حددت أهداف السياسة النقدية والاقتصادية من خلال برنامج التثبيت (1994-1995) كما يلي :[1]

-إعادة التوازن في عملية تحرير الاقتصاد .

-تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% بين (1994-1995) .

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها .

- تخفيض معدل التوسع النقدي M2 من 21 %(1993) إلى 14 بالمئة في فترة البرنامج .

ومن الوسائل المستخدمة لدعم وتحقيق هذه الأهداف نجد :

-رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 %

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20 %.

[1] 69_81حميد بلال ، ضيف عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص

- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24 %.

- التخلي عن استعمال وسائل الرقابة المباشرة لقروض الاقتصاد في سنة 1994 تحضيرا لاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة الغير مباشرة مثل الاحتياطي القانوني ، عمليات السوق المفتوحة ....إلخ .

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه إتخذت مجموعة من المعايير وهي:

_ تعديل معجل الصرف ليصح 36دج للدولار الواحد،أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري ب 40،17%.

_ تخفيض عجز الميزانية إلى 3،3% من الناتج الداخلي الإجمالي .

_ تحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الإدخار.

وتتمثل أهم نتائج برنامج التثبيت من جانبه النقدي ما يلي:[1]

_ إرتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشرات أسعار المستهلك.

_نمو الناتج المحلي الإجمالي ب0.4 سنة1994 مقارني بالمعدل المقدر ب 3% في البرنامج

_إنخفاض العجز الكلي في الميزانية إلى 4،4 بالنيابة إلى الناتج الداخلي الإجمالي .

_ خفض الحكومة مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي إلى 22 مليار دح .

إرتفاعالإئتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994، وألغية السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 2،5%

كمعدل إحتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية وتم الإعلان عن إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

_تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الإحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.46 مليار دولار في 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.

3_ السياسة النقدية في إطار برنامج تسهيل التمويل الموسع (1995 _1998):

[1] حميد بلال .عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 69_81.

ويعد البرنامج الأوسع والأشمل ويعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق ،ويمكن أن نوضح الجانب النقدي لأهم ما جاء به في مايلي :

الجدول رقم (3–1): التدابير المعتمدة في إصلاح القطاع المالي والسياسة النقدية ضمن برنامج التسهيل الموسع في

المعتمدة	**تواريخ التنفيذ**
أ_ نظام الصرف . التدابير	
1_إقامة سوق صرف مابين البنوك مع اعتبار البنوك أعوان معتمدة .	نهاية 1995
2_ توسيع سوق مابين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية .	1996
3_بالموازنة مع إقامة سوق صرف مابينالبنوك ،يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية من 1996	1996
4_إقرار نظام المادة الثامنة ،بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية	1997
5_التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي .	1995
6_متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسة مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية .	98/95
ب_السياسة النقدية وإصلاح النظام المالي والمصرفي :	
1_ اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة (من غير المعدل المرتبط بالسكن)مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.	نهاية 1995
2_إعتماد هيكلة المعدلات الموجهة ،خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض.	1995
3_إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة .	1995
4_تطور السوق النقدية : • مابين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين). • المزايدة على أذونات الخزينة . • المزايدة على القروض . • إدخال عمليات السوق المفتوحة.	 1995 1995 1995 منتصف 1996
5_إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت منتصف 1996.	1996
6_انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس الأموال .	1996
7_تطبيق نسبة كفاية رأس مال المصارف بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغة 8% في عام 1999.	1995
8_ إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي ووضع لتأمين الودائع .	نهاية1996

الجزائر

المصدر :حسين حميد ،**فعاليات السياسة النقدية في ظل حركة رؤوس الأموال الدولية** ،بالإشارة إلى حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية ،2012 ، ص148.

الفرعالثاني:تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990_1999).

تعرف الكتلة النقدية على أنها:عي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،يقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، التي تختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي و الإجتماعي،وتطور العادات المصرفية في المجتمع.[1]

الجدول رقم(3-2):تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكتلة النقدية	343.1	415.27	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.35

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر 1990_1999، الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ التحميل: 2023/04/25.

من خلال الجدول رقم 02 نرى التطور الملحوظ في الكتلة النقدية من سنة لأخرى بعد التوسع في نمو الكتلة النقدية من 343 مليار دينار جزائري في سنة 1990 وصل إلى 627.42 سنة 1993 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، ليبدأ هذا التوسع في الارتفاع في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وخاصة سنوات 1994 1995 1996،بسبب إعتماد سياسة نقدية توسعية،لكنإرتفاعها في ودائع الأعوان الإقتصاديين في البنوك،وإرتفاعها إلى 1592.46 سنة 1998 وقد بلغت الكتلة النقدية 1789.35 مليار دينار جزائري سنة 1999.

[1] مشهور هذلول ،**العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر العملات الاجنبية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلوم المالية ، تخصص مصارف ، غير منشورة ،الاردن ، 2004 ،ص981

المطلب الثالث : السياسة النقدية خلال الفترة (2000_2022):

الفرعالأول:تطورات السياسة النقدية:

عرفت السياسة النقدية في الجزائر سن مجموعة من القواعد والأوامر والنصوص المختلفة بهدف مواجهة كل التغيرات والعراقيل في الفترة الممتدة من (2000_2022) وهذا ما سوف نتطرق إليه.

⁂_ السياسة النقدية من 2000 إلى غاية 2008:

شهدت الجزائر تطورا كبيرا في تطبيق السياسة النقدية وتطورها عبر الزمن نظرا للتغيرات والتطورات التكنولوجية في الجزائر.

أ_ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2004.

في سنة 2000 تم تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية ، حيث تضمنت الإصلاحات تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية وتم إتخاذ إجراءات تساعد في تطوير عملية الوساطة المصرفية من خلال تطهير و إعادة هيكلة البنوك العمومية ذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رسملة هذه البنوك [1].

في إطار الإنتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق صدر قانون النقد والقرض في 1990 وهذا لإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، ومن أهم المبادئ التي نص عليها قانون النقد والقرض:[2]

_ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة .

_الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة .

_ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

_ إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط إقتصاد تحت إشراف الجزائر.

[1] عايشي،كمال،**أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**،مجلة العلوم الإنسانية العدد 10،جامعة بسكرة، 2006، ص195.

[2] لطرش طاهر،**تقنيات البنوك** ،دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى تجربة الجزائر،ط7،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص196_199.

ومن أهم الأوامر الرئاسية والإصلاحات المصرفية الصادرة في هذه الفترة مايلي :

1_ الأمر 01/01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90_10 الصادر في 2001/02/27:

بالرغم من إعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي وفي دعم السوق النقدية إلا أنه على المدى القصير بدا من الضروري التشجيع على توحيد سيادة الدولة ودعم الإنضمام في السعي المؤسساتي،كذلك ضرورة تعزيز إستقلالية السلطة النقدية ، لذا تم سن الأمر الذي يمكن الهدف الوحيد منه بخص الجانب التنظيمي وذلك لبلوغ هدفين:

- التمكن من خلق الإنسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد إرسال الإستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الأمثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي .

2_ الأمر رقم 02_03 المؤرخ في 2002/10/28:

هذا الأمر متعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادر عن مجلس القرض والنقد،يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها خصوصا تحليل المخاطر وأنظمة مراقبتها وذلك من خلال مواده :

- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات .
- نظام قياس مخاطر الصرف، نظام قياس مخاطر أسعار الفائدةوكذا نظام المراقبة ونظام مراقبة المعلومات والوثائق.[1]

3_ الأمر تعديل قانون النقد والقرض 11/2003:

جاء هذا الأمر لإضافة بعض التعديلات على قانون النقد والقرض ومن أهم هذه التعديلات :

[1] بطاهر،علي،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**،أطروحة في الغلومالإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، الجزائر،2006،ص31.

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.
- التخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي.
- توسيع عضوية مجلس النقد والقرض من 7 أعضاء إلى 10 أعظاء.
- تعيين مراقبان بمرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يجري المراقبان عمليات التحقق والمراقبة التي يعتبراها ملائمة ويقدمان تقريرا حول حسابات السنة المالية، وتسلم نسخة من تقرير للمحتفظ.
- تقوية إستقلالية اللجنة المصرفية بإضافة أمانة عامة يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياتها وكيفيات تنظيمها وعملها بناء على إقتراح من اللجنة المالية المصرفية.[1]

ومن أهم الأهداف التي جاء بها الأمر 11/03 لتحقيقها هي :

أ_ السماح للبنك الجزائري باستخدام أفضل لصلاحياته.

ب_ تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية من خلال إثراء محتوى وشروط المناقضات للعلاقات الإقتصادية والمالية .

ت_ السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص توضيفالإدخار.

4_ الأمر رقم 02_04 الصادر في 2004/03/04:

الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى، كذلك فيما يخص ودائع المودعين في البنك في حالة عدم تمكنهم من الحصول على ودائعهم يتم وضع ضمان يسمى ضمان الودائغ البنكية.[2]

[1] **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 2003.**

[2] قالي روفيا،**دور الساسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000_2019**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص39.

ب_ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008.

حظيت السياسة النقدية في الجزائر في هذه الفترة بتطور إصلاحاتها وأوامرها بهدف مواكبة كل التغيرات في البنوك والمؤسسات المالية،ومن أهم هذه الأوامر والقوانين ما يلي:

1_قانون رقم06_05 الصادر في 2006/04/20:

ويتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية حيث يتحول إلى سندات قابلة للتفاوض وإلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية

2_ القانون الصادر في 2007:

إعادة بعث الثقة من جديد في المنظومة المصرفية الجزائرية وجعلها منظومة المستأمن الرابح في جميع الحالات، هذه الثقة التي هي زعزعة عظيمة بسبب الفضائح البنكية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري.

3_ قانون رقم 08_01 الصادر في 2008/01/20:

يتعلق بالترتيبات الوقائية من إصدار الشيكات دون رصيد ومكافحاتها ، وقد تم في هذه السنة أيضا من خلال المقرر 08_04 الصادر في 12 نوفمبر 2008، رصد 19 مؤسة بنكية و6 مؤسسات مالية معتمدة، بحيث كان قد تم فيها إعتماد بنك مصرف السلام ،وكذلك سحب الإعتماد الممنوح للشركة الجزائرية للإعتماد الإيجاري المنقول منذ (28يونيو1997)[1]

⁂_ السياسة النقدية في الجزائر من 2009إلى غاية2014:

تميزت السياسة النقدية في الفترة الممتدة من 2009_2014 بوضع مالي متين للإقتصادالجزائري وذلك بفضل وجود فترة مالية جيدة ومربحة بفعل إرتفاع أسعار النقط في الأسواق العالمية،وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالإقتصاد الوطني، وهي جاءت كغيرها من القوانين معدلة لقانون النقد والقرض.

[1] قالي روفيا،مرجع سبق ذكره،ص،40

أ _السياسة النقدية من 2009_2011:

صدرت في هذه المرحلة مجموعة من الأوامر والقوانين والإصلاحات وهي:

***-القانون 03/09 الصادر في 2009/05/26:**

يتعين على هذا الأخير الحصول على إذن من بنك الجزائر مفاده عرض منتوج خاص،جديد في السوق لضمان الإنسجام في الأدوات،إذ يمكن للمؤسسات المالية والبنوك بكل حرية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة منها على العمليات المصرفية،كذلك تم تدعيم من خلاله ملائمة المنظومة المصرفية والمالية بإقرار تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسره وكذا الشروط المالية.[1]

***-الأمر 10_04 المعدل والتمم للأمر 03_11 الصادر في 2010/08/26:**

المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي ويتضمن هذا الأمر مايلي:[2]

- تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعالياتها وسلامتها .
- تمثل مهمة بنك لجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها،لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي

***- القانون 03/11 الصادر في 2011/10/02:**

هذا القانون جاء بهدف مراقبة مخاطر ما بين البنوك، والنظام رقم 04/11 الصادر في 2011/01/02الذي يهدف بتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، أما في خصوص التسيير المحاسبي البنكي جاء النظام رقم 05/11 الصادر في أكتوبر 2011 ليحدد المعالجة المحاسبية للفوائد غير المحصلة[3]

[1] قالي روفيا ،مرجع سبق ذكره،ص41.

[2] موقاري حورية ،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند اولحاج،البويرة.

[3] قالي روفيا، مرجع سبق ذكره،ص 41.

ب_ السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 _2014:

من بين أهم الأوامر والأنظمة والإصلاحات في هذه الفترة مايلي:

***– النظام رقم 01/12 الصادر في 13 /يونيو/2012.**

تم تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات وعملها.

***–قانون 01/13 الصادر في 2/يونيو/2013:**

فهو نظام معدل للنظام رقم 03/09 الصادر في 13 سبتمبر 2009، حيث أن هذا الأمر يوضح متابعة بنك الجزائر المتوالية لعصرنة منظومة المصرفية وبصفة دورية.

*خلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي لفترت (2010_2014)الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي،في إطار إستكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية،إرتفاع معدلات النمو،إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات إنخفاض معدل التضخم وحدوث إستقرار نقدي.[1]

⁂_ السياسة النقدية في الجزائر من 2015 إلى 2019 :

ويمكن دراسة السياسة النقدية على النحو الأتي :

***السياسة النقدية في الجزائر من 2015 إلى 2017 :**

عرفت الفترة من 2015 إلى 2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية ،كانت تمكن إدارة السياسة النقدية ،كانت تمكن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع ،ثم اتجهت نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي .[2]

---

[1] صالحي نجية ،مخناشفتيحة،**آثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخامس على النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**،المؤتمرالدولي،جامعة سطيف01

[2] بنك الجزائر ، **التطورات الاقتصادية والنقدية** ،التقرسر السنوي ، 2017 ص 129.

***السياسة النقدية في الجزائر من 2017 إلغاية 2019 :**

عرفت هذه الفترة ركودا اقتصادي كبير ،وعرقلت النشاط بسبب الأوضاع التي واجهتها الجزائر ،مما أثر سلبا على بنك الجزائر ، الذي نتج عنه قلة السيولة بسبب عدم استمرار بنك الجزائر في نشاطه مقارنة بالفترات السابقة .لذلك يجب على إدارة البنك باتخاذ مختلف التدابير الرئيسية لتجنب الخسائر وإعادة وضع السياسة النقدية بما يتناسب مع وضع البلاد .[1]

⁂_السياسة النقدية في الجزائر من 2019 إلى 2022:

واصل بنك الجزائر الإجراءات التي إتخذها 2019 في تعزيز صمود القطاع البنكي ودعم الإنتعاشالإقتصادي

وبالتالي تم وضع برنامج خاص لإعادة التمويل لفائدة البنوك إبتداء من جويلية 2021،بهدف ضمان سيولة إضافية للبنوك من جهة أخرى تم تمديد التدابير الرامية إلى تخفيف القواعد الإحترازية وسقف إعادة التمويل .

إستمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الإقتصادي طوال سنة 2021، على الرغم من أن هذا الأخير شهد تحسنا نسبيا عقب إزالة تدابير الحجر الصحي، وقد تطلبت هذه الوضعية إستجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية إذ ركز توجه السياسات النقدية على المستوى العالمي على إنقاذ الإقتصاديات من خلال التأثير على العرض،والذي تسببت الأزمة الصحية في إضطرابه بشدة أكثر من تركيزها على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية .وهكذا ضلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تسير بهدف تحفيز الإنتعاشالإقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد الحقيقي.[2]

[1] قالي روفيا ،مرجع سبق ذكره،ص 43.

[2] التقرير السنوي 2021 ، التطور اللإقتصادي والنقدي للجزائر،**بنكالجزائر**،جوان 2022.

الفرعالثاني:تطور الكتلة النقديةمن2000_2022.

سنتكلم في هذا الجانب عن تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2021) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): تطورات الكتلة النقدية لاقتصاد الجزائر للفترة (2000-2021)

الوحدة : مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية	2022.53	2473.51	2901.53	3354.42	3738.03	4070.70	4827.60	5994.6
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية	6955.9	7178.7	8162.8	9929.2	11015.1	11941.51	13673.2	13704.5
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الكتلة النقدية	14110.1	14974.6	16636.7	16506.6	17659.6	20078.5		

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات بنك الجزائر التقرير السنوي

الموقع الالكتروني :www. bank-of-algeria.dz، تاريخ التحميل :2023/04/25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى بعد التوسع في نمو الكتلة النقدية من 2022.53 مليار دج سنة 2000 و2473.51 مليار دج سنة 2001 وهذه الزيادة في الكتلة النقدية ناجمة عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي إرتفعتبسببالإدخار المالي لسوناطراك إضافة إلى إرتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وإنخفاضالإعتمادات المقدمة للدولة، وفي هذا السياق إتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للإقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة الكتلة النقدية في 2002 إلى 2901.53 مليار دج مقارنة بسنة 2001 بسبب إرتفاع الأرصدة الخارجية الصافية، ثم إنتقلت إلى 3354.42 مليار دج سنة 2003 مقارنة ب 2002 نتيجة التراكم المتزايد للإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات أو الودائع بالعملة الصعبة وإرتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية، وفي نهاية 2004 بلغت الكتلة النقدية قيمة 3738.03 مليار دج وفي نهاية 2006 بلغت قيمتها 4827.60 مليار دج

ونلاحظ إرتفاع في سنة 2008 حيث بلغت 6955.9 مليار دج مقارنة ب 2007 والمقدرة ب 5994.6 في حين بلغت سنة 2009 قيمة 7178.1 مليار دج وإستمرتبالإرتفاع سنتي 2010 و2011 بقيمة 8162.8 و9929.2 مليار دج على التوالي لتبلغ الكتلة النقدية قيمة 11015.1 مليار دج سنة 2012 لترتفع سنة 2014 بقيمة 13673.2 مليار دج مقارنة ب 2013 التي بلغت قيمتها 11941.5 مليار دج .

كما سجلت الكتلة النقدية ارتفاعا بارزا بنسبة 33 % في 2019 مقابل 29.6% في سنة 2018 و 31.5 %في 2017 منتقلة من 14974.6 مليار دج سنة 2017 و 16636.7 مليار دج سنة 2018 لتصل إلى 16506.6 مليار دج سنة 2019 .كما سجلت نموا بنسبة 13.75 %سنة 2021 مقابل نمو بنسبة 6.99 % سنة 2020 منتقلة من17659.64 مليار دج نهاية سنة 2020 إلى 20087.53 مليار دج نهاية 2021 ،ويعود هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى ارتفاع المجمع النقدي.

المبحث الثاني :ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2022):

لقد مرت الجزائر بفترة صعبة في التسعينات وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعاما ،وذلك بصدور عدة قوانين ، كما عرف ميزان المدفوعات تذبذبات كبيرة خلال الفترة المدروسة ،وهذا مانحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول :تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2000):

سنتطرق إلى دراسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990_1999 وفق الجدول الاتي :

الجدول رقم (3_4):تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة (1990_1999).

الوحدة مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان الجاري	3.11	4.67	3.2	4.2	-0.3	0.2	4.1	5.69	1.51	3.36
ميزان المدفوعات الجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.8	2.2	1.2	3.45	1.12	0.02
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.2	13.82	18.71	19.09
الواردات	-9.77	-7.77	-8.3	-8	-9.2	-10.1	-9.1	-8.13	-12.01	-9.48
حساب رأس المال	-3.3	-4.1	2.5	0.8	1.1	1.89	1.57	0.71	0.87	1.36
ميزان المدفوعات	0.08	1.04	0.11	0.03	4.36	6.30	2.10	1.16	1.47	2.38

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر 1990-1989:

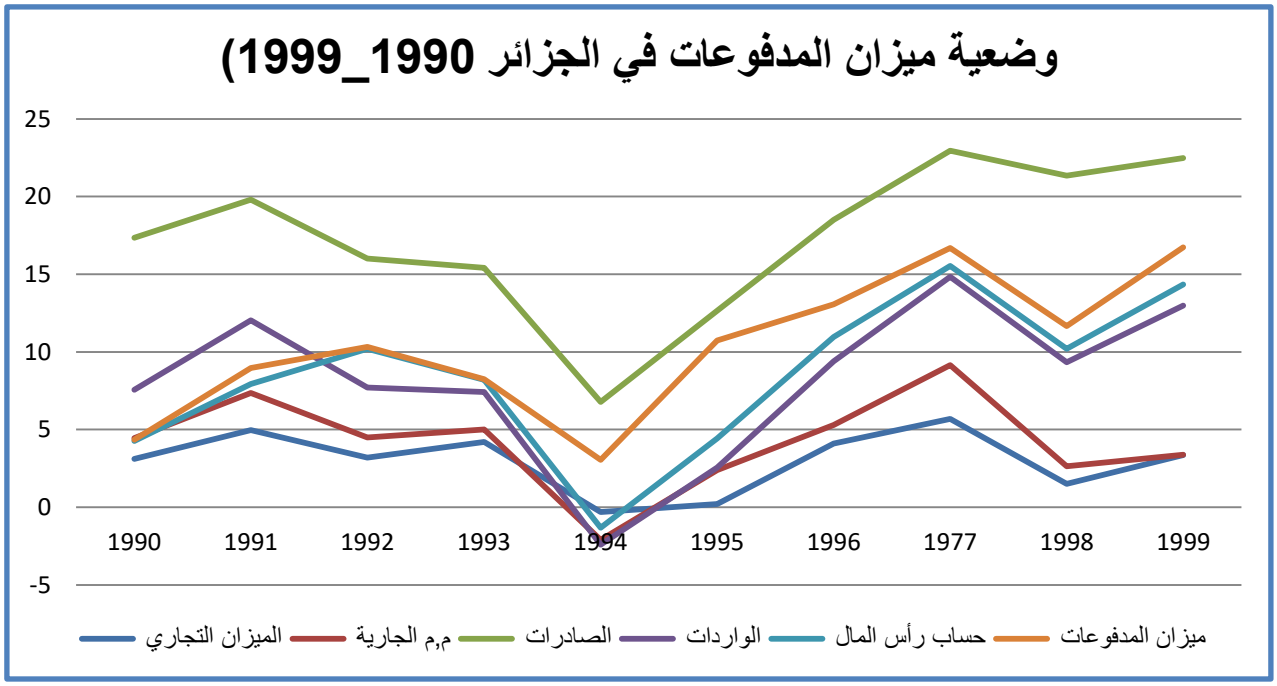
- الموقعالالكتروني.صندوق النقد الدولي

http://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators:

- الموقع الإلكتروني :بنك الجزائر**www. bank-of-algeria.dz** تاريخ

التحميل:2023/04/28

الشكل رقم(3-6):وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1990-1999.



المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 04 أعلاه .

من خلال الجدول رقم 4والشكل أعلاهعرفت الفترة (1990-1994) تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائريةحيث تراجعت الصادرات النفطية على الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجيا خاصة بحلول 1990، وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج 1991.حيث قامت الجزائر ببذل المجهود اللازم للانتقال إلى إقتصاد أكثر اعتمادا على قوى السوق.وأبرمتإتفاقيين تمويليين مع صندوق النقد الدولي في 1989 و1991 ،وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي الطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلب الصادرات ،وفي سنة 1991 بدأت أسعار النفط الدولية في الانخفاض مرة أخرى ، وتميز ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض وارتفاع من اجمالي الناتج المحلي إلى 26.5 مليون دولار

كما أن الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت بين 1990و1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار ،وفي ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية 1994 ،أين سجل عجزا وصل إلى 0.55 مليار دولار .

إلا إن إبتداء من سنة 1995 عرفت الصادرات النفطية إرتفاعا محسوسا إلى غاية 1998، وكان ذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط وهذا ماجعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى مايقارب 14مليار دولار ورغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلى أنها لم تعرف نمو محسوسا نتيجة الهيكل الإقتصادي الجزائري وصعوبة إقتحامه الأسواق الخارجية ،ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقعة على أسعار البترول .ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 دولار وعرفت هذه الفترة تراجع أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري ،الأمر الذي إنعكس في صورة إرتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عنها ، وعزز الاتجاه الإنخفاضي تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية ، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا ، وكان لهذه الظروف أثرا ايجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار سنة 1997 سجل رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا ، إذ أدت أسعار المحروقات من سنة إلى أخرى إلى رفع رصيد الميزان التجاري .

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2022)

يعتبر ميزان المدفوعات وسيلة الفعالة التي تعتمد عليها الجزائر من أجل استمرار نشاطها و نجاحه، لذلك سوف يتم التعرف على أهم التطورات في هذا الأخير خلال الفترة من (2000 إلى 2022) .

1 _ تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2000 إلى 2008 :

سوف يبين الجدول التالي أهم التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات في هذه الفترة .

الجدولرقم(3–5): تطورات ميزان المدفوعات من 2000 إلى 2008 .

الوحدة بالمليار دولار أمريكي .

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الجاري الخارجي	4.36	7.06	8.83	8.84	11.12	21.18	28.95	30.59	34.45
الميزان التجاري	6.70	9.61	12.3	11.14	14.27	26.47	34.06	34.59	40.60
الصادرات	21.65	12.32	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
المحروقات	13.6	16.56	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.2
صادرات أخرى	0.45	0.56	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40
الواردات	-9.6	-11.78	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99
رصيد حساب رأس المال	-3.3	-4.1	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	1.85
الاحتياطات الخامة دون ذهب	20.30	22.5	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
سعر الوحدة صادرات البترول الخام	18.95	23.1	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.86
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.1	3.65	7.5	-9.25	16.94	17.73	19.55	36.99

المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات بنك الجزائر(النشرة الإحصائية الثلاثية) 2008.

الموقع الالكتروني :www. bank-of-algeria.dz تاريخ التحميل :2023/04/28.

من خلال جدول تطور ميزان المدفوعات من 2000إلى 2008 نلاحظ مايلي :

* أن رصيد الميزان التجاري في سنة 2000 شهد ارتفاعا في الصادرات والواردات مقارنة بالسنتين 2001 و 2002 حيث سجلت تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية ، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط ، مما انعكس على الميزان التجاري .

إن برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 ،تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لإندماجه في الاقتصاد العالمي ، ومن نتائج هذا البرنامج مايلي :

1_ تراجع في مستوى البطالة أكثر من 29 %إلى 24% .

2_ إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة .

_ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8 % سنة 2003.

*تعد المحروقات المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في جمع ثرواتها والنهوض باقتصاد قوي ، فلذلك نستنتج من خلال الجدول أن المحروقات شهدت ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2008 وهذا ما يصاحبه إرتفاع في سعر البرميل من البترول ، أما في سنة 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية انعكس ذلك سلبا على سعر البترول الذي انخفض سعره .

*أما فيما يخص الاحتياطات الخامة دون ذهب فشاهدت ارتفاع من سنة 2000 إلى 2008 وذلك راجع إلى النهوض بالاقتصاد وتوفر السيولة والاعتماد على المحروقات .

*وفيالأخير يمكن القول أن ميزان المدفوعات لبنك الجزائر من 2000 إلى 2008 شهد تطورا كبيرا ناتج عن أن

وسائل السياسة النقدية أدت إلى توازن ميزان المدفوعات وان البنك الجزائري لديه سيولة كافية لمواجهة الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى غلق معظم البنوك ، لأنها لم تطبق قواعد وأحكام السياسة النقدية المعمول بها في حالة الطوارئ .

*إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذي عرفه الاقتصاد الجزائري ،حيث وضعت السياسة النقدية أمام عدة مشاكل من بينها التضخم ، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي وتذبذب في ميزان المدفوعات الذي تعتمد عليه الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله كما هو واضح في مجال الدراسة من 2000 إلى 2008 سواء كان عجز أو فائض خاصة في سنة 2008 الذي بلغ ذروته وقدر ب 36.99 مليار دولار وهذا مايعرف بالانتعاش الاقتصادي مما يدل على توفر مردودية والسيولة النقدية للدولة .

2 _ تطورات ميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 .

شهد بنك الجزائر هذه الفترة من (2009_2014) تطورا كبيرا في ميزان المدفوعات الذي يعتبر أهم مؤشر تعتمد عليه الدولة ، وهذا يبينه بوضوح الجدول التالي :

الجدول رقم(3–6):تطور ميزان المدفوعات للفترة (2009–2014)

الوحدة :مليار دولار أمريكي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	0.40	12.15	19.70	12.418	1.153	-9.277
الميزان التجاري	7.78	18.21	27.94	20.167	9.880	0.459
الصادرات	45.19	57.09	72.88	71.736	64.867	60.129
المحروقات	44.42	56.12	71.66	70.583	64.867	60.129
صادرات أخرى	0.77	0.97	1.22	1.53	1.051	1.667
الواردات	-37.40	-38.89	-44.94	-51.569	-54.987	-59.670
رصيد حساب رأس المال	3.46	3.18	0.36	-0.361	-1.020	3.396
الاحتياطات الخامة دون ذهب	148.91	162.22	182.22	190.661	194.012	178.938
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام	62.25	80.15	112.94	111.045	108.071	100.234
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.142	12.057	0.133	-5.881

المصدر: من إعدادالطالبتين بناء على معطيات بنك الجزائر:ا(لمديرية العامة للجمارك.)

الموقعالالكتروني: www. bank–of–algeria.dz ، تاريخ التحميل 2023/04/28.

من خلال الجدول تطور ميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 نلاحظ مايلي :

* أن الميزان التجاري شهد تذبذبا في تطوره حيث انخفض في سنة 2009 بسبب الخروج من الأزمة المالية 2008 حيث قدر ب 7.78 مليار دولار أمريكي ثم بعد ذلك ارتفع ليصل إلى ذروته في 2012 حيث بلغ ماقيمته 20.167 مليار دولار أمريكي ، ثم شهد الميزان التجاري مباشرة هبوطا غير متوقع حيث وصل في سنة 2014 إلى 0.459 مليار دولار أمريكي ، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى ارتفاع في الصادرات وانخفاض في الواردات ، كذلك الاعتماد فقط على البترول دون غير من الثروات الطبيعية الأخرى .

*نلاحظ أن المحروقات شهدت ارتفاعا على مدى سنوات الدراسة خاصة البترول حيث ارتفع سعر البرميل الواحد للبترول ،مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الدولي .

*احتياطات الخامة دون ذهب ارتفعت قيمتها من 2009 إلى 2013 بنسبة 73 % ثم انخفضت سنة 2014 بقيمة 178.93 مليار دولار أمريكي ، وذلك بسبب توفر السيولة النقدية لبنك الجزائر الذي يساهم في نهوض بكل المجالات ومساعدة الدولة .

*وفي الأخير نتطرق لميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 الذي لاحظ نمو بطئ جدا خاصة في سنة 2014 أخذت قيمة سالبة قدرت ب5.881- مليار دولار ، ويرتبط تطور ميزان المدفوعات لبنك الجزائر بتغيرات وتطورات في المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة .

3_ تطورات ميزان المدفوعات من (2015_2019) :

يوضح الجدول التالي أهم التطورات لميزان المدفوعات في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 ، يظهر ذلك في :

الجدول رقم(3–7): تطور ميزان المدفوعات من 2015 إلى 2019 :

الوحدة :مليار دولار أمريكي .

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الخارجي الجاري	-27.29	-26.551	22.331-	16.914-	-16.955
الميزان التجاري	-18.08	20.128-	4.412-1	7.458-	-9.320
الصادرات	34.565	0929.3	34.569	41.115	35.312
المحروقات	33.08	1827.9	33.202	38.897	33.244
صادرات أخرى	1.48	1.39	1.367	2.218	2.068
الواردات	-52.649	-49.437	-48.981	-48.573	-44.633
رصيد حساب رأس المال	-0.242	5190.	0.568	1.094	0.029
الاحتياطات الإجمالية (دون ذهب)	144.133	114.138	97.332	79.882	62.756
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام	53.066	45.005	54.063	71.8	71.2
رصيد ميزان المدفوعات	-27.537	1-26.03	-21.762	-15.820	-16.927

المصدر : من إعداد الطلبة ، بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية الثلاثية)، 2017.

الموقع الالكتروني لبنك الجزائر :www. bank-of-algeria.dz ، تاريخ التحميل : 2023/04/28

من خلال الجدول تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة مابين 2015 و 2019 نستنتج مايلي :

*نلاحظ أن الميزان التجاري خلال سنوات 2015 إلى 2019 شهدا عجزا كبيرا بسبب انخفاض في الواردات مقابل زيادة ضئيلة في صادرات المحروقات هذا ما أدى لعدم توازن في ميزان التجاري عليه يجب إتباع قواعد السياسة النقدية .

*أما فيما يخص المحروقات فقد تراجعت قيمتها حيث بلغت قيمة البرميل الواحد في سنة 2016 قيمة 45.005 مليار دولار أمريكي هذا ما أثر سلبا على عجز ميزان التجاري ، تميزت فترة الدراسة بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع ، انعكست هذه الوضعية عن البنك بانخفاض عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 14.412 مليار دولار في سنة 2017 إلى 7.458 مليار دولار في سنة 2018 أي انخفض بنسبة 48.3بالمئة خلال سنتين ، استمر الوضع في سنة 2019 التي تعتبر بداية للأزمة صحية أثرت على كل القطاعات وهذا ما أدى لتراكم الخسارة وبالتالي العجز .

* شهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا من 2015 إلى 2019 يرجع ذلك للعوامل الخارجية المتمثلة في تغير سعر الصرف ، كذلك مختلف الأزمات مثل التضخم الذي يهدم الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى عوامل داخلية المتمثلة في الحراك الوطني وأزمة الصحية كوفيد 19 التي عرقلت النشاط في مختلف المجالات ، كانت نسبة العجز تقارب 71.20 %، لذلك يجب على البنك أن يعيد النظر في السياسة النقدية المطبقة تعديلها بما يتناسب مع متطلبات ميزان المدفوعات بهدف مواجهة العجز ومحاولة تعديله وفقا لوسائل السياسة النقدية الفعالة .

4 _ تطورات ميزان المدفوعاتمن 2020 إلى 2022 :

يوضح الجدول التالي أهم التطورات لميزان المدفوعات من 2020إلى 2022 :

الجدول رقم(3–8):تطورات ميزان المدفوعات من 2020 إلى 2022 في الجزائر.

الوحدة : مليار دولار أمريكي

البيان	2020	2021	2022
الرصيد الجاري الخارجي	18.71	-4.59	4.43
الميزان التجاري	-13.52	1.09	6.32
الصادرات	21.93	38.56	15.52
المحروقات	20.02	34.06	14.25
صادرات أخرى	1.91	4.50	1.26
الواردات	-35.55	-37.46	-9.20
رصيد حساب رأس المال	2.34	3.11	2.09
الاحتياطات الإجمالية (دون ذهب)	48.167	45.296	
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام .	42.069	72.747	
رصيد ميزان المدفوعات	-16.37	-1.48	6.52

المصدر :من إعداد الطالبات بناء على معطيات بنك الجزائر(النشرة الإحصائية الثلاثية)، الثلاثي الثالث 2022،ص15

.الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر : www. bank-of-algeria.dz تاريخ التحميل : 2023/04/28

من خلال جدول تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2020 إلى 2022 :

نلاحظ أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة سجل عجزا وانخفاض بسبب تراجع الصادرات النفطية هذا ما أدى لعدم توازن الميزان التجاري ، أما فيما يخص المحروقات فقد تراجعت قيمتها حيث بلغت 42.069 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مما أثر سلبا على عجز الميزان التجاري حيث بلغت قيمته 13.52- .

لتسجل ارتفاع خفيف سنة 2021 بلغت قيمته 72.747 مليار دولار مما يصاحبه انخفاض في الميزان التجاري بلغ 1.09 مليار دولار ، ليشهد ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 16.37- و 1.48- لسنتي 2020 و2021 على التوالي ،بسبب انخفاض الصادرات وتسجيل عجز كبير في الواردات .

المبحثالثالث :دور السياسة النقدية على التوازن الخارجي .

لغرض معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة ، علينا أن ندرس المؤشرات الدالة على التوازن الخارجي والمتمثلة في سعر الصرف و الاحتياطي الصرف الأجنبي وعلاقتهم بميزان المدفوعات .

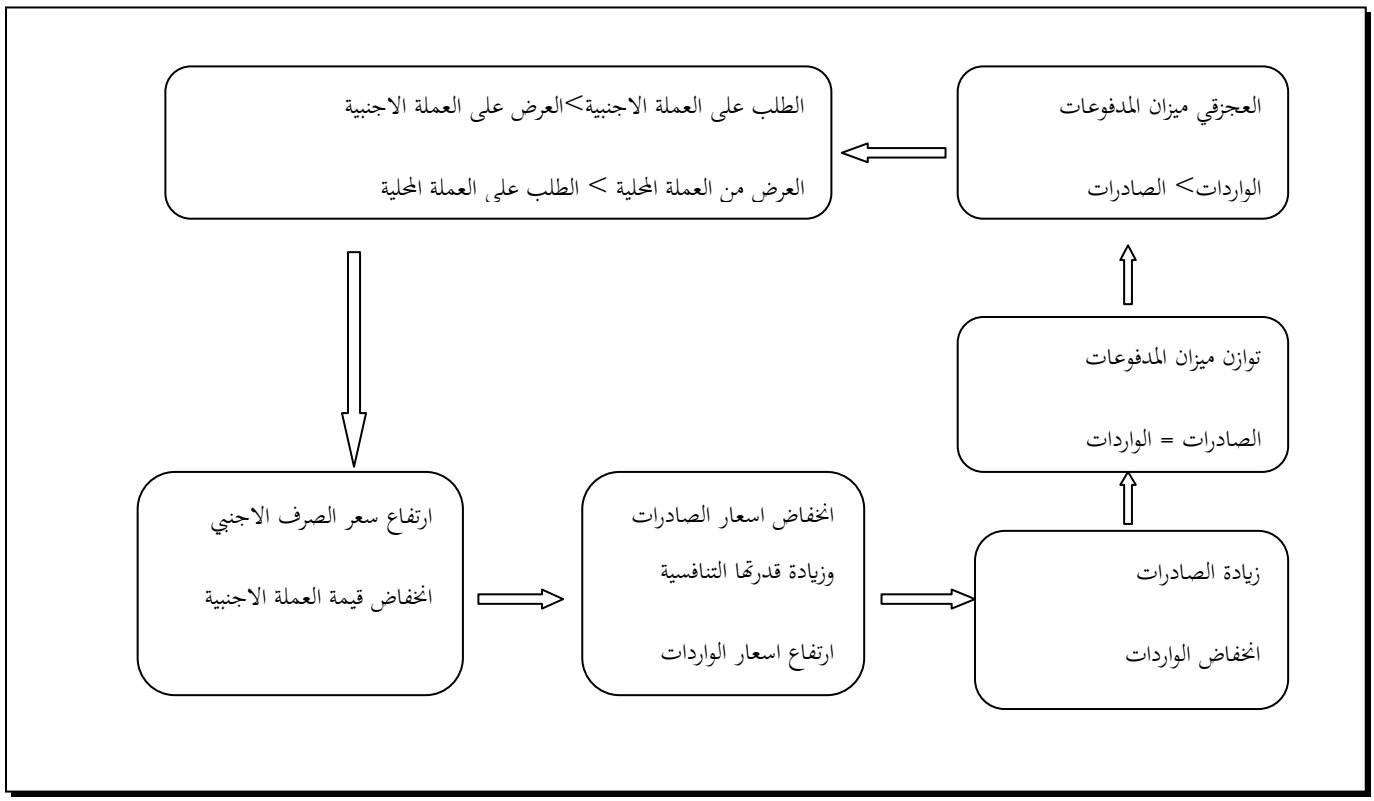
المطلب الأول : سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات .

يمثل الطلب على العملة الأجنبية عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدر من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات ، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحر إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات ،وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية ، حيث يمثل العجز فائض عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها . ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية، التي تصبح ارخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. (يتوقف تأثير انخفاض العملة على مرونات الطلب و العرض للصادرات والواردات). والعكس صحيح في حالة الفائض، و يمكن توضيح هذه الآلية من خلال الرسم

التوضيحي التالي :[1]

[1] محمد السيد عابد،**التجارةالدولية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999،ص331. [1]

الشكل رقم(3–7): علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.



المصدر: مُحَمَّد سيد عابد ، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ،1999، ص332.

سنتكلم في هذا الجانب عن تطور سعر صرف الدينار وعلاقته بميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000 إلى 2022 ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

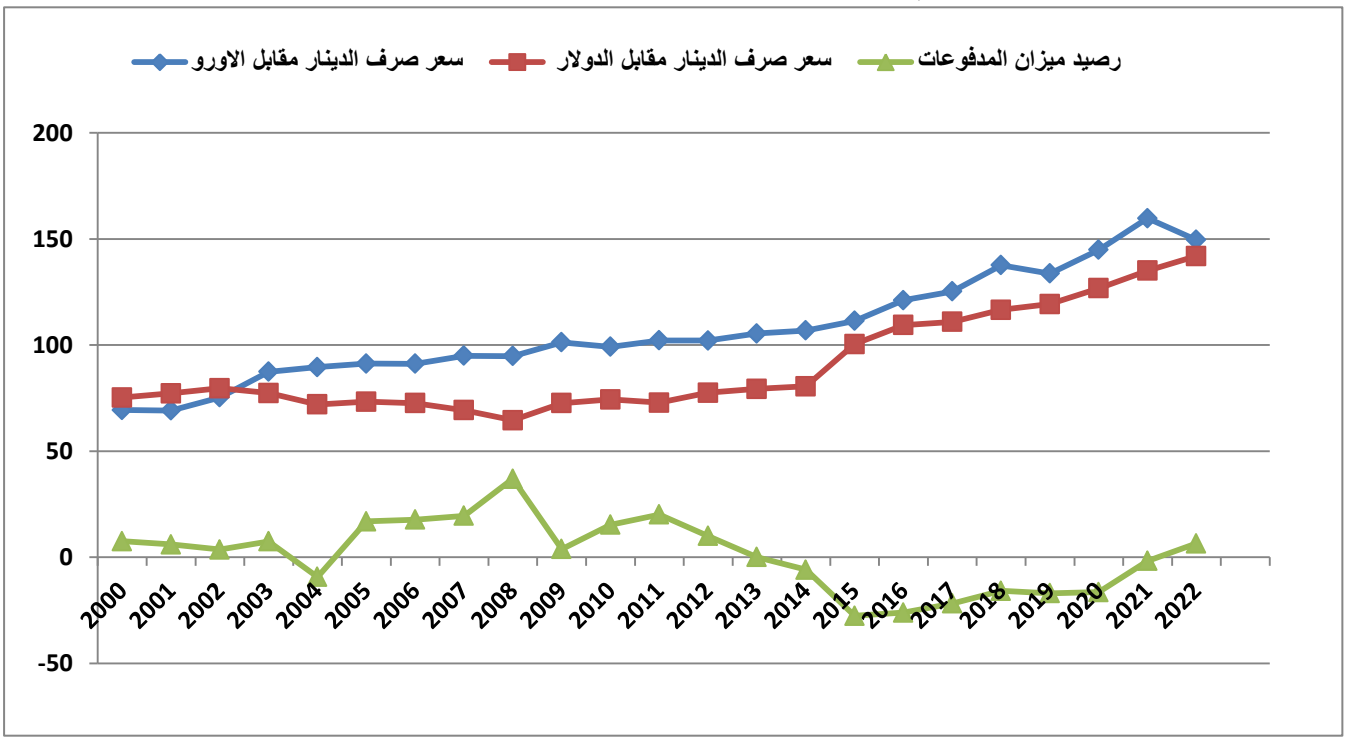
الجدول رقم (3–9): تطور سعر صرف الدينار وعلاقته بميزان المدفوعات

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر صرف الدينار مقابل الاورو	69.43	69.20	75.37	87.47	89.64	91.30
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.29	77.27	79.69	77.38	72.07	73.36
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.1	3.65	7.5	-9.25	16.94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر صرف الدينار مقابل الاورو	91.24	94.99	94.86	101.30	99.19	102.22
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.65	69.37	64.57	72.65	74.40	72.85
رصيد ميزان المدفوعات	17.73	19.55	36.99	3.86	15.32	20.142
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف الدينار مقابل الاوروا	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96
رصيد ميزان المدفوعات	10.057	0.133	-5.881	-27.537	-26.031	-21.762
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
سعر صرف الدينار مقابل الاوروا	137.69	133.71	144.88	159.76	149.58	
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	116.62	119.36	126.83	135.11	142.00	
رصيد ميزان المدفوعات	-15.820	-16.927	-16.369	-1.666	6.52	

المصدر : من إعداد الطالبتين ،بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر ،التقرير السنوي (2013_2021)،النشرة الإحصائية الثلاثية .

الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: bank-of-algeria.dz. www تاريخ التحميل 2023/05/10.

الشكل رقم(3-8):سعر صرف الدينار وعلاقته بميزانالمدفوعات .



المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول .

نلاحظ من خلال الجدولرقم (09) و المنحنى رقم(08) وجود فائض في ميزان المدفوعات للفترة (2000-2003)بمتوسط قدره 19.195 مليار دينار جزائري وهذا بسبب الثبات النسبي لأسعار صرف الدينار مقابل كل من الاورو والدولار خلال نفس الفترة بمتوسط قدره75.3675و77.475 على التوالي،وقد شهدت هذه الفترة كذلك تحسن أسعار النفط مما إنعكس إيجابا على صادرات الجزائر النفطية وعائداتها من العملة الصعبة لاسيما الدولار.

شهدت سنة 2004 استثناء بوجود عجزمفاجئ في ميزان المدفوعات قدر ب 9.25مليار دج، قابله إرتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار مما أثر على عوائد الصادرات النفطية بالانخفاض،في حين يتم الإستيرادبالأورو،كما شهدت هذه السنة قيام الجزائر بتسديد جزء كبير من مديونيتها الخارجية وهو ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات لاسيما في جانب حساب رأس المال.

كما تميزت الفترة الممتدة (2005-2008) بوجود فائض في ميزان المدفوعات إنتقل من 16.94 مليار دج سنة 2005 إلى 36.99 مليار دج سنة 2008 بمعدل تغير مقداره 118% في حين شهدت سنة 2009 مقارنة ب 2008 إنخفاضا حادا في قيمة ميزان المدفوعات وذلك ناتج عن أثار الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على التجارة الخارجية للجزائر، ثم يعود بعد ذلك ميزان المدفوعات للإرتفاع تدريجيا حتى سنة 2011 حيث إنتقل من 3.86مليار دج سنة 2009 إلى 20.14 مليار دج سنة 2011.

سجل بداية من سنتي 2012و2013 ميزان المدفوعات تراجعا ليصل إلى 0.13 مليار دج وذلك بسبب أزمة الديون السيادية الأوربية وما نجم عنها من إرتفاع السلع المصنعة والنصف مصنعة المستوردة من الإتحادالأوربي باعتباره أكبر شريك تجاري للجزائر من جانب الواردات.

مثلت سنة 2014 تحولا جذريا في رصيد ميزان المدفوعات ودخوله مرحلة العجز نتيجة أزمة النفط الحادة منتصف 2014، إذا إنخفض سعر النفط إلىمادون 48 دولار للبرميل،وما تبعه من بداية تآكل الفوائض المالية التي شكلتها الجزائر خلال العشرية الأولى للقرن 21 وقد إستمر العجز لغاية سنة 2021 نتيجة تداعيات أزمة كورونا على حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات ، وما يتبعها من إرتفاع أسعار النقل والشحن للمبادلات الدولية، وقد تميزت هذه الفترة بالإنخفاض التدريجي لسعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو والدولار، حيث إنتقل سعر صرف الدينار مقابل الأورو من 106.91 سنة 2014 إلى 159.76 سنة 2021 بمعدل إنخفاض قدره -33.08% وتجدر الإشارة هنا إلى تدخل بنك الجزائر في هذا التخفيض التدريجي غير المعلن في قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الثاني:احتياطي الصرف الأجنبي وعلاقته بميزان المدفوعات .

1_ تعريف احتياطي الصرف الأجنبي:

هناك العديد من التعاريف المقدمة من أجل تعريف إحتياطي الصرف الأجنبي ، والتي نذكر منها:

يعرف على أنه:جميع وسائل الدفع الدولة المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية .

ويعرف على أنه: الأصول المتاحة بصفة فورية والخاضعة لرقابة السلطات النقدية وذلك بغرض التمويل المباشر لإختلالاتمدفوعاتها الخارجية، أو التعديل غير المباشر لهذه الإختلالات عن طريق التأثير على سعر صرف عملاتها الوطنية على التدخل في سوق الصرف أو لتحقيق أهداف أخرى.[1]

2_ تطور وضعية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر وميزا ن لمدفوعات خلال الفترة (2000_2022).

من خلال الجدول الآتي سنتطرق إلى تطورات احتياطي الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2022 .

الجدول رقم(3–10):تطورات احتياطي الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000_2022)

الوحدة : مليون دولار أمريكي .

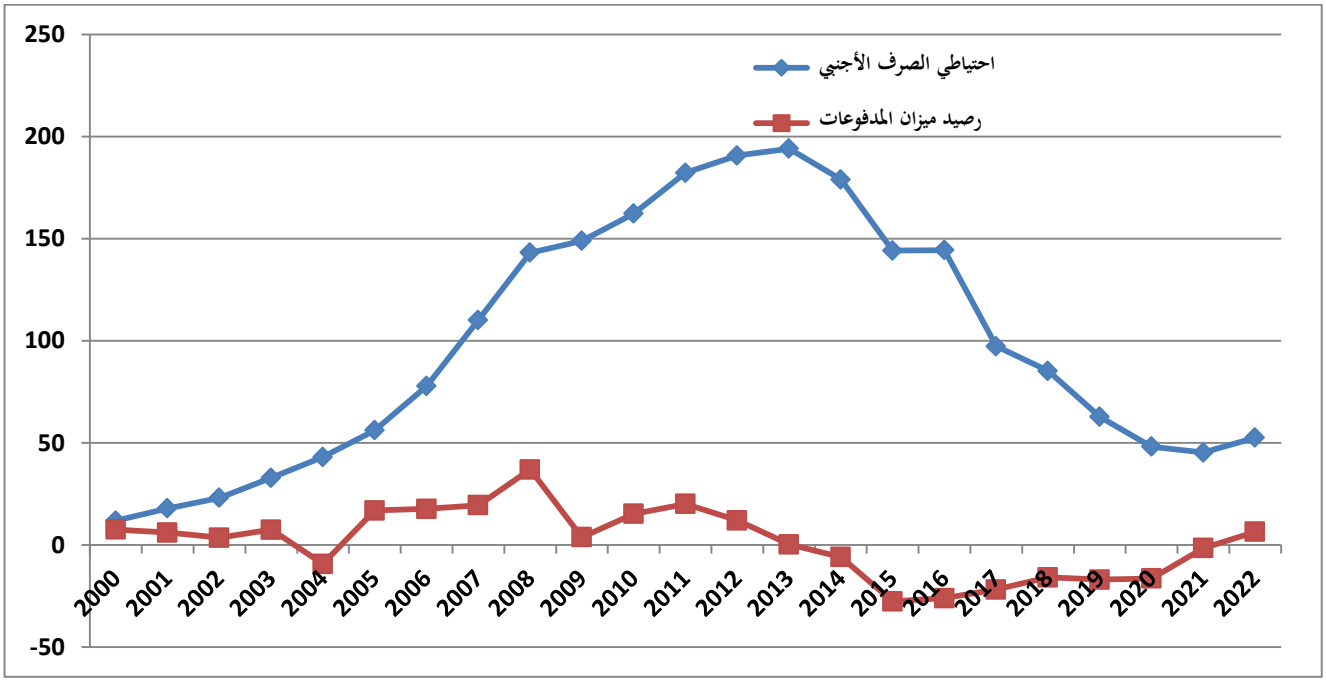
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف الأجنبي	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18
رصيد ميزان المدفوعات .	7.57	6.1	3.65	7.5	-9.25	16.94	17.73	19.55
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطي الصرف الأجنبي	143.10	148.91	162.221	182.224	190.661	194.012	178.938	144.133
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.142	12.057	0.33	-5.881	-27.537
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
احتياطي الصرف الأجنبي	144.38	97.322	85.2	62.755	48.167	45.295	52.563	
رصيد ميزان المدفوعات	-26.031	-21.762	-15.820	-16.927	-16.37	-1.48	6.52	

المصدر : من إعداد الطالبتين ، بناء على معطيات بنك الجزائر

[1]IMF.InternationalReserves and ForeignCurrencyLiquidity.guidelines for adatatumplate .washington.2013.p03.

الموقع الإلكتروني :www. bank-of-algeria.dz تاريخ التحميل : 2023/05/15.

الشكل رقم(3-9) :تطورات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 _ 2020).



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه .

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (09) يتبين ضآلة حجم إحتياطي الصرف في بداية سنة 2000 نتيجة وجود ديون سابقة للجزائر مع انخفاض أسعار النفط في تلك السنة وما قبلها.

شهد إحتياطي الصرف إرتفاعا تدريجيا بداية من سنة 2000 نتيجة إرتفاع أسعار النفط حيث إرتفعالإحتياطي من 11.90 مليون دولار أمركي سنة2000 إلى 77.78 مليون دولار سنة 2006، وإستخدم جزء كبير منه في السداد المسبق للمديونية الخارجية للجزائر ومن ثم تغطية العجز في ميزان المدفوعات

في حين شهدت الفترة مابعد سنة 2006 تواصل إرتفاع حجم الإحتياطي نتيجة إرتفاع أسعار النفط حيث إنتقل من77.78 مليون دولار إلى 178.93 مليون دولار سنة 2014، حيث وجه جزء من هذه الإحتياطات إلى تمويل برامج دعم وإنعاش الإقتصادالوطني،في حين تم الإحتفاظ بالجزء الأكبر في صندوق ضبط الإيرادات لعلاج عجز الميزانية العامة .

شهد إحتياطي الصرف تراجعا في قيمته بداية من سنة 2014 نتيجة إنخفاظ أسعار النفط والصدمة النفطية 2004 حيث تم توجيه كل فوائض صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في الميزانية والذي تآكل سنة 2018.

تراجع الإحتياطي من 178.93 مليون دولار سنة 2014 إلى 45.29 مليون دولار سنة 2021، وما تتبعه من أثار الأزمة الصحية "كورونا".

ولتلخيص دور إحتياطي الصرف في ضبط توازن ميزان المدفوعات ندرج المؤشرين التاليين:

1 نسبة الإحتياطات الدولية إلى الواردات: تم إقتراح هذه التسمية من قبل "تريفن" عام 1947 كمؤشر على كفاية الإحتياطات،وطبقا لوجهة نظر تريفن فإن الطلب على الإحتياطات يجب أن يتوافق مع إتجاهات التجارة الدولية.إذ أن الهدف من تكوين الإحتياطات الدولية هو مواجهة الصدمات الخارجية وعدم القدرة على الدفع نتيجةإرتفاع الأسعار العالمية أو إنخفاض القدرة التصديرية،وتقاس هذه النسبة من خلال عدد الشهور للواردات السلعية الخدمية التي يجب أن يغطيها صافي الإحتياطات الأجنبية والتي تمتد من 03إلى 04 شهور، وطبقا لتريفن فإن النسبة المقبولة تتراوح ما بين (20_40%)، والنسبة المثالية هي 25% .

يساعد هذا المؤشر في الرقابة وضمان تغطية الإحتياطات لحالات عدم التوازن في ميزان التجارة الخارجية ، وبالتالي فهو مناسب للدول التي لديها نفاذ محدود للأسواق العالمية ،كما أنه حساس جدا للتوقعات التشاؤمية للمستثمرين

ويلاحظ بهذا الخصوص حجم الإحتياطات الواجب تكوينها وفق هذا المؤشر يتأثر بنظام سعر الصرف المتبع حيث تتراجع قيمة الإحتياطات في الدول ذات أيعار الصرف المعومةوالدول ذات العملات القابلة للتحويل كما هو جاري في الدول المتقدمة،وترتفع قيمتها في لدول النامية والدول في مرحلة التحول ، حيث فشلت نسبة (R/M)

في إعطاء إنذار مبكر للأزمات التي تعود بشكل أساسي إلى تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال وإندماج الأسواق الناشئة مع الأسواق العالمية مما عزز أهمية إيجاد مقاييس أخرى ترتبط بحساب رأس المال في ميزان المدفوعات لذا ظهر مقياس نسبةالإحتياطات إلى المعروض النقدي بمعناه الواسع(R/M_2)، ومقياس نسبة الإحتياطات إلى الدين الخارجي قصير الأجل .[1]

1 حسين جواد كاظم ،عقيل عبد محمد الحمدي ، **واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل(لها2004_2005)** ،مجلة الغري للعلوم لاقتصادية ةالادارية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2017 .ا

وفيما يلي جدول يوضح نسبة تغطية الإحتياطات للواردات:

الجدول رقم (3–11): نسبة الاحتياطات إلى الواردات R/M

الوحدة :نسبة مئوية .

السنوات	احتياطي الصرف الأجنبي R	عدد الشهور المغطاة M
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.92	24.32
2004	43.11	23.72
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.18	39.73
2008	143.10	34.99
2009	148.91	36.41
2010	162.221	38.326
2011	182.224	36.765
2012	190.661	36.667
2013	194.012	35.401
2014	178.938	30.084
2015	144.133	27.174
2016	114.138	22.747
2017	97.332	19.414
2018	85.2	18.8
2019	62	13.86

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003_2008_2013_2017)

الموقع الالكتروني :www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ التحميل : 2023/05/21.

من خلال الجدول أعلاه، وبإجراء عملية الإسقاط في الحالة الجزائرية ، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية المطلقة للخارج فيما يتعلق بالواردات ، فإننا نلاحظ أن عدد الشهور المغطاة المسجلة قد تجاوزت بكثير هذا المؤشر ، فعلى سبيل المثال قد بلغ تقريبا 40 شهرا من التغطية خلال سنة 2007 وهكذا بالنسبة لبقية السنوات بمعدلات متفاوتة.

2_**نسبة الإحتياطات للديون قصيرة الأجل(R/DSTC)**:يتم هنا مقارنة للاحتياطات بحجم الديون الخارجية خصوصا على المدى القصير،هذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الدولية،لأنه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصيرة الأجل لا تعتمد على الإحتياطات وإنما باللجوء إلى الإقتراض من الأسواق المالية الدولية فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل أكبر من الإحتياطات،فهذا ينبئ بوجود خطر فعلي وأكيد على الإقتصاد المعني، لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الأجل التعاملات التي يحتاج إليها الإقتصاد ولا يمكن إيقافها أو الحد منها إلا نادرا، مثل تلك المتصلة بالائتمان التجاري والخاص بالواردات من السلع والخدمات.وكذلك تقيس هذه النسبة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وعدم الوفاء بهذه الإلتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص في السيولة الدولية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال أيضا.

وفيما يلي جدول يوضح نسبةالإحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل :

الجدول رقم (3–12): نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (R/DSTC).

الوحدة : نسبة مئوية.

السنوات	احتياطي الصرف الأجنبي R	الديون الخارجية قصيرة الأجلDSTC	R/DSTC %
2000	12.024	0.222	5416.216
2001	18.081	0.199	9085.93
2002	22.237	0.107	21716.822
2003	33.125	0.145	22844.828
2004	43.246	0.431	10033.875
2005	56.303	0.516	10911.434
2006	77.914	0.541	14401.848
2007	110.318	0.750	14709.067
2008	143.243	1.304	10984.893
2009	149.040	1.492	9989.276
2010	162.614	1.778	9145.894
2011	182.822	1.142	16008.932
2012	191.297	1.205	15875.27
2013	194.712	1.328	14662.048
2014	179.618	1.975	9094.582
2015	144.677	1.823	7936.204
2016	114.391	1.986	5759.869
2017	97.614	2.096	4657.156
2018	80.228	2.319	3459.595
2019	63.298	2.264	2795.848

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نسبة تطور إحتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية قصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة(2000_2019)، يتضح أن الجزائر لديها من إحتياطي الصرف الأجنبي ما يضمن لها سداد إلتزاماتها الخارجية قصيرة الأجل بأريحية كبيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص مايلي:

إن صدور قانون النقد والقرض كان بمثابة نقطة تحول هامة في السياسة النقدية الجزائرية والذي وضع الإستقرار النقدي في صدارة الأولويات وإعادة الإعتبار للبنك المركزي حيث أصبح مؤسسة مستقلة.

كما تساعد السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، حيث أصبحت تحضي بالتحرير التدريجي نحو ميكانيزمات السوق وأساليب التدخل الغير مباشرة وفقا لقوى العرض والطلب بعد أن كان توجيهها وفق الأساليب المباشرة.

في بداية التسعينات كان ميزان المدفوعات الجزائري متذبذبا أحيانا في حالة فائض بسيط وأحيانا يحقق عجز في سنوات متتالية وهذا مايبين أن الإصلاحات الإقتصادية في هذه الفترة لم تؤثر بشكل إيجابي.

ويعد سعر الصرف في الجزائر كابحا وممتصا للصدمات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، وفي ظل إعتماد اقتصاد البلد وبصفة شبه كلية على عائدات المحروقات ومع التدهور المفاجئ لأسعار البترول من حين لأخر أدت إلى دخول الجزائر في أزمة إقتصادية،وعرف ميزان المدفوعات عجزا مع مطلع التسعينات وفي الفترة الأخيرة منذ سنة 2014،وفي محاولة منا لمعرفة العلاقة الديناميكية لسعر صرف الدينار الجزائري ومدى تأثير تقلباته على أرصدة ميزان المدفوعات.

الخاتمـــة

الخاتمة:

لقد إستهدفت هذه الدراسة ، دور السياسة النقدية في علاج الإختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، فتطلب منا هذا البحث تناول ثلاثة فصول.

الفصل الأول الذي تمحور حول الإطار النظري الخاص بالسياسة النقدية حيث ركزنا على إبراز المفاهيم المختلفة للسياسة النقدية وأهميتها في المجال الإقتصادي كما تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية سواء كانت أهداف أولية أو وسيطية أو أهداف نهائية، كما سلطنا الضوء أيضا على الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية والتي تؤثر بها المتغيرات الكلية والتوازنات الداخلية والخارجية مثل توازن ميزان المدفوعات، وتطرقنا إلى السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية حيث إعتبرها النقدويون السياسة الأنجع في حين تم تهميشها وإلغاء فعاليتها من طرف المدرسة الكينزية التي كانت تؤكد على السياسة المالية كأنها أفضل سياسة إقتصادية منتهجة.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفاهيم ميزان المدفوعات واهميته في الإقتصاد وكذا شرح هيكله وأنواع اختلاله ومن أجل أن ندعم الجانب النظري لموضوع بحثنا أخذنا الجزائر كحالة دراسة فتعرضنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض ووجدنا هذا الأخير بداية جديدة نحو التغيير بإدخال ميكتنيزمات السوق وفسح المجال أمام الإستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الإعتبار للنظام المصرفي الجزائري على رأسه البنك المركزي.

ثم إنتقلنا إلى دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المرفوعات في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في ما يلي:

_ تعتبر السياسة النقدية أهم الأدوات الفعالة في هيكل السياسة الإقتصادية الكلية، حيث تعمل على ضبط كمية النقود في الإقتصاد لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية،لذلك فهي أهم أداة لتحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي.

_ إرتباط الإقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل بقطاع المحروقات، يمثل مؤشرا مهما لتعرضه للصدمات والهزات غير متوقع، والذي يؤثر على أداء الإنفاق الحكومي وإنتاج البرامج التنموية الخارجية، حيث أن إختلال ميزان

المدفوعات (سواء كان فائض أو عجز)يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية، ومن ثم فإن عجز ميزان المدفوعات في الجزائر يعبر عن اختلال هيكلي في الاقتصاد.

-تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق توازن ميزان المدفوعات وعلاج اختلالاته من خلال التأثير على الكتلة النقدية واستخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وفي الجزائر لا تكفي السياسة النقدية وحدها للتأثير على ميزان المدفوعات من خلال استعمال الأدوات الخاصة بها، حيث يستدعي الأمر التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية.

_ ساهم تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر الناتج عن الصادرات النفطية في تقليص الديون الخارجية وعجز ميزان المدفوعات.

-تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، ولا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات راجع لكون مشكلة ميزان المدفوعات في الجزائر هيكلية، بحيث لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الهيكلية.

الإقتراحات والتوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإنه يتم تقديم الإقتراحات الآتية:

_ إعطاء إستقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض وصولها إلى الأهداف التي رسمتها .

_ضرورة التنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية مع السياسة النقدية من أجل تمويل الإقتصاد الوطني تمويلا كفؤ بعيدا عن الضغوط التصنيعية.

_ معرفة أصل وأسباب الإختلالات في الإقتصاد الجزائري، وماهو البديل اللازم والمقنع.

_ ضرورة تنمية صادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للإقتصاد الجزائري بالإستفادة من فرص إندماجه في المبادلات الدولية .

_ تحسن ميزان المدفوعات الجزائري يتطلب تنويع الصادرات.

آفاق الدراسة :

وفي الأخير فإن بحثنا هذا ماهو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع ، لذا نقترح بعض الدوافع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى وذلك كالتالي :

1_ دور احتياطي الصرف الأجنبي في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر .

2_ إشكالية علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر

3_محددات عجز ميزان المدفوعات في الجزائر .

4_ أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

أ_ الكتب :

1_ أحمد زهير شامية ،**النظريات الاقتصادية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

2_ أحمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد النقدي الدولي** ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009.

3_أبو القاسم طبولي ، **مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي** ، دار النشر الجامعة المفتوحة ، الطبعة الثانية ، طرابلس (ليبيا)، 1997.

4_ أكرم حداد ،**النقود والمصارف _مدخل تحليلي** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005.

5_بلعلي بن عزوز ، **محاظرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.

6_بن هاني أ **إقتصاديات النقود والبنوك** ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .

7_ باري سيجل ، **النقود والبنوك والاقتصاد _ وجهة نظر النقديين** ،دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1987.

8_بسام الحجاز ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،2003 .

9_ جمال بن دعاس ، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي** ، دراسة مقارنة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 .

10_ زاهر عبد الرحيم عاطف ،**إدارة العمليات النقدية والمالية** ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2019 .

11_ سامي عفيف حاتم ،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1994 .

12_ سامي عفيف حاتم ، **دراسات في الاقتصاد الدولي** ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

13_سيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي** ،الطبع الأولى ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان، 2011 .

14_ طاهر فاظل وميرال روحي سمارة ،**النقود والبنوك والمتغيرات النقدية المغايرة** ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 .

15_ ضياء مجيد المسوي ،**الإصلاح النقدي** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1993 .

16 _ ضياء عبد المجيد المسوي ، **الاقتصاد النقدي** ، دار الفكر ، الجزائر ، 2000 .

17_ عباس كاظم الدعيمي ، **السياسات النقدية والمالية و أداء سوق الأوراق المالية** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

18_ عبد العزيز الرحيم سليمان ،**التبادل التجاري _ الأسس .العولمة .التجارة الالكترونية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن .

19_ عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

20_ عدنان تايه النعيمي ، **إدارة العملات الأجنبية** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان .

21_ عقيل جاسم عبد الله ، **مفاهيم ونظم اقتصادية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 .

22_عوض إسماعيل الدليمي ، **النقود والبنوك** ، دار الحكمة للنشر والطباعة ، الموصل (العراق)، 1990 .

23_ عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

24_ فلاح حسين عداي .الحسين ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ،الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 .

25_ لطرش طاهر ،**البنوك** ، الطبعة السابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

26_ مايكل ايدجمان (ترجمة مُحَّد إبراهيم منصور) ، **الاقتصاد الكلي _النظرية و السياسية** ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، السعودية .

27_ مُحَّد صالح القريشي ، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية** ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .

28_ مُحَّد صالح القريشي ، **المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 .

29_ مُحَّد سيد عابد ،**التجارة الدولية** ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر 1990 .

30_ مُحَّد يونس مُحَّد وآخرون ، **إقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2009 .

31 _ مُحَّد مروان السمان وآخرون ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1998 .

32_ مُحَّد السيد عابد ،**التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 .

33_ محمود طنجاوي الباز ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 1984 .

34_ محمود يونس ،**اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1999 .

35_ مجدى محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، شارع سويتير _الزريطة ، الإسكندرية ،2007 .

36_ مروان عطوان ، **النظريات النقدية** ، دار البعث ، الجزائر ، 1989 .

37_ مدحت صادق ،**أدوات وتقنيات مصرفية** ، دار غريب للطباعة والنشر ، مصر ، 2001 .

38_مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي المصرفي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981 .

39_ مفتاح صالح ،**النقود والسياسات النقدية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر، 2005 .ذ

40 _ منيس أسعد عبد المالك ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي** ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، مصر ، 1986 .

41_ موسى عيسى مطر وآخرون ، **المالية الدولية** ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، الأردن .

42_ ناظم مُحَّد نور الشمري ، **النقود والمصارف والنظريات النقدية** ، دار البازوني العملية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 .

43_ نشأة لوكيل ، **التوازن النقدي ومعدل الصرف** ، الطبعةالأولى، شركة ناس للطباعة والنشر ،القاهرة ، 2006 .

44 _ ندى عبد المجيد ،**مدخل للعلاقات الدولية** ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

45_ هجير عدنان زكي أمين ، **الاقتصاد الدولي و النظريات والتطبيقات** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

46_هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 .

47_ وحيد مهدي عامر ،**السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي** ، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2010 .

ب _ المذكرات والأطروحات :

***أطروحات الدكتوراه :**

48_ بن البار أ ، **آثر السياسة النقدية والمالية على التضخم فيالجزائر (1986–2014)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 20017.

49- حـاجي سميـة ، **دور السياسـة النقديـة في معالجـة الاخـتلال فيميـزان المـدفوعات حالـة الجزائر(1990___2014)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مُحَمَّد خيضر ، بسكرة .

50_ حـداوي ع ، **دور السياسـة النقديـة والماليـة في مكافحـة التضـخم في الـدول الناميـةخلال الفترة(2000_2014)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2017 .

51_مشهور هذلول ، **العوامل المؤثرة في إنتقال آثر سعر العملات الأجنبية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم المالية ، تخصص مصارف غير منشورة ، الأردن ، 2004 .

52_ عباس كاظم .حاسم الدعمي ، **أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء أ سواقالأوراق المالية** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008 .

53_ نجاعي م ، **تقديم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات سعر النفط** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2020 .

***مذكرات الماجستير :**

54_الشيخ أحمد ولد الشيباني ، **فعاليات السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظلبرنامجالاصلاح الاقتصادي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ن ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2001_2013 .

55_عمر وشريف ، **السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص مالية ونقود وبنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005 .

56_ همي حمزة ، **فعاليات السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات النقدية فيالجزائر** ، رسالة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، الجزائر .

57_ اكن لونيس ، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقديفي الجزائر** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادي التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010_2011 .

58_ حسين حميد ، **فعاليات السياسة النقدية في ظل حركة رؤوس الأموال الدولية** ، بالإشارة إلى حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، 2012 .

59_ حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2004_2005 .

***مذكرات ماستر :**

60_ بالعزيزية و ، **السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بالمهيدي ، أم البواقي ، 2012 .

61_ بالحاج ريمة .ربيع سليمة ، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000_2014)** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد آكلي مجند أو الحاج ، البويرة ، 2014_2015.

62_ دحماني ر ، **أثر السياسة النقدية على التضخم فيالجزائر(1980_ 2017) مذكرة ماستر** ، جامعة آكلي محند او الحاج ، البويرة ، 2018 .

63_ دخينات رانية ، **دور السياسة النقدية ، في علاج اختلال ميزانالمدفوعات دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة ، 2013 .

64_ شلغوم ك ، **دور البنوك المركزية في الأثير على السياسة النقدية** ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بالمهيدي ، أم البواقي ، 2012 .

65_ قناداسماء ، **دور السياسة النقدية في ظبط العرض النقدي حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ، جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان ، 2015_2016.

66_ كنزة دحان .كريمة سلوكي ، **فعاليات السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة (2000_2015)** ، مذكرة ماستر ، جامعة دراية ، أدرار ، 2017 .

ت _ الملتقيات :

67_ صالحي نجية . مخناش فتيحة ، **آثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخامس على النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ، المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف 1 .

ث _ المجلات :

68_ الجريدة الرسمية ،**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية** ، 2003 .

69_ عايشي كمال ،**أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10 ، جامعة بسكرة ، 2006 .

ج_ مواقع الانترنت :

70_ **صندوق النقد الدولي** ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة 2009 ، انظر الموقع .https //www.imf.orgتم الاطلاع عليه يوم : 07 /03 /2023.

71_**الشروق اونلاين** ، ميزان المدفوعات ، تلمسان 2010، الموقع الإلكتروني :

http://montadaechoroukonline.com تم الاطلاع عليه في 2023/03/15
./archive/index .php/t-13t-13.htm

72_ **حدود العجز المقبول في ميزان المدفوعات**، على الموقع التالي:

http://www.aleqt.com/2009/02/02/article_191474 html تمالاطلاع عليه في 2023/04/06 .

73_ **ميزان المدفوعات** ،انظر الموقع الإلكتروني:
https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562 تم الاطلاع عليه في 2023/04/10.

74_ منتديات الجلفة وللمزيد من المعلومات أنضر الموقع الإلكتروني:
http:// www.forum.djelfa.info تم الاطلاع عليه في : 2023/04/11

74 _ بنك الجزائر ، انظر الموقع الالكتروني : www.bank-of-algeria.dz .

75_ البنك الدولي :**http://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators**

ثانيا : المراجع بالغة الفرنسية :

75_ IMF.InternationationalReserves and ForeignCurrencyLiquidity.guidelines for adatatumplate .washington.2013.p03.

76_ Robert j Garden and others .MACRO économique 2eGaetanmounediteur .canada .

تم بحمد الله